جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلـية الدراسـات العليا

تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997- 2016م

Evaluation of The Impact of Macroeconomic Policies on the Growth Rate of the Gross Domestic Production in Sudan (1997-2016).

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي

إعداد الدارس

معتز ادم عبد الرحيم محمد

إشراف الدكتور

احمد علي احمد محمد

ديسمبر 2018م

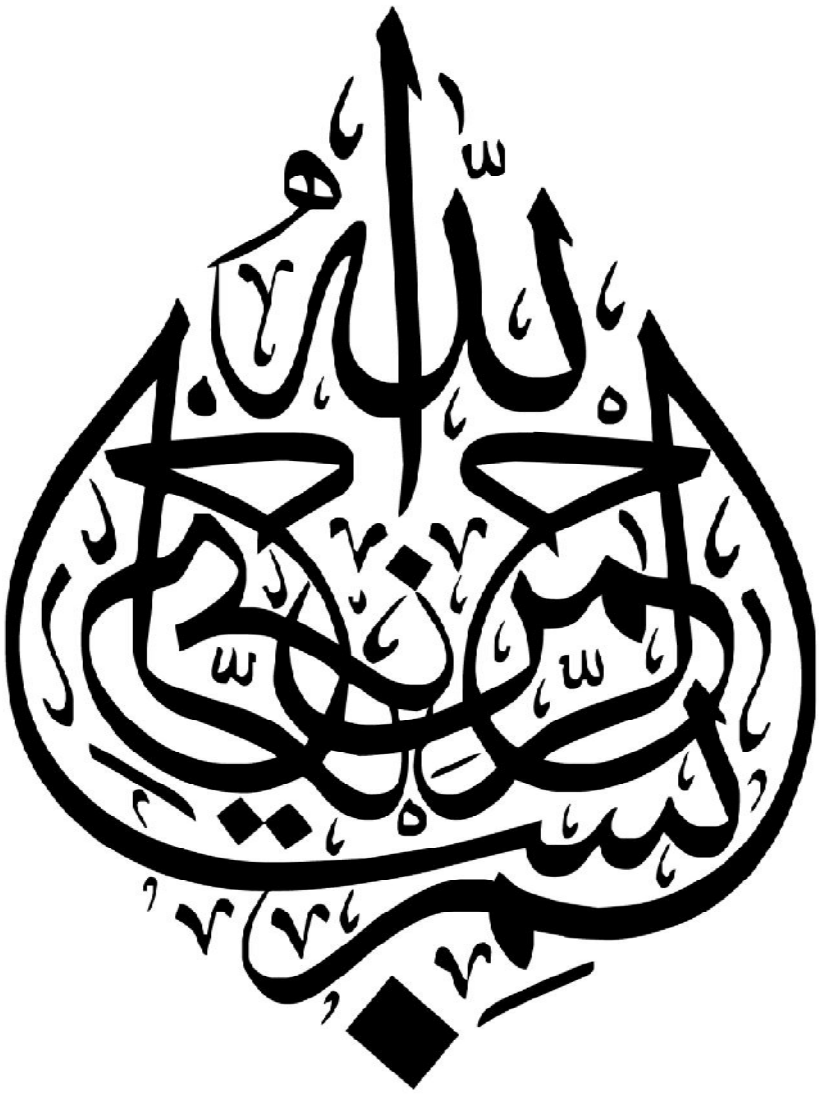

الاستـــهلال

قَالَ تَعَـالَىٰ:

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

عمران آل سورة الاية (8)

الإهـــداء

إلى من قال الله في حقهما:

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾

الذين دعواتهما ذللت لي كثير من الصعاب –أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي حفظها الله ورعاها وأبنائي محمد المصباح وربى إلـــى اعـــز النـــاس إلـــى قلبي آخوتي وأخواتي

، إلى والدي زوجتي حفظهما الله ورعاهما

إلى عمتي أم عزين ، والى كل العائلة الكريمة

إلى كل أساتذتي الأعزاء

إليهم جمعا أهدي هذا الجهد

الشـــكر والعـــرفان

الحمد لله القـــائل ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾

سورة إبراهيم الآية (7)

والقـــائل أيضا ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ الآية 19 سورة النمل

والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم ومن تبعهم وسار علي نهجهم إلي يوم الدين.

وبعـــد:

الشكر موصول إلى أسرة مكتبة الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وشكري أيضا إلى العاملين بمكتبة بنك السودان وإدارة الإحصاء المعلومات بالجهاز المركزي للإحصاء، خالص شكري وتقديري إلى إدارة التدريب بوزارة التعليم العالي.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ الدكتور احمد علي احمد محمد على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي،

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى زوجتي التي كانت الساعد المعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة؛

والشكر لله من قبل ومن بعد .

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسات الاقتصادية الكلية، في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م. من خلال التعرف على أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبناء نموذج قياسي يفسر أثر السياسات الاقتصادية في معدل النمو ، وذلك بتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومجموعة أخرى كمتغيرات مستقلة مثل (عرض النقود، والإنفاق الحكومي، والضرائب ، والصادرات ، والواردات). ويعتبر السودان من احد الدول التي ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأرجح فيها كثيرا بين الزيادة والنقصان وطبقت العديد من السياسات الاقتصادية لتحسين وضعية هذا المؤشر المهم . لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما هي السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

استندت الدراسة على فرضية أن للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية) أثار مباشرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بهدف تحديد الإطار النظري والمنهج التحليلي الكمي لتحليل المعطيات الكمية عن طريق برنامج E-views باستخدام منجهية ARDL.

ومن أهم نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير ، بينما كان هناك أثر معنوي بوجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين عرض النقود (0,21%) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وبينت نتائج التحليل أن هناك علاقة عكسية(0,01-، 9.2-) غير معنوية بين متغير الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين (القصير والطويل) وذلك لأن معظم الإنفاق العام موجه إلى القطاع الاستهلاكي.

ومن أهم توصيات الدراسة توجيه السياسات المالية في مجال الإنفاق العام للمساهمة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر الاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. مع ربط زيادة عرض النقود بالناتج المحلي الإجمالي حتى لا تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينعكس سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

This study aimed to show the impact of macroeconomic policies on the GDP growth rate in Sudan during the period 1997-2016, mentioning the most important macroeconomic policies that affect the GDP growth rate and building a measurement model to explain how economic policies affect growth, and that by putting GDP growth rate as a dependent variable and a group of other variables as independent variables such as cash demand, governmental expenditure, taxes, exports and imports. Sudan is considered one of the countries where GDP growth rate fluctuates a lot between increase and decrease, and many economic policies were applied to enhance this important indicator. That's why the study's main problem is to know what macroeconomic policies that affect GDP growth rate.

The study was based on a hypothesis that macroeconomic policies, such as monetary and fiscal policies and the policies of foreign trade, have direct impact on the GDP growth rate.

The study used the descriptive method aiming to determine the theoretical framework and the quantitative analysis method to analyze the quantitative facts through E-views software using the method of ARDL.

The most important conclusions of the study is that there is no significant impact of cash supply on the GDP on the short term, but there was a significant impact with a direct relationship on the long run for cash supply (0.21%) and the GDP growth rate on the ling run, and the analysis also proved that there is an insignificant inverse relationship (-9.2, -0.01) between the rate of public expenditure and the GDP growth rate on the short and long run, and that's because most of the public expenditure is directed towards the consumerist sector.

The most important recommendations of the study is directing financial policies of public expenditure to contribute to increasing GDP growth rates, and increasing the GDP by taking care of agriculture, industry and services sectors, and connecting the increase of cash supply with GDP so it wouldn't increase the general level of prices, which negatively affect the GDP growth rate

قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
1	الاستهلال	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والعرفان	ج
4	مستخلص الدراسة	د
5	Abstract	ه
6	قائمة المحتويات	و
7	قائمة الجداول	ز
8	قائمة الإشكال	ط
	المقـــــــــــــــدمـــــة	
10	مقدمة الدراسة	1
11	مشكلة الدراسة	2
12	فرضيات الدراسة	2
13	أهمية الدراسة	3
14	أهداف الدراسة	3
15	حدود الدراسة	3
16	منهجية الدراسة	3
17	مصادر البيانات	4
18	هيكل الدراسة	4
19	الدراسات السابقة	**6**
	الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية	
20	المبحث الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.	20
21	المبحث الثاني : السياسة النقدية.	28
22	المبحث الثالث: السياسة المالية.	34
23	المبحث الرابع: سياسة التجارة الخارجية.	43
	الفصل الثاني: الإطار العام الناتج المحلي الإجمالي	
24	المبحث الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.	50

25	المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.	56
26	المبحث الثالث: مشاكل حساب الناتج المحلي الإجمالي.	60
27	المبحث الرابع: أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.	62
	الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية في السودان 1997-2016م	
28	المبحث الأول : السياسات الاقتصادية الكلية والبناء الهيكلي للاقتصاد السوداني.	67
29	المبحث الثاني السياسات النقدية في السودان 1997-2016م.	78
30	المبحث الثالث السياسات المالية في السودان1997-2016م.	85
31	المبحث الرابع سياسة التجارة الخارجية في السودان1997-2016م.	95
	الفصل الرابع: الناتج المحلي الإجمالي في السودان	
32	المبحث الأول: مكونات الناتج المحلي الإجمالي1997-2016م.	105
33	المبحث الثاني:مساهمات القطاعات الإنتاجية الناتج المحلي الإجمالي 1997-2016م	114
34	المبحث الثالث: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان1997-2016م.	118
	المبحث الرابع : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان1997-2016م.	122
	الفصل الخامس: منهجية التحليل وصياغة النموذج	
34	المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة.	127
35	المبحث الثاني: فحص وتقدير النموذج القياسي المقترح.	133
	المبحث الثالث : نتائج النموذج المقدر.	144
36	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات	152
	الخاتمة	
37	النتائج	155
38	التوصيات	156
39	قائمة المراجع والمصادر	160
42	**قائمة الملاحق**	168

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول (1) معدل نمو الناتج المحلي و معدلات التضخم في السودان.	74
3	جدول (2)عرض النقود و معدل التضخم في السودان 1997-2016م بالمليون ج .	82
4	جدول (3) أداء السياسة النقدية خلال الفترة من1997 -2016 م.	84
5	جدول (4) الإيرادات العامة الذاتية (الضريبية وغير الضريبية).	89
6	جدول (5) الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة في السودان 1997-2016م	91
7	الجدول (6) يبين أداء السياسة المالية من خلال الفترة من 1997 -2016م.	94
8	جدول (7) هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة1997- 2016 م.	96
9	جدول (8) الصادرات السودانية ومعدلات نموها بالأسعار الثابتة.	97
10	جدول (9) هيكل الواردات السودانية خلال الفترة1997- 2016م.	98
11	جدول (10) الواردات السودانية ونموها في الفترة من 1997-2016م (ألف جنيه).	101
12	جدول (11) تطور الميزان التجاري للسودان خلال الفترة1997- 2016م .	102
14	جدول (12) القطاع الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.	114
15	جدول (13) القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .	116
16	جدول (14) القطاع الخدمي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .	117
17	جدول (15) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .	118
18	جدول (16) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	123
19	جدول (17) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.	137
20	جدول (18) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة.	141
21	جدول (19) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج.	143
22	جدول (20) نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل.	144
23	جدول (21) نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير.	144
24	جدول (22) اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي لنموذج.	145
25	جدول (23) اختبارBreusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين.	146
26	جدول (24) نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة.	146

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	136
2	الإنفاق الحكومي في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	137
3	عرض النقود في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	138
4	الصادرات في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	138
5	الواردات في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	139
6	الضرائب في السودان خلال الفترة1997 – 2016 م.	140
7	مقدرة النموذج على التنبؤ	152

المقـــــدمة

تتكون المقدمة من الإطار العام للدراسة والذي يحتوي على مقدمـــة الدراســـة، مشـــكلة الدراســـة ، فرضيات الدراسة ، أهمية الدراسة ، أهداف الدراسة ، حدود الدراسة ، مصادر جمع البيانات ، منهجية الدراسة ، هيكل الدراسة ، والدراسات السابقة .

اولاً : مقدمة الدراسة :

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التـــي تقـــوم الدولـــة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي ، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً . ويعتبر الناتج المحلـــي الإجمـــالي جزء من الحسابات القومية ، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صـــانعي السياسات الاقتصادية إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع . أو حتـــى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس حجم الاقتصادي الكلي .

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات لقياس أداء الاقتصاد ، ودراسة ذلك المؤشر توضح إلى أي حد اتجاهات الاقتصاد في الدولة ، لذلك نجد معظم الدول تسعى إلـــى تحقيـــق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد وعـــن طريـــق إعـــادة توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية مالية كانت أو نقدية أو حتى سياسة تجارة خارجيـــة وذلـــك بهـــدف تحقيق الاستقرار وتطوير الاقتصاد الوطني ، والاقتصاد السوداني مر بتحولات كثيـــرة وكبيـــرة منـــذ الاستقلال وذلك نتيجة لتغيير السياسات الاقتصادية المتبعة ، والتـــي مـــن أهمهـــا بـــرامج الإصـــلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في العام 1992م والتي هدفت إلى تحرير الاقتصاد الوطني وفتح الباب أمام القطاع الخاص وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، بالإضافة إلى وضع خطط مرحلية تهدف إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية في السودان ، وهذا من خلال سياســـته المالية والنقدية والتجارية ، ويأتي كل ذلك من اجل إصـــلاح الأوضـــاع الاقتصـــادية وتحســـين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يعتبر معدل نمو الناتج المحلي من أهمها . لذلك كان لابد من قيـــاس أثر السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الفترة 1997–2016م في ذلك المؤشر المهم.

مشكلة الدراسة :

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تقيس الاداء الاقتصادي في كل الدول ، لذلك نجد معظم الدول المتقدمة والنامية تسعى إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق توجيه سياستها الاقتصادية سواء كانت سياسة نقدية أو سياسة أو حتى سياسة تجارة خارجية ، ويعتبر السودان من احد الدول التي ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأرجح فيها كثيراً بين الزيادة والنقصان وطبقت العديد من السياسات الاقتصادية لتحسين وضعية هذا المؤشر المهم . لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما هي السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومنه تتفرع الأسئلة التالية :

- ما هو أثر عرض النقود في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.؟
- ما هو أثر الإيرادات الضريبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.؟
- ما هو أثر الإنفاق العام في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.؟
- ما هو أثر الصادرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.؟
- ما هو أثر الواردات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.؟

فرضيات الدراسة :

للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية) أثار مباشرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

– توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

– هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

– هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الواردات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

تتمثل في أن هذه الدراسة تأتي كمساهمة علمية من خلال التطرق لأثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، ومما لاشك فيه أن للسياسات الاقتصادية الكلية أثر على الاقتصاد القومي. لذلك تحاول هذه الدراسة قياس الأثر والوصول إلي نتائج تخدم الاقتصاد القومي.

الأهمية العملية :

تتمثل في تقديم مساهمة عملية ذات علاقة بالمجال الاقتصادي، وهي أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل الوضع الاقتصادي بما يفيد صانعي السياسة على مردود السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة في كل من (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، الضرائب، الصادرات، الواردات) في السودان خلال فترة الدراسة (1997–2016م) باستخدام طرق التحليل الأكثر حداثة وذلك على ضوء بيانات السلسلة الزمنية. وتهدف إلى:

– إبراز الإطار النظري للسياسات الاقتصادية و الناتج المحلي الإجمالي.

- معرفة مسار السياسات الاقتصادية الكلية و الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

- قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- التفسير القياسي لأثر السياسات في معدل نمو الناتج المحلي في المدى القصير والطويل.

- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توفير إطار تجريبي يمكن تطبيقه عند صياغة السياسات الاقتصادية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: السودان.

الحدود الزمنية: الفترة 1997- 2016م.

الحدود الموضوع: تتناول هذه الدراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997- 2016م.

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانب الإطار المفاهيمي، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بجانب استخدام تقنيات الحاسوب والبرامج المصممة للتحليل التي تستخدم تقنيات الاقتصاد القياسي، وذلك من خلال برنامج E-views لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المنشورة ، في الكتب و الرسائل العلمية و الدوريات و أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات ، وتقارير بنك السودان السنوية والجهاز المركزي للإحصاء.

هيكل الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة احتوى هيكل الدراسة على الأتي :

الإطار العام للدراسة وخمسة فصول دراسية وخاتمة ويتكون الإطار العام للدراسة من المقدمة والتي تحتوي على مقدمة الدراسة، وأسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، حدود الدراسة، منهجية الدراسة، مصادر البيانات وهيكل الدراسة والدراسات السابقة.

والفصل الخلفية الفكرية العام للسياسات الاقتصادية الكلية ويحتوي على أربعة مباحث : المبحث الأول السياسات الاقتصادية الكلية مفهومها وتعريفاتها المختلفة ، والمبحث الثاني السياسة النقدية أهدافها وأدواتها ، والمبحث الثالث السياسة المالية وأدواتها، والمبحث الرابع سياسة التجارية الخارجية ، أما الفصل الثاني الناتج المحلي الإجمالي ويحتوي على أربعة مباحث : المبحث الأول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، والمبحث الثاني طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي ، والمبحث الثالث مشاكل الناتج المحلي الإجمالي ، والمبحث الرابع أثر السياسات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي أما الفصل الثالث : السياسات الاقتصادية الكلية في السودان ويحتوي على أربعة مباحث : المبحث الأول واقع السياسات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1997–2016 م ، والمبحث الثاني السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 1997–2016 م ، والمبحث الثالث السياسة المالية في السودان خلال الفترة 1997 –2016 م ، والمبحث الرابع سياسة التجارية الخارجية في السودان خلال الفترة 1997–2016 م . الفصل الرابع: الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997–2016 م ويحتوي على ثلاثة مباحث : المبحث الأول مكونات الناتج الإجمالي المحلي ، والمبحث الثاني أداء القطاعات الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والمبحث الثالث معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بالاسعار الثابتة في السودان خلال الفترة 1997–2016 م ، والمبحث الرابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1997– 2016م والفصل الخامس منهجية التحليل وصياغة النموذج ويحتوي على مبحثين : المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة ، المبحث الثاني طرق تقدير النموذج والمبحث الثالث فحص وتقدير النموذج القياسي المقترح ، المبحث الرابع اختبار الفرضيات والخاتمة والنتائج والتوصيات .

ثانياً :الدراسات السابقة:

هنالك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع السياسات الاقتصـــادية و الناتج المحلي الإجمالي بوصفه موضوعاً ذو أهمية بالغة في البلدان المتقدمة والنامية على حد ســـواء، فيما يلي محاولة لاستعراض أهم تلك الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

اولآ: الرسائل الجامعية :

1- دراسة سعيد احمد سليمان(2017) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية فـــي توجيـــه الإصـــلاح الاقتصادي بسبب مستويات الضرائب غير المباشرة أو عدم مقدرة الســـلطات فـــي اســـتخدام النفقـــات الحكومية لدعم القطاعات الاقتصادية وكذلك عجز السياسة النقدية في خلق توازن في ســـعر الصـــرف وتحديد أسعار فائدة تشجيعية للمستثمرين مما أدى إلى عدم مساهمتها بصورة حقيقيـــة لـــذلك جـــاءت المشكلة في السؤال : ما هي مساهمات السياسة الاقتصادية الكليـــة فـــي تحقيـــق بـــرامج الإصـــلاح الاقتصادي .

افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية الكليـــة وبـــرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان وان النفقات العامة تساهم في بـــرامج الإصـــلاح الاقتصـــادي فـــي السودان إذا أعدت بطريقة مدروسة.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة عبر الدراسات السابقة ذات الصـــلة بموضـــوع الدراسة وكذلك المنهج التحليلي الوصفي لوصف وتحليل بيانات الدراسة للوصول إلـــى نتـــائج عمليـــة وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-views.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :أن الزيادة في الإيرادات العامة بوحدة واحـــدة أدت لزيـــادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1,40 وهذا يدل على الدور الفعال الذي تلعبه الإيرادات فـــي الإصـــلاح

[1] - سعيد احمد سليمان (2017م) ، أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الإصلاح الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2004-2014 -م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة النيلين .

الاقتصادي ، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصـــلاح الاقتصادي في السودان.

أوصت الدراسة بضرورة رسم سياسة اقتصادية فعالة تحقق الإصلاح الاقتصادي الشامل لكـــل القطاعات المختلفة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بتوجيه المـــوارد الماليـــة للقطاعات الإنتاجية وضبط المعروض من النقود وتخفيض عجز الموازنة وذلك بوقـــف التوســـع فـــي الإنفاق الجاري مع ضرورة تقليص النظام الإداري الفيدرالي.

2- دراسة خميرة بشير (2016) [1] :

تكمن مشكلة الدراسة في ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي و هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟ و ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

افترضت الدراسة أن هناك علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي و هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة وباتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلـــي الإجمـــالي. اتبعـــت الدراسة المنهج الوصفي لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة في الإنفاق الحكومي والناتج المحلـــي الإجمالي وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، كما استخدمت منهج دراسة الحالة لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في الجزء التطبيقي.

وتوصلت، الدراسة إلى النتائج التالية : لا توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكـــومي والنـــاتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير . كما أظهرت نتائج أن الإنفاق الحكومي غير معنوي فـــي النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن أن نفسر العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال غلبة الإنفاق العسكري والاجتماعي (التعليم ، الصحة) على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات غيـــر منتجة لن يساهم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبقي الإنفاق العام في الجزائر دون الفعالية المطلوبة .

[1] - خميرة بشير، (2016م) دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014م، ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

ومن أهم توصياتها العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.

3- دراسة ضيف أحمد (2014) [1]:

أشار الباحث في دراسته إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل مع تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1989 – 2012م ثم تقييم لهذه المؤشرات ضمن المربع السحري لكالدور، وقد خلص الباحث إلى ارتباط السياسة المالية في الجزائر ارتباطاً وثيقا بأسعار البترول، وقسم تطور أدائها إلى مرحلتين : مرحلة السياسة المالية التقشفية خلال فترة الإصلاحات، ومرحلة السياسة المالية التوسعية بعد سنة 2000 م، وقد خلصت دراسته القياسية لأثر السياسة المالية على النمو التي قسمت إلى نموذجين الأول أثر السياسة المالية بشقيها السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وقد خلصت إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والإنتاج المحلي الإجمالي، في حين نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية اتجاه الناتج المحلي الإجمالي، في حين إثبات العلاقة عكسية بين السياسة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، أما الجانب الثاني يخص دراسة الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الاقتصادي، لقد خلص إلى علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي ولكن بمعامل ضعيف، أما نفقات الصحة والتعليم والتي تخص رأس المال البشري فقد كانت إنتاجيتها سالبة وفسر ذلك كون أثر هذه النفقات يكون على الأمد الطويل.

4- دراسة داليا محمد إسماعيل احمد (2014) [2] :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يعاني من مشكلة المدخرات نتيجة لانخفاض الدخول ففرض الضريبة سواء كانت على ذوي الدخول العالية أو المنخفضة يؤثر سلباً على الناتج القومي الإجمالي . وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية :-

[1] - ضيف أحمد ،(2014 م) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر ، 1989 – 2012 ، الجزائر ، رسالة دكتوراه،غير منشورة ، جامعة الجزائر .

[2] - دراسة داليا محمد إسماعيل احمد ،(2014م) بعنوان اثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

1- إنفاق الدولة على المشاريع التنموية من تأهيل للطرق والكباري وإنشاء السدود انعكس إيجاباً على الناتج القومي.

2- أثر عجز الحكومة سلباً على الناتج القومي الإجمالي من خلال سد هذا العجز من موارد غير حقيقية خاصة خلال فترة التسعينيات حيث نجد أن أغلبية تغطية عجز الحكومة استدانة من الجهاز المصرفي مما انعكس على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد أهمها التضخم وسعر الصرف وهذا بدوره أدى إلى انخفاض في الناتج القومي الإجمالي. وأوصت الدراسة بالاتي :-

1- توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات الإنتاجية.

2- لمعالجة العجز ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق غير الضروري، وكذلك عدم تجاوز النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الطارئة.

5- دراسة محمد جبريل فضل الله(2012) [1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد السوداني يعاني من إختلالات كبيرة في المؤشرات الداخلية والخارجية ، من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وهدفت الدراسة إلى توضيح أثار السياسات المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي، والى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان وتوصلت الدراسة إلى عدم وضوح السياسات المالية خاصة فيما يتعلق بجانب تخفيض الإنفاق العام. والكيفية التي يمكن تنفيذ هذه السياسات عبرها، بالإضافة إلى عدم الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في إدارة السيولة وتخصيص الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة رسم سياسة مالية محكمة في مجال الإيرادات والنفقات العامة والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بتوجيه الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية وضبط المعروض من النقود وتخفيض عجز الموازنة وذلك بوقف التوسع في الإنفاق الجاري، مع ضرورة تقليص النظام الإداري الفيدرالي.

[1] - محمد جبريل فضل الله الامين ،(2012 م) اثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان ، رسالة دكتوراه ،غير منشورة جامعة السودان.

6- دراسة إجلال عبد الله عثمان(2012) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني بالإضافة إلى ما مدى تأثير السياسة المالية التي انتهجت في السودان على المؤشرات الاقتصادية الكلية . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :-

1- إشارة الثابت موجبة في كل المعادلات وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل حجم كل من (EX,EXRATE,GDP,INF) عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر، أي تمثل الحد الأدنى للمتغيرات على التوالي والذي لا يرتبط بمتغيرات السياسة المالية في الدالة .

2- إشارة معمل الضرائب سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين حصيلة الضرائب الإجمالية والتضخم وحصيلة الضرائب الإجمالية وحجم الإنفاق الاستهلاكي وعليه كلما زادت حصيلة الضريبة ينخفض التضخم وكذلك ينخفض حجم الإنفاق الاستهلاكي.

أوصت الدراسة بالاتي :-

1- السعي الجاد في تطبيق السياسة المالية والنقدية التي تعمل على انخفاض معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي والحد من سياسات التمويل بالعجز لأنها تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم.

2- الحث على استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية لأنها تساعد في معرفة الحقائق بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية.

[1] - إجلال عبد الله عثمان ، (2012م) أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (2000-2010م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين.

7- **دراسة محمد إبراهيم فضل حمد(2012)** [1] :

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال ما هي العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان بالتركيز على الصادرات الزراعية للفترة 1970-2012م. أهم الفروض تمثلت في وجود علاقة سببية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤثرة عليه معدل الاستثمار – معدل التضخم والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي- الصادرات الزراعية). هدفت الدراسة إلى معرفة بعض العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان بالتركيز على الصادرات الزراعية

استندت الدراسة في التحليل على سلاسل زمنية من بيانات ثم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان المركزي – وزارة الزراعة الاتحادية وتم استخدام المنهج التطبيقي وذلك بتطبيق منهجية الارتباط الذاتي ذو التباطؤ الموزع ARDL لتحليل التكامل المشترك لتقدير الدالة في الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير الدالة في الأجل القصير ،وذلك لمعرفة تأثير كل من الصادرات الزراعية والإنفاق الحكومي والتضخم والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان.

خلصت نتائج الدراسة إلى أنه في المدى الطويل تؤثر الصادرات الزراعية إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتؤثر عليه سلباً في المدى القصير، وأن كلا من المتغيرات التفسيرية الإنفاق الحكومي والاستثمار يؤثران تأثيراً ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان في المدى الطويل ، بينما تأثيرهما سلبي في المدى القصير بينما يؤثر معدل التضخم سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما أهم التوصيات فتمثلت في ضرورة الاستفادة من الأراضي الزراعية الشاسعة والصالحة للزراعة عن طريق توظيف كافة الإمكانات والقدرات وتطوير البنيات الأساسية المرتبطة بالإنتاج والتصدير ،مع التركيز على الإنتاج من اجل الصادر وفقاً للمعايير العالمية ، كما أوصت الدراسة بتوزيع سلع الصادر وتحسين الإنتاج وإزالة كافة العقبات والعوائق المتمثلة في ارتفاع التعرف

[1]- محمد إبراهيم فضل محمد، (2014م) بعض العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى في السودان بالتركيز على الصادرات الزراعية ،دراسة تطبيقية للفترة (1970-2012م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القضارف.

الجمركية للمعدات والأدوات الزراعية وتخفيض الضرائب والرسوم المحلية المفروضة على الأسمدة والمبيدات.

8- دراسة التومة بشير شايبو الهادي(2011) [1] :

تكمن مشكلة الدراسة: في تحديد المتغيرات التي تؤثر على الناتج القومي الإجمالي في السودان، ومن ثم توضيح تأثير كل محدد منها في ظل منظومة المعادلات الآنية لتحديد الأثر المتبادل المباشر وغير المباشر على المتغيرات ، وذلك من خلال بناء نماذج اقتصادية قياسية .وهدفت الدراسة إلى معرفة دراسة محددات الناتج القومي الإجمالي في السودان خلال 1975م -2008م باعتبارها من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

افترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الدخل المتاح والاستهلاك كما أن هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وأيضا وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين درجة الانفتاح والتضخم والواردات.

اعتمدت هذه الدراسة في الإطار النظري على المنهج الوصفي ،أما في الجانب التطبيقي فاعتمدت على منهجية الاقتصاد والقياسي وذلك بوصف وصياغة وتقدير وتقييم الدراسة لإثبات ومناقشة فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين كل من الدخل المتاح والاستهلاك ووجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات وأثبتت من خلال الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح وحجم الواردات وهى تتفق مع دافع النظرية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد الإحصاءات والبيانات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية ما بين الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان ووزارة المالية لتسهيل عملية التقدير والعمل على زيادة إنتاجية القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ،كما اقترحت دراسة الناتج القومي الإجمالي في القطاعات المنتجة (القطاع الزراعي ،القطاع الصناعي ، قطاع البترول،قطاع الكهرباء، قطاع المياه، قطاع التعدين، قطاع النقل ، قطاع المواصلات،القطاع الخدمي.

[1]– التومة بشير شايبو الهادى ،(2011م) محددات الناتج القومى الاجمالى في السودان خلال الفترة 1975- 2008م رسالة ماجستير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

9- دراسة أماني عوض عبد الله(2011) [1] :

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر محددات السيولة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان من عام 1970 م- 2002م افترضت الدراسة أن هنالك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والسيولة ، ووجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار ، ووجود علاقة قوية ما بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي مع التغيرات في عرض النقود.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات كما استخدمت التحليل لتقدير النموذج وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبيانات السلاسل الزمنية للحصول على نتائج أكثر دقة وذلك حتى تتمكن الدراسة من الإجابة على الأسئلة المتعلقة بها والوصول للنتائج ومقارنتها على ضوء ما جاءت به الفرضيات والنظرية الاقتصادية واستخدمت الدراسة معادلة عرض النقود لمعرفة أثر القاعدة النقدية على عرض النقود ومعادلة ارفنج فيشر لمعرفة أثر كل من السيولة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم نتائج الدراسة أدت السيولة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن العلاقة بين الناتج المحلي والإجمالي والسيولة علاقة طردية وكما أدت السيولة إلى معدلات التضخم المنخفضة في معظم سنوات الدراسة إلى زيادة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم علاقة عكسية، وأن التغيرات في الفائدة تؤدى إلى تغير في السيولة وهذا ما يعكس صحة الفرضية الثالثة ويعكس أيضا دور بنك السودان المركزي في تحديد السيولة ، أي أن عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من خارج النموذج من قبل السلطات الائتمان المحلى تؤدى إلى زيادة السيولة ، كما لم تؤكد الفرضية القائلة بأن زيادة الأصول الأجنبية تؤدى إلى زيادة السيولة ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب نذكر منها عدم استقرار أسعار الصرف ، وعدم التوازن الذي صاحب الميزان التجاري خلال فترة الدراسة عبء خدمة الديون الخارجية وتمويل الواردات وغيرها ، وأن الزيادة التي تحدث في عرض النقود ترجع بصورة رئيسية إلى زيادة صافي الائتمان المحلي وذلك بسبب التمويل بالعجز لتغطية المنصرفات الحكومية خلال فترة الدراسة بما أن العجز المالي لعمليات القطاع العام يتم تمويله بصفه أساسية عن طريق اللجوء إلى الإصدار الجديد فانه

[1]- امانى عوض عبد الله ، (2011م)أثر محددات السيولة على الناتج المحلي الاجمالى في السودان في الفترة 1970 -2002م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

يمكن القول بأن الزيادة في هذا العجز الذي تم تمويله بالإصدار الجديد قد أدى إلى زيادة معادلة القاعدة النقدية منها السيولة فان هذا يتعارض مع سياسات البنك المركزي السوداني.

10- **دراسة نهاد محمد بابكر علي (2008)** [1] :

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ماهو تأثير الاستهلاك على الناتج المحلي الاجمالي وماهو تأثير المتغيرات (الدخل القومي، إجمالي الاستهلاك، الاستثمار) على الناتج المحلي الإجمالي وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل أو المتغيرات المؤثرة على المتغير المعتمد (الناتج المحلى الاجمالى) وإمكانية اختزال عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات هي(الدخل القومي، إجمالي الاستهلاك، الاستثمار). فروض الدراسة تمثلت في أن كل المتغيرات المستقلة الموجودة لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الاستهلاك لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار ولا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي من خلال اخذ بيانات تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي في السودان والمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة وتطبيق طرق التحليل الأربعة والحصول على النتائج المطلوبة وذلك عبر برنامج SPSS

أهم نتائج الدراسة تمثلت في وجود نموذج واحد للانحدار وهو الأفضل وهذا ما اتفقت عليه الطرق الأربعة والذي يحتوى على الاستهلاك وعدد السكان والمتغيرات المستغلة ككل لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي ، وان إجمالي الاستهلاك وعدد السكان لهما تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان حيث تم استبعاد الدخل القومي والاستثمار في النموذج ،أي بمعنى آخر ليس لهما تأثير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال هذه العينة من البيانات.

أما أهم التوصيات تمثلت في إزالة التشوهات الهيكلية من خلال سياسات الانضباط المالي ومنه في الاقتصاد الكلي، وتحقيق أسبقيات واضحة في جانب الإنفاق الائتماني بما يحقق مستوى معدل النمو.

[1]- نهاد محمد بابكر علي ، (2008م) العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالى في السودان ، دراسة تطبيقية لاختيار أفضل معادلة خطية خلال الفترة من 1982- 2003م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

11-دراسة بهلول مقران (2008) [1] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية اعتماد ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة ، كذلك إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملاءته لدفع عجلة التنمية ، وقد تمت الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من خلال مطابقة النتائج المتحصل مع الواقع الاقتصادي . توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على صادر المحروقات وحده يجعله تحت رحمة التقلبات الاقتصادية مما يجعله خيار استراتيجي غير مرغوب فيه ، هنالك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق الصادرات غير البترولية كضعف الأساليب التقنية الحديثة ، وارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة المنتجات مما يقلل من تنافسية الصادرات ، أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو والصادرات . وأوصت الدراسة بانتهاج إستراتيجية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة ترقية الصادرات ، احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداء للدخول للمنافسة الدولية.

12- دراسة سوسن كريم هودان (2006) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما هو الأثر الذي عرض النقود وبحسب مجاميعة المختلفة على المتغيرات الاقتصادية في الدول المدروسة وهدفت الدراسة إلى الوصول إلى تحديد الأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المدروسة . ويتضمن البحث عدة أهداف :

التحليل الوصفي للمتغيرات الكلية المدروسة (الناتج المحلي الإجمالي ، وسعر الفائدة ، والمستوى العام للأسعار ، والميزان التجاري ، وميزان المدفوعات ، وصافي الموازنة الحكومي ، والإنفاق الحكومي والبطالة ، وسعر الصرف الأجنبي) في دول العينة المختارة (كندا ، واليابان ، واسبانيا المكسيك ، مصر ، الفلبين ، الهند والعراق) وتحد عرض النقد بمعناه الواسع في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المدروسة وبيان أي من مجاميع عرض النقد المذكورة أكثر تأثيراً في المتغيرات الاقتصادية في الدول المدروسة.

---

[1] - دراسة بهلول مقران (2008 م) علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال (1970-2005) الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر .

[2] _ سوسن كريم هودان ، (2006م) اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية ، جامعة الكوفة .

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية : يتضح من التحليل الوصفي والقياسي لبيانات دول العينة المدروسة أن عرض النقود بمجاميعه المختلفة يؤثر على اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول .

13- دراسة مراد جابر الأغا(2005) [1] :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير الضرائب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان، والتعرف على نظام الضرائب في السودان وعلاقته بتنظيم الاقتصاد السوداني ونموه.

من فروض الدراسة نظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة لم يفلح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان،وله أثر سالب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، ونظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة موجه نحو جباية الضرائب أكثر من عنايته في نمو الاقتصاد المحلي.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الكمي القياسي، خصص الجانب الوصفي لمناقشة أدبيات الموضوع واستعراض الجداول ومقارنتها ،أما في الجانب التحليلي فقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الإحصائي والقياس مستخدماً السلاسل الزمنية.

أهم نتائج الدراسة تمثلت في أن الضرائب لها مكانه خاصة في تحقيق الأوضاع الاقتصادية والسياسة الضريبية تقوم بدور هام في حركة الاقتصاد وسلباً وإيجابا حيث تستخدم الضرائب في السودان من اجل تحقيق معدلات موجبه ومستدامة في الناتج المحلى الاجمالى والعمل على تحقيق التوازن والسيطرة على معدلات التضخم ، وللضرائب أثر على الاستثمار والاستهلاك والادخار ونفقات الحكومة وبعبارة أخرى لسياسة الضرائب أثر خارجي كما هو معلوم تستخدم كأداة فعاله في تنظيم الاقتصاد .

أما التوصيات هي: إعادة النظر في السياسة الضريبية وضرورة انسجام السياسة الضريبية مع هدف الحكومة في تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي وقبل فرض الضرائب لابد من حفظ جميع المتغيرات التي تحدث في النشاط.

---

[1]- مراد جابر الأغا ، (2005م).اثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى (دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة (1981- 2003) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً : الأوراق العلمية المنشورة

1- دراسة عمر محمود أبو عيده (2015) [1]:

هدفت إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1995 – 2013م) ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي، وكذلك على التحليل القياسي . من أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية، والجارية، والتطويرية . كذلك وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي، والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الاقتصادي، ولم تثبت معنوية النفقات الحكومية التطويرية في علاقتها وارتباطها مع الناتج المحلي الإجمالي .وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من البحث في هذا المجال.

2- دراسة عمر محمود ابوعيده (2013)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني ، افترضت الدراسة زيادة الصادرات وتطورها يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، وتطور الصناعات التحويلية يلعب دوراً أساسيا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معادلات النموذج القياسي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك أثر ايجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (gdp) ، حيث يؤدي نمو الصادرات بمعدل 1% إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.40%. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية.

---

[1] - عمر محمود أبو عيده ، (2015م) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية :دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995- 2013) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، العدد3 .

[2] - عمر محمود ابوعيده ، (2013م) أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011م ورقة علمية ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد الأول .

3- **دراسة سيف علي المزروعي (2012)** [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة قي السؤال الرئيسي ما هو مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة الإمارات.

وهدفت دراسة المزروعي، إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فضلاً عن ذلك معرفة أثر الإنفاق العام في كلّ مكوِّن من مكوِّنات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية، وبيان نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في كل مكوّن من هذه المكوّنات .

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثراً قوياً للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي إذ إن زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمال (4.159) مليون درهم، وأن الإنفاق العام يسهم بنسبة 90 بالمائة في تفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتفسيرها .كما أظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً للإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

لاحظ الدارس أن كل الدراسات السابقة والتي جاءت تحت جزئيات مختلفة، قد اتفقت غالبيتها في أن للمتغيرات الاقتصادية أثار مختلفة على الناتج الإجمالي المحلي.

معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها والمتوفرة قي المكتبة السودانية ذات صلة بموضوع الدراسة تقيس وتحلل أثر (عرض النقود، السيولة ،الصادرات ، السياسة المالية ،) على الناتج المحلي الإجمالي بدرجات مختلقة بينما هذه الدراسة تغطي أثر السياسات الاقتصادية في إطارها الكلي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . واختلقت الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول جميع متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في السودان لسنوات حديثة وباستخدام طرق تحليل جديدة (ARDL).

[1] - علي سيف علي المزروعي ، (2009) الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي :دراسة تطبيقية على دولة الإمارات« العربية المتحدة خلال السنوات 1990 , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية) جامعة دمشق، كلية» ،، الاقتصاد(، السنة 28 ، العدد ١.

الفصل الأول

الخلفية النظرية للسياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني : السياسة النقدىة

المبحث الثالث: السياسة المالية

المبحث الرابع : سياسة التجارة الخارجية

الفصل الأول

الخلفية النظرية السياسات الاقتصادية الكلية

مقدمة :

دفعت الضرورة الدول إلى تبني سياسات اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية، تستخدمها الدولة لتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة، مستخدمة عدد من السياسات الاقتصادية والأسس التي تقوم عليها تلك السياسات . والسياسات الاقتصادية تضم في شكلها الواسع ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في كل من السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية. وسيتكون هذا الفصل من أربعة مباحث: المبحث الأول مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.والمبحث الثاني : السياسة النقدية والمبحث الثالث السياسة المالية والمبحث الرابع : سياسة التجارة الخارجية.

المبحث الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

أولا : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية :

يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية عامة، كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة لهذه الأهداف[1].

أيضا هي مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد [2]

وعرفت السياسة الاقتصادية الكلية بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي وضمان تنفيذها[3].واذا كانت تلك الأهداف تمثل

---

[1] أحمد زكي بدوي، (1985م)معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الكتاب المصري، القاهرة، ، ص 83 .

[2] - نعمت الله نجيب إبراهيم ، (2001م) أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي) مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ص 153.

[3] . Toporwski,, Jan; the theories of financial distribution: and examination of critical theories of finance from Adam Smith to present day, Edward Elgar publishing house LTD, Montpellier parade- Cheltenham, U.K, 2004. P174.

أولويات يراد الوصول إليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى الأدوات التي يؤدي استخدامها وتطبيقها، إلى تحقيق تلك الأهداف وفق الأوليات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في إطار الاستقلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع إتاحتها. ويرى البعض أنها: مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[1] أوهي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها. ومن مجمل هذه التعريفات يمكن القول:

إن مجال السياسات الاقتصادية الكلية، هو التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الأداء الاقتصادي الكلي، والتحكم في العوامل المحددة لكل من هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية[2].

ثانيا : ماهية السياسة الاقتصادية الكلية :

تلعب الدولة دوراً مهماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار ألسعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع ، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل الأمن والدفاع والقضاء. لذا أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا هذا إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الجديدة .

ثالثا: أسس السياسات الاقتصادية الكلية:

عند وضع السياسة الاقتصادية لأي دولة، لابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها، والتي بدونها لا تستطيع الدولة أن تسير بالاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتمثل أهم هذه الأسس في:

1/ الواقعية:

عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية، لابد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالموائمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المتاحة تعد أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة[3]، فتحديد أهداف تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية ، كما

---

(1) نعمت الله نجيب وآخرون، (1995م) مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ، ص 141.

(2) ميشيل تود ارو، (2006م) التنمية الاقتصادية ، ترجمة: محمود محمد حسين ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، ، ص 250.

(3) خبابه عبد الله ، الاقتصاد المصرفي، (2008م) مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص201.

أن تحديد أهداف أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة، يؤدي إلى قصور في عمل السياسية الاقتصادية المخططة وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني كما أن تحديد أهداف غير واقعية يؤدي بالضرورة لاختيار وسائل غير واقعية لا يسمح الواقع باستخدامها مما يجعل عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة غير ممكن [1]

2/ التنسيق:

عند تصميم السياسة الاقتصادية، قد يحدث العديد من التناقضات وخاصة إذا لم تدرس بدقة كبيرة، لذلك يعني التنسيق أن تكون السياسة الاقتصادية المخططة متكاملة ومتناسقة تناسقاً مبرراً علمياً، سواء كان في ما بين الأهداف أو الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، أو فيما بين الأهداف والوسائل معاً فعدم تطبيق مبدأ التنسيق يؤدي إلى المزيد من التعارض بين الأهداف والوسائل لذلك فإن تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي يتطلب الأخذ بمبدأ التنسيق، ووضع النسب الصحيحة بين جميع المتغيرات الاقتصادية [2].

3/ وضع الأهداف حسب أولويتها:

من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت، أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناءاً على المعطيات الاقتصادية الموجودة، أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة، فالأهداف الرئيسية لأي سياسة اقتصادية قد تكون أهدافاً شاملة، مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو الأهداف الفرعية، وهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناءاً عليه يتحدد أيضاً هيكل السياسة الاقتصادية [3].

4/ المرونة :

يعني مبدأ المرونة قابلية السياسة المخططة للتعديل.إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبررا بمتطلبات ضرورية تستدعي اللجوء إليه،وبالتالي ألا يكون إطار لعدم تنفيذ سياسة اقتصادية مخططة [4]

---

[1] منى الأفندي عويس (1997م) التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، ، ص 65.

[2] حربي محمد عريقات، (1997م) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران للطبع والنشر، عمان، ، ص 149.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،(1997) السياسات الاقتصادية ، تحليل كلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص 82.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، (1983) وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص 26.

5/ الشمول:

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى القومي، أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار،الأجور)، لأن الاقتصاد القومي وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى وكذلك لابد أن تشمل جميع أقاليم الدولة، لتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضارية والمناطق الريفية، لتحقيق الاستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي،وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان [1]

رابعاً : أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية: لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية انجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية الكلية وهي [2]:

1- تحديد الهدف عند وضع سياسة اقتصادية فلابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من اجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة

2- تحديد السياسة البديلة: من القيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من اجل تحقيق أهدافه.

3- تحديد دقيق لكل السياسات البديلة: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة ثم تحديد الآثار التي تنتج عنها، فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه أفضل الحلول.

4- مقارنة الحل المقترح مبدئياً مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة .

خامساً : أنواع السياسات الاقتصادية الكلية :

لكي يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات

---

[1] يونس محمود، (1986م) محاضرات التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ، ص 50.

[2] - إسماعيل عبد الرحمن وآخرون ، (1999)مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) دار وائل للطباعة والنسر ، عمان الاردن، ص 54.

الاقتصادية المالية قصيرة الأجل ، بينما تهدف السياسة الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل [1].

أ- السياسة الاقتصادية الطارئة :

وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير ، وهنالك مجموعة من السياسات التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف نذكر منها [2]

1- سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن

التوظيف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه(تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة)

2- سياسة الإنعاش: ويهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدماً العجز الموازي (حفز لاستثمار، الأجور والاستهلاك وتسهيل القرض.... الخ وهي مستوحاة من الفكر الكينزي ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

3- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى تقليص ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

4- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب لآلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

ب- السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف هذه السياسة التي تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية ، ويكون تدخل الدولة قلبياً من خلال تأطير آلية السوق ، والخصخصة ، وسيادة قانون المنافسة ، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين ، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة أما الدول النامية التي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، فان السياسات الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي ، فمن

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ص77 .

[2] - عبد المجيد فادي مرجع سبق ذكره، ص 30 :د34 .

الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة في الإنفاق الحكومي .[1]

سادساً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

يمكن إجمال أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، التي تسعى معظم الدول المعاصرة إلى تحقيقها في هدفين رئيسيين هما: توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو أفضل الاستخدامات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تناول هذه الأهداف بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:-

1/ توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات:

أن الهدف المحوري الذي تسعى إليه الحكومات، هو تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى أكبر نفع ممكن للمجتمع من هذه الموارد ويتضمن هدف توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات، استخدام الدولة لتلك الموارد الاقتصادية التي بحوزتها بأكفأ صورة ممكنة من وجهة نظر المجتمع، أي أن توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات العامة المختلفة سوف يكون طبقاً لأولويات المجتمع بهدف تحقيق أقصى نفع عام وأقل ضرر ممكن، وهذا يتطلب من الحكومة تحديد الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ثم دراسة الوسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي التخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج، أي توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها، بحيث لا تكون هناك موارد عاطلة أو مستخدمة في غير استخداماتها المثلى، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج [2].

2/ الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات، ومن هذا المنطلق فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضمن أربعة أهداف اقتصادية فرعية هي:-

---

[1] - عبد المجيد عبد المطلب :(2003)السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي:تحليل كمي،مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة،ص90 :

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 744.

أ / التشغيل الكامل أو التوظيف الكامل:

ويعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى مكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي ويمكن التعبير عن التشغيل الكامل أيضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية. فإذا تم تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع، كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، أي تشغيل الموارد الاقتصادية تشغيلاً كاملاً[1].

ب / استقرار الأسعار:

إن ضمان أسعار مستقرة في ظل أسواق حرة، يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات الاقتصادية. فاستقرار الأسعار يتضمن عدم تغيير المستوى العام للأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً بشكل مفاجئ وكبير، مما يترتب عليه نوع من الاضطراب أو الارتباك في المعاملات أو العقود، ويصبح جهاز الأسعار غير ذا قيمة، ولا يعني عدم استقرار الأسعار التغيرات الفصلية أو التغيرات قصيرة الأجل لعملية التضخم البطيء[2].

ج/ النمو الاقتصادي:

يعتبر ضمان حد أدنى من الاتجاه العام طويل المدى لنمو الدخل القومي والطاقة الإنتاجية في ظل الاستقرار في مستويات الأسعار، هدفاً جوهرياً للسياسات الاقتصادية. ويأتي تحقيق هذا الهدف من تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن في إطار الدفع بمزيد من الاستثمار داخل الاقتصاد القومي ويلاحظ أن هدف تحقيق النمو الاقتصادي، لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، حتى يمكن القول إن النمو الاقتصادي حقق هدفه المنشود وهو رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع[3].

د/ توازن ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي يكون

---

[1] الطاهر عبد الله الشيخ محمود، (1992)مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤن المكتبات ، ص76.

[2] سلوى سليمان صديق،(1973م) السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت ، ص 162.

[3] رضا العدل، (1996م) التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 241.

ميزان مدفوعاتها في حالة فائض، وأما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً، تلجأ الدولة إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، علماً بأن هذا التحـــرك لـــرؤوس الأمـــوال الأجنبية إلى داخل الاقتصاد القومي، يعمل على تقليل حدة العجز في ميزان المدفوعات، هذا بالإضـــافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وموازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة، مع تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة العملة الوطنية[1].

يمر الاقتصاد في أي دولة من دول العالم بحالة من حالات الانكماش أو التضخم، الانفتـــاح أو الحمائية .وفي كل حالة من تلك الحالات تستخدم الجهات المسئولة وعلـــى رأســـها الحكومـــة الأدوات والاستراتيجيات المناسبة للسياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية لضمان توجيه السياســـة الاقتصادية الكلية، فإذا مر الاقتصاد للدولة في حالة انكماش فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الإنفاق الكلـــي من قبل الدولة باستخدام الضرائب المتجمعة لدى الحكومة، وتستخدم المدخرات التي تراكمـــت لـــدى الأفراد في حالة التضخم، وتلجأ الشركات إلى تغيير سياسة توزيع الأربح على المساهمين، كما تقـــوم الدولة بدفع إعانات زراعية من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية على شكل نســـبة يتفـــق عليها،بالإضافة إلى دعم العاطلين عن العمل، وعلى العكس في حالة مرور الاقتصاد بحالـــة تضـــخم. كما تستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة عبر المصرف المركزي في التـــأثير علـــى عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، وذلك لما للنقـــود من أثر فعال ومباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.كما تعتمد السياســـة التجاريـــة علـــى أدوات واستراتيجيات للتعامل مع عمليتي الاستيراد والتصدير لحماية العملية التنموية في الدولة إلـــى جانـــب توجيه العملية الاستهلاكية للسلع والخدمات والتأثير على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية في سبيل حماية الصناعات الوطنية والمنتجين، بما يســـهم فـــي التـــأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات عبر توفير عملات أجنبية قد يتم استنزافها في استيراد الســـلع مـــن ناحية، وما يمكن أن تسهم به صادرات هذه الصناعات من العمولات الأجنبية من ناحية أخـــرى.كمـــا يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية للدولة كل الإجراءات التي تحكـــم ســـلوك عمـــل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية عبر عمليـــة التنســـيق بـــين أذرع السياســـة

[1] - ذات المصدر، ص243.

الاقتصادية الثلاثة.وهذه الأدوات تختلف من بلد لآخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقا للنظام السياسي والاقتصادي لذي تتبعه [1]

المبحث الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، والتي تعالج بصورة أساسية أداء النظام المصرفي. فالسياسة النقدية أداة فعالة تستخدمها السلطات النقدية، لتنظيم وإدارة الجهاز المصرفي، وتوجيه وضبط التمويل المصرفي، وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة، لتحقيق استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وتحقيق ثبات نسبي في أسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة من قبل المجتمع. ويتناول المبحث الجوانب الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية من حيث تعريفها وأهدافها وأدواتها وفعاليتها.

أولا: تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها: مجموعة الجهود التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير سلبا أو إيجابياً على ما بحوزة الاقتصاد من كمية نقدية [2] وذلك على ضوء الهدف الأساسي للسياسات النقدية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في قيمة العملة، وتنظيم تداول النقد، وتزويد الاقتصاد بالقروض بما ينسجم مع أهداف استقرار الأسعار. كما تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن: تلك البرامج و الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة[3] وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي. كما يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع[4]. وعرفها البعض بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة

---

[1]- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، مصدر سبق ذكره ، ص 244.

[2] أحمد منيسي عبد الحميد وعدنان عباس علي،(1992) السياسة الاقتصادية بين النظرية التطبيق، الناشر جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1، ص 92.

[3] Christine Ammer and Adam S.Ammer, dictionary of business and economy, Macmillan publishing co. New Yourk, 1977, p 269.

[4] عبد المنعم راضي،(1998) النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ، ص 291 .

النقدية بهدف التحكم والتأثير في الائتمان المصرفي من حيث وفرته وتكلفته ووجهته، بما يضمن تحقيق أهداف السياسة النقدية في رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة علي الائتمان، مما تقدم يمكن القول بأن السياسة النقدية، هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي، أو التي تتحكم في عرض النقود، وبالتالي في حجم القوة الشرائية للبلد. وعليه فإن السياسة النقدية هي عبارة عن: إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتفادي الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني [1].

ثانياً: أهداف السياسة النقدية :

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسة في المقام الأول على المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي ومواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسيات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها النقدية تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية الميسورة، ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني وعموما، فإن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية :

1/ تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.

2/ توجيه وضبط التمويل المصرفي، وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية، التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة ، بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في الدولة.

3/ تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي، ورفع كفاءته لضمان سلامة النظام المالي والنقدي وتطوير وتنمية الأسواق والمؤسسات المالية والنقدية والمصرفية.

([1]) عبد المطلب عبد الحميد،(2013م) السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية ، عام ، ص193 .

4/ المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية(سعر صرف العملة الوطنية) بتنفيذ سياسيات أسعار صرف ونقد أجنبي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة [1].

أدوات السياسة النقدية :

تتنوع السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وذلك لما للنقود من أثر فعال مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى . وأدوات السياسة النقدية هي الأدوات التي تسمح للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، بغرض تحقيق أهداف معينة، فمن خلال هذه الأدوات يتمكن البنك المركزي من التأثير بصفة خاصة على سيولة البنوك التجارية حتى يتحكم في حجم وسائل الدفع الخاصة بنقود الودائع والتي ستتحول عاجلا أو آجلا إلى نقود قانونية، وتمكن هذه الأدوات البنك المركزي في ذات الوقت من رقابة وتوجيه البنوك التجارية في عملية خلقها للائتمان . [2]

وهذه الأدوات المتاحة للبنك المركزي تختلف من بلاد لآخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقا للنظام السياسي والمؤسسي السائد، والهيكل المالي والمصرفي القائم، ومن جهة أخرى فان أدوات السياسة النقدية قد تكون أدوات مباشرة أو أدوات غير مباشرة وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي في التحكم في حجم النقد والائتمان في الاقتصاد، تنفيذا لسياسة نقدية وائتمانية معينة .ويشمل أدوات السياسة النقدية ما يلي:

أولا : الأدوات الكمية : تتمثل الأدوات الكمية فيما يلي:

1- سياسة معدل إعادة الخصم [3]

أ- ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وتأثيره:

يقصد بمعدل إعادة خصم الفائدة أن البنك المركزي يقوم بخصم الأوراق المالية والتي تخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري،(2010م) النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار زهران للطبع والنشر، ط1، عمان، الأردن، ص 434 .

[2] - أسامة احمد الغولي، مجدي أبو شهاب ،مبادئ النقود والبنوك ،دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 97 ،ص212 .

[3] - مفتاح صالح،، (2005)النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة ، ص ص138 ، 137. .

ب- **تأثير معدل إعادة الخصم.**

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان [1]

2 - سياسة السوق المفتوحة :

أ- تعريف سياسة السوق المفتوحة :تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات[2] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.ويؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول .أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي [2]

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأدوات الخزانة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتركة لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقتراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، سنحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقتراضية إذا كانت رسمية البنك المركزي هو توسيع الائتمان.

ب- تأثير سياسة السوق المفتوحة : تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياجات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة . فإذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية ، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية ، فترتفع الاحتياطيات النقدية لها ، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات

[1] - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص139 .

[2] - عبدالمجبد قدي، (2003)المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،ص91 .

الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسب زيادة الطلب على الوراق المالية ، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاض في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعملة. وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فان البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض أما في حالة التضخم فان البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا منخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي نقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتخفيض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري :

أ- تعريف سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري : نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم [1]

لقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

ب- تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري : إن مقدرة البنك التجارة الإقتراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، هذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ نسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض

[1] - harry D .hazchinson, Income ,employmenttal, Economic (Growth,hallInc ,84,p181.

القروض، من ما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان .[1]

ثانيا : الأدوات الكيفية.

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية.وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها [2]

1- **تأطير الائتمان :** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وقي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2- **النسبة الدنيا للسيولة :** حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :** يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

4- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :** تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

---

[1] - .محسن أحمد محمد الخضري، (1984)التضخم الهيكلي في الدول إفريقية ، بمصر وغانا ، حالة دراسية ،رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية ، ، جامعة القاهرة، ص411 .

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص80 - 81 .

5- **التأثير والإقناع الأدبي :** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

المبحث الثالث: السياسة المالية:

يتناول هذا المبحث ، الإطار العام للسياسة المالية، من حيث تعريفها وأهدافها وأدواتها الرئيسية التي يمكن للدولة من خلال استخدامها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي بالشكل المناسب، لتحقيق أهداف متعددة حسب مقتضيات المصلحة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف السياسة المالية:

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الحياد إلى التدخل، ثم إلى كونها منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي. وطبقاً لذلك فقد تعددت التعاريف التي تبين مفهوم السياسة المالية ، كنتيجة لتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم من جانب وتعدد المضامين التي يتناولها كل تعريف من جانب آخر، فالبعض يعرف السياسة المالية على أنها: برنامج تخططه وتنفذه الحكومة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع [1]. أما البعض الآخر فيعرفها على أنها: الجهود والمحاولات الحكومية المتعددة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام[2]. في حين أن مجموعة أخرى من الكتاب تعرف السياسة المالية على أنها : جميع الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة من خلال السيطرة على الموارد المالية بواسطة الإنفاق وتعبئة الموارد المالية [3].

استناداً إلى ما تقدم فان تعدد تعاريف السياسة المالية، يعكس تطور دور الدولة ومهامها ووظائفها في الجانبين، الاقتصادي والاجتماعي، وبما يتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد، وفلسفته الاقتصادية ، ومبادئ التنظيم المالي، والهيئات التابعة للدولة والتي تهتم بتنفيذ الأهداف العامة.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز،(1988) دراسات في السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 11.

[2] يونس أحمد البطريق، (1977) مقدمة في علم المالية العامة،الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت ، ص 6.

[3] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 18.

ثانياً : أدوات السياسة المالية :

هناك العديد من الأدبيات التي تناولت أدوات السياسة المالية التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وتختلف عما تم تناوله سابقاً تمثلت فيما يلي:

- السياسة الضريبية – النفقات العامة – عجز الموازنة.

أولا : السياسة الضريبية :تناولت الأدبيات تعاريف متعددة للسياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهدافها، وبالرغم من هذا الاختلاف فقد اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحة النمو التي يمر بها أي مجتمع . وسنستعرض فيما يلي تعريف الساسة الضريبية .

أ .تعريف السياسة الضريبية :

تعتبر السياسة الضريبية " مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى .[1] كما عرفت على أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[2]

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- أنها عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- تعتمد على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

وفي هذا السياق يمكننا التطرق إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي المترجم للسياسة الضريبية؛ حيث يعرف النظام الضريبي على أنه " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل "إلا أن هناك من يراه بشكل أوسع بأنه " مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تشكيلها معا

[1] - عبد المجيد قدي ،(2005) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 2.

[2] – يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي،(2004) النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية، ،ص23 .

كيانا ضريبيا معينا يمثل الواجهة الحسية للنظام التي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع مختلف [1] ومن هنا فإن عناصر النظام الضريبي تتمثل في الآتي [2]

- أهداف السياسة الضريبية
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى طبقا لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، تبعا لتغير عدد ونوع مجموعة الضرائب السائدة المباشرة وغير المباشرة.

ب .تعريف الضرائب :

تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد إجباريا للدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمته في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليها نفع خاص مقابل تلك الضريبة التي قام بدفعها [3]

وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، هذه المبادئ والأسس تخدم مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العامة، ومن بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميث في مؤلفه بحث عن أسباب ثروة الأمم "الصادر عام 1776 والذي أشار فيها إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال والمتمثلة في قواعد العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة .ولكي تقوم الضريبة بوظائفها لابد لها من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل هذه المرتكزات في الآتي[4] :-

- تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة أخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي .

---

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر، ص13.

[2] - يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق،ص 23.

[3] - محرزي محمد عباس، (2008)اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4 ، الجزائر، دار هومه، ، ص14 .

[4] - بوزيدة حميد، (2006)النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992 – 2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، ص 28.

- التوليفة المناسبة بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين .
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة .
- التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها، بحيث لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقاً لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي .

وتعتبر أهداف السياسة الضريبية كأداة مكملة لأهداف السياسة المالية نورد أهمها فيما يلي [1]

- توجيه الاستهلاك :وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات من جهة ، أو رفعها من أجل الحد من الاستهلاك من جهة أخرى.
- توجيه قرارات أرباب العمل :يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن في الكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمارات.
- زيادة تنافس المؤسسات :يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد هذا الانخفاض على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- تصحيح إخفاقات السوق :يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن ذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).

[1] - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص172 – 189. .

- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي :من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الإهلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- إعادة توزيع الدخل :من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين :إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية .
- تمويل التدخلات العمومية :وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة ، لكونه تمويلاً غير تضخمي.
- توجيه المعطيات الاجتماعية :من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

ثانياً : سياسة النفقات العامة.

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة اقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس فإن النفقات العامة تعرف على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام [1] "ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لاقتصاد السوق على النحو التالي: [2]

نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي :وهي نفقات ضرورية ويتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية والدفاعية.

- نفقات ضرورية لقيام نظام السوق :وهي تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.
- نفقات تكمل اقتصاد السوق :وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى إشباع حاجات يطلبها الأفراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.
- نفقات تمثل تدخلاً في اقتصاد السوق :مثل الإنفاق التي تقوم بها الدولة من أجل إنتاج سلع مادية والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، والمشروعات الخاصة.

---

[1] - عادل أحمد خشيش، أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام ، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص63 .

[2] – حمدي أحمد العناني، (1992)اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالي والاقتصادي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ، ص128 .

وللإنفاق العام أثار على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، باعتباره جزء من الموارد الاقتصـــادية فانعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية، من دخل قومي واستهلاك وادخار وغيره ويكـــون هـــذا التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة. [1]

– الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي :أما ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام وتتوقف درجة تأثيره على الناتج على مدى كفاءة استخدامه .ويؤثر الإنفاق العام على الناتج كالتالي:

- يكون لزيادة القدرة الإنتاجية أو(الطاقة الإنتاجية) في شكل إنفاق استثماري أثر إيجابي على الناتج القومي .
- يمكن أن تكون النفقات الجارية سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة وغيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية .
- تؤدي كمية ونوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، ويتوقف تأثيره على مدى درجة مرونـــة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي مرونة عالية يكون الإنفاق إيجابياً والعكـــس . ويـــتم التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي بعدة مظاهر، نذكر أهمها :
- يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفاق القومي.
- يؤدي توزيع الحكومة دخولاً في شكل أجور ومرتبات وفوائد للمقرضين، وإعانات البطالة والـــدعم العيني إلى زيادة الاستهلاك القومي.

– الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي :يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك. والذي يعنـــي أن الزيادة الأولية في الإنفاق يؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل وهناك أثر يتولد عن أثر المعجل للاستثمار، فالأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإنتاج والاستهلاك يكـــون من خلال مضاعفة الاستهلاك ومعجل الاستثمار.

ثالثاً : سياسة عجز الموازنة.

تواجه جميع الدول على مستوى العالم المتقدم والنامي مشكلات متزايدة فـــي عجـــز الموازنـــة العامة، وقد أصبح مقبولاً ومسلماً به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون مينيارد كنـــز

[1] – عبد المطلب عبدالحميد، (1997)السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،ص 256 .

التي تؤمن بوجود عجز الموازنة العامة. ويعبر عجز الموازنة عن ذلك الوضع الذي يكون فيه النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة .[1] وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها .بالإضافة إلى أن هناك عجز غير مقصود ..وقد أعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة عجز الموازنة في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وأخيراً زيادة مستوى استهلاك العائلات. [2] فالفكر الكلاسيكي، يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنوياً) وهذا مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي .ويبرر الفكر المالي التقليدي وجهة نظرة على النحو التالي: [3]

- في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالإقراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد .وكلاهما ضار بالاقتصادي القومي، فالإقراض يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد أقساط الفوائد .أما الإصدار النقدي فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.
- أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضاً مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفاً من جانب الحكومة في فرض الضرائب .ويمثل الفائض قدراً من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسبباً في توليد العجز في الموازنة العامة.

---

[1] - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص201 .

[2] - نعيمي أحمد، (2005) السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد12 ، ص 143.

[3] - محمد حلمي الطوابي،(2007)أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ،ص47 .

- من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة على مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاع من مداخيل الأفراد وينتج عن مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي نتيجتان هما [1]
- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية(وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية.
- أنه يجب عدم زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

لقد سيطرت ثلاثة أفكار على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، في مجال الفكر المالي وهي محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي –أي ما يعرف بالدولة الحارسة–، مبدأ حيادية المالية العامة ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة.

1- أسباب عجز الموازنة :

يمكن تقسيم أسباب عجز الموازنة إلى مجموعتين [2]

أ- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام وتتمثل في:

اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من" الليندال "و" كينز "و" ميردال" وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل القومي، وتكون إيجابية؛ وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها .ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيراً طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل .وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والأرباح .وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلاً زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

ب– مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية :وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ويمكن أن نذكر منها:

---

[1] - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص205 .

[2] -ذات المصدر، ص206 .

ارتفاع التهريب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.

كثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضـــريبية، أي فـــي حجـــم المداخيل الخاضعة للضريبة.

2- أنواع عجز الموازنة :

هناك عدة أنواع لعجز الموازنة أهمها : [1]

أ- العجز الجاري :وهو" عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويلـــه بالإقراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامـــة الجاريـــة والإيـــرادات العامـــة الجارية".

ب- العجز الشامل :وهو " عبارة عن مجموعة العجوز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة."

3- **طرق تمويل عجز الموازنة :**

هناك عدة مصادر لتمويل العجز في الموازنة، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويـــل الخارجي والتمويل المحلي [2]، ولكل نوع من هذه الأنواع آثار مختلف يتركها .

أ- مصادر التمويل الخارجي:يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل مـــنح أو قـــروض ميسرة، أو تفضيلية أو إقراض تجاري؛ حيث يمكن أن تأخذ المنح شـــكلاً نقـــدياً أو شـــكل مســـاعدات سلعية .تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المحصل عليها لتقليل العجز، ويكون هـــذه المـــنح مخصصـــة لاستكمال بعض المشاريع .أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بكون معـــدلات ســـماح طويلـــة نسبياً وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهـــي فـــي معظـــم الحـــالات تخصص لمشاريع معينة .أما القروض التجارية فتمنح بالأخص من طرف البنوك التجاريـــة الأجنبيـــة وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

---

[1] - حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص143 .

[2] – الفارس عبدالرزاق، (1997) الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية) ، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، ص132 .

ب– **مصادر التمويل المحلي :**

ويمكن للدولة تمويل عجز الموازنة عن طريق مصادر التمويل المحلي. سواء عن طريق الإقراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموماً يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الإقراض المحلي [1]

الاقتراض من المصرف المركزي :ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة .ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

الاقتراض من البنوك التجارية :تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العام التي تصدره الخزينة العامة للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض أثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي .أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

المبحث الرابع : السياسة التجارية

يعبر مفهوم السياسة التجارية، عن مجموعة الإجراءات واللوائح والتشريعات، التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية . يتناول المبحث مفهوم وأهداف وأنواع وأدوات السياسات التجارية.

أولاً: مفهوم وأهداف السياسة التجارية :

- **مفهوم السياسة التجارية :**

تُعرف السياسة التجارية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة [2]، كما عرفت بأنها: مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد، ولتحقيق

---

[1] – المرجع نفسه ، ص133 .

[2] زينب حسن عوض الله، (1999)الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 200.

تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم، في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وبناءً على هذه التعاريف، يمكن القول بأن، السياسة التجارية تشمل جميع الإجراءات التي تتخذها وتقوم بها دولة ما بغرض التأثير في حجم واتجاه صادراتها ووارداتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة [1].

ثانياً : أهداف السياسة التجارية :

تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن إيجاز هذه الأهداف في الآتي:

أ/ الأهداف الاقتصادية : وتتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، لاستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز ألسعري في مجال التجارة الخارجية، أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني ، كحالات الانكماش والتضخم[2].

ب/ الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.
- حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة ، أو تشديد القيود على
- استيراد المشروبات الكحولية [1].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 124.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 279 .

ج/ **الأهداف الإستراتيجية:**

يقصد بالأهداف الإستراتيجية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو العسكري ويمكن إيجار هذه الأهداف في الأتي :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلى، وتوفير مصادر الطاقة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية ووطنية.
- حماية الصناعات الإستراتيجية الوطنية[2].

ثالثاً : أنواع السياسات التجارية : أن هناك ثلاث أنواع للسياسة التجارية هي:

أ / سياسة الحماية التجارية:

- كان ينظر إلى ها في البداية على أنها فرض التعريفات الجمركية على الواردات التي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة محليا، إلا إنه في العصر الحديث أصبحت النظرة أكثر عمومية وشمولا بحيث أصبحت صور التدخل الحكومي في جهاز الأسعار كافة وهي ما تعرف بقيود الحماية التقليدية، تؤثر في حركة التدفق السلعي من والى الخارج على نحو يباعد بين الأسعار النسبية المحلية ومثيلاتها العالمية فضلاً عن أن عدداً من الاقتصاديين قد أخذ بتعريف أوسع للحماية ليشمل إلى جانب القيود الحمائية التقليدية الضرائب كافة التي تفرضها السلطات المحلية على مختلف السلع التي تدخل في التجارة الدولية أو مستلزمات أنتاجها سواء تم ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر، من خلال التحديد الإداري لأسعار مختلف السلع والخدمات، أن أدوات الحماية تنقسم إلى قسمين: أحدهما، يمثل الأدوات المؤثرة في الأثمان والأخر يمثل الأدوات المؤثرة في الكميات، والتي قد تحقق حماية كاملة أو جزئية للمنتج المحلي، إلا أن الحماية الكاملة قد تكون سلبية التأثير اجتماعياً واقتصادياً، لما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفئات المنخفضة الدخل، وعلى هذا فان الأدوات المؤثرة في الأثمان تعد أكثر فاعلية من غيرها،

---

[1] أسامة محمد القولى واخرون، (1997)مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ص 219 .

[2] جودة عبد الخالق، (1992)الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللا متكافئ ، دار النهضة العربية، ط4، القاهرة ، ص160م.

لما يتولد عن الأدوات الأخرى من تفش الفساد والرشوة في الجهاز الإداري المختص، وما لذلك من أثر سلبي في مستوى الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين[1].

ب / سياسة الحرية التجارية :

- تحبذ النظريات الاقتصادية التقليدية اتخاذ مواقف اقرب إلى التجارة الحرة، وذلك من خلال إلغاء كافة الضرائب الجمركية والرقابة على التحويل وسياسات الدعم للإنتاج المحلى ونظام الحصص في تبادل السلع بين الدول، فضلاً عن منع الاحتكار والمحافظة على حالة المنافسة الكاملة وترك قوى السوق تعمل لتخصيص الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الدولي، بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية لمختلف دول العالم، وعلى ذلك فان حرية التجارة تعني، حرية التبادل التجاري وفقاً لأسس الميزة النسبية، وإزالة أي قيود مباشرة أو غير مباشرة على هذا التبادل مع الدول المختلفة، بما يحقق التخصص والعائد نتيجة الاشتراك فيه، ولكل من السياستين السابقتين أنصارها ومؤيدوها ولكل فريق منهم حججه المؤيدة لرأيه وعلى الرغم من وجاهة الحجج المؤيدة لكلا السياستين، الحماية (والممثلة بالمذهب التجاري) والحرية (الممثلة بالمذهب الليبرالي) في إطارها النظري، وأياَ كانت الحجج المؤيدة والمعارضة لكلتا السياستين، فانه يمكن القول بان السياسة التجارية السائدة ألان هي سياسة تجمع بين خصائص سياستي الحماية والحرية، وعلى هذا فانه أذا ما أحسن استخدام وتوظيف فلسفة ومزايا هذه السياسة لخدمة الاقتصاد القومي لكل دولة مشتركة في منظومة التجارة الدولية، دون الإضرار بالدول الأخرى ، فان ذلك سيحقق المزيد من النمو في حجم التجارة الدولية، فضلاً عن خلق أوضاع جديدة ومتميزة للتبادل التجاري تستفيد منها جميع الدول المكونة للنظام الاقتصادي العالمي [2].

ج / سياسة تحرير التجارة الخارجية:

- يعرف تحرير التجارة الخارجية على إنه أي تغيير يجعل نظام التجارة في بلد أكثر حياداً بمعنى انه يجعل النظام التجاري يعمل بالطريقة التي يمكن أن يعمل بها في ظل عدم التدخل الحكومي، وكلما اقترب من هذا المعنى زادت حياديته، في حين أن أي تغيير يزيد من الانحراف عن الحياد مناقضا للتحرير، وعلى ذلك يكون أي نظام تجاري لا يمنح حوافز تمييزية لكلا النشاطين الاستيرادي

---

[1] سويلم جودة سعيد محمد،(2000) أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،ص18 .

(2) رعد حسن الصرن، مرجع سابق ، ص286 .

والتصديري للاقتصاد يعد نظاماً تجارياً محرراً حيث يوجد ثلاثة مؤشرات للتحرك نحو التحرير هم كالأتي: (التغيير في نظام الأسعار والتغيير في شكل التدخل، والتغيير في معدل سعر الصرف)، وتتوقف درجة تحرير التجارة على نسبة التغيير في المؤشرات الثلاثة، وقد يكون التحرير كلياً أو جزئياً[1]

ثالثاً : أدوات السياسة التجارية.

تنطوي السياسة التجارية على مجموعة من الأدوات والوسائل التي تلجأ إلي ها الدولة في تجارتها الخارجية، لتحقيق أهداف معينة وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1/ **الأدوات السعرية :** تؤثر الأدوات السعرية في تيار التبادل الدولي، عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، وتتمثل هذه الأدوات في كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، وتغيير سعر الصرف[2].

2/ **الرسوم الجمركية :** وهى عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك[3].

3/ **الإعانات:** نظام المنح أو الإعانات، يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين والمنتجين بهدف تشجيعهم، وتمكينهم من الصمود أمام المنافسة في الأسواق العالمية[4].

4/ **الإغراق :** ويقصد به انتهاج دولة معينة، أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية، عن قيمة السلعة في الداخل مضافا إلي ها نفقات النقل والتعريف الشائع للإغراق، هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلى[5].

---

(1)سعيد النجار،(1990) البلاد العربية والمتغيرات في الاقتصاد العالمي، ندوة، مصر، آفاق استمرارية التنمية في التسعينات، الأمم المتحدة، ص2 .

(2) مجدي محمود شهاب ، (2007) الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،ص 129.

(3) موسى سعيد مطر واخرون(2001) ،التجارة الخارجية ، دار صفاء،عمان، ص 67.

(4) زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص، 148.

(5) عمر صقر، (2001) العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، ص 160.

5/ **تخفيض سعر الصرف:** ويقصد به قيام الدولة عمدا، بتخفيض قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات أجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو عمليا. ويترتب على هذا الإجراء، تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ويرفع الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية. وعادة ما تطبق أسعار صرف منخفضة للواردات الضرورية وللصادرات من السلع التي تريد الدولة تشجيع صادراتها، كما يتم تطبيق سعر صرف مرتفع على الواردات والصادرات التي تريد الدولة تقييدها [1].

- **الأدوات الكمية:** تتضمن الأدوات الكمية كل من:

أ/ **نظام الحصص:** يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة.

ب/ **تراخيص الاستيراد:** هذا النظام يكون مقترنا بنظام الحصص والمقصود به عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من الجهة الإدارية المختصة [2]

- **الأدوات التنظيمية:** أن الإطار التنظيمي الذي تتم في نطاقه المبادلات التجارية، ينطوي على عدد من الأدوات التي يدخل في إنشائها مجموعة من الدول، بهدف تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها. ومن أهم هذه الأدوات المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات التكتلات الاقتصادية ، إجراءات الحماية الإدارية [3].

خاتمة الفصل :

السياسة الاقتصادية هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة للتشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل ، وتتجلى أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في رفع مستوى التشغيل ، الاستقرار في الأسعار ، التوازن الخارجي ، النمو الاقتصادي ، والعدالة في التوزيع

يندرج تحت السياسة الاقتصادية الكلية ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في كل من السياسة المالية ، والسياسة النقدية ، والسياسة التجارية ، والتي تستخدمه الدولة في تحقيق عدد من الأهداف القصيرة الأجل والمتمثلة في الاستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع الاقتصادي ، والتبادل التجاري بين الدول بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل والمتمثلة في التنمية الاقتصادية .

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص247.

1- موسى سعيد مطر واخرون ، مرجع سابق ، ص 70.

2- احمد عبد الخالق، (2000)الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، عام ، ص168.

إن السياسة النقدية لاقتصاد ما عادة ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الاقتصاد، فهي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار الصرف للعملة الوطنية)، وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الوطني، حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.

السياسة المالية هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة الادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القوميين وعلى مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

السياسة التجارية هي مجموعة القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم الفائدة، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

الفصـل الثـانـي

الإطار للعام الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث: مشاكل حساب الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الرابع: أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني

الإطار العام للناتج المحلي الإجمالي

المقدمة:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً ، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد ، بمثابة مجموعة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسة إمكانية تحديد ما إذا الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع . أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً قياس الحجم الاقتصادي الكلي ، وغالبا ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة به ، لذلك تحاول هذه الدراسة أن تتطرق في هذا الفصل إلي الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، ويحتوي الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان الناتج المحلي الإجمالي والمبحث الثاني مكونات الناتج والمبحث الثالث بعنوان تطور أهم المُؤشرات الاقتصادية في السودان (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي 1997–2016م)

المبحث الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي :

تعكس التعاملات اليومية الملايين من الصفقات / التبادلات ولغرض حصرها وتلخيصها ضمن الوحدات المؤسسية التابعة لها وضمن حسابات تعكس طبيعة المعاملات الاقتصادية، لابد من الاعتماد على الحسابات القومية للقيام بهذه المهمة.

بدأت فكرة إصدار نظام للحسابات القومية ذو صفة دولية في الأربعينات من القرن عندما مولت منظمة التعاون الأوروبي (OEES) وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كامبردج ، والتي انبعثت منها فكرة ما يعرف ألان بنظام الحسابات القومية System Of National Accounts

بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة بإصدار نظام للحسابات القومية للأمم المتحدة عام 1953م [1] .

بعد ذلك في عام 1968م جرى تطوير النظام ، حيث أدخلت على هذا النظام العديد من التعديلات ومع تطوير الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بتطوير النظام من خلال اجتماعات كافة لجان الأمم المتحدة ونتيجة لتلك الاجتماعات تم إصدار النظام بشكله المطور 1993م. وأخيرا صدرت النسخة الأخيرة من هذا الدليل عام 2008م حيث تم اعتماد هذا النظام بشكل أساسي لهدفين :-

الأول: تسهيل الحسابات القومية.

الثاني: جعل المقارنات بين الدول منطقية وقابلة للتطبيق ، ومع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن تطبيق النظام بشكل موحد والسبب يعود إلى اختلاف بنية النظام الاقتصادي من بلد للأخر .

الأدلة التنظيمية التي يحتويها نظام الحسابات القومية :

- حساب الإنتاج (مكونات الناتج المحلي الإجمالي).
- حساب التوزيع الرئيسي لحساب الدخل (الدخل الناتج عن الإنتاج).
- حساب التحويلات (إعادة التوزيع).
- حساب إنفاق الأسرة.
- حساب رأس المال.
- حساب المعاملات المالية المحلية (تدفق الأموال).
- حساب التغيير في قيم الأصول .
- حساب الموجودات والمطلوب (الميزانية العمومية).
- حساب المعاملات الخارجية (ميزان المدفوعات)

[1] - Vanoli,A,A(2005) History of National Accounting Ios Press,Amsterdam,p5

أبرز التغييرات من الدليل SNA1993 إلى الدليل SNA2008 [1]

- تسجيلات جديدة لأنظمة التقاعد .
- تضمين خدمات رأس المال
- تضمين نتائج البحوث والتنمية والتجريبية كأصول ثابتة .
- تجهيز الأسلحة العسكرية ووسائل إيصالها كأصول ثابتة.
- تجهيز طريقة لتسجيل السلع التي تتغير ملكيتها.

النظام المطبق في الهيئة العامة للإحصاء :

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بتطبيق نظام الحسابات القومية 1993م على حساب الإنتاج والذي من خلاله يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد التقاء مدراء الحسابات القومية في الاجتماع الرابع عشر لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، للحديث عن إحلال النظام الجديد بدلاً من SNA1993 . حيث يشير التقرير الصادر من اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا(الايسكو) في يونيو 1993م بمسمى حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993م في الدول العربية أن حوالي 50% في الدول العربية فقط طبقت المرحلة الأولى من النظام والتي تتمثل في تركيب ونشر الحسابات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال و25% تعتبر في مرحلة التطبيق التجريبي ، و25% لازالت تتبع الصادر 1968م.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة تقدر بسنه. فهو يمثل قيمة السلع الخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي استخدمت في إنتاج سلع أخري لا تحسب تفادياً للتكرار الحسابي.[2]

عادة ما يفرق علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبين ما ينتج بواسطة عوامل إنتاج وطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أو خارجها.

[1] - الشرجبي ، حميد ، (2010) مقارنة التحديثات والتغييرات بين نظامي الحسابات القومية ، 1993م و2008م ، مؤتمر الخوارزمي ،قطر .

[2] – حربي محمد موسي عريقات،(2006) الاقتصاد الكلي،الأردن: دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الطبعة الأولي، ص6.

فالأول يطلق علية لفظ الناتج المحلي، أما الثاني فيطلق علية لفظ الناتج القومي وتكون العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي كما يلي:[1]

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عوامل الإنتاج الخارجية في الداخل.

وبالتالي في معظم الأقطار يعد الناتج القومي الإجمالي المقياس الرسمي الأساسي لمجموع الإنتاج. على إن هذا لا يساوي قيمة الإنتاج المصنوع في داخل القطر المعني.

أما مجموع الإنتاج لجميع الموارد الاقتصادية الموجودة في داخل القطر فهو الناتج المحلي الإجمالي. والفرق بين هذين المجموعين ينجم عن الفرق في تملك الموارد الاقتصادية. فبعض الدخل الذي تقله هذه الموجودات (مثلاً بشكل فوائد وأرباح) يخرج من البلد ويذهب إلى الملاك الأجانب. وهذا المال المتدفق من الخارج والناجم عن أمر عناصر الإنتاج يعرف بأنه دخل من الملكية يدفع إلي الخارج، ومن الناحية الأخرى يمتلك المقيمون في البلد في أموال كثيرة موجودات تقل الدخل وتقع في الخارج، ولذلك نجد هنالك تدفقاً من الأموال يأتي من الخارج بشكل فوائد وأرباح، ويعرف هذا التدفق الوارد من الدخل باسم دخل الملكية من الخارج.

ويضاف الفرق بين هذين التدفقيين من دخل الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوصل إلى الناتج القومي الإجمالي وعلى هذا الأساس:

الدخل المحلي الإجمالي + دخل الملكية الصافي من الخارج = الدخل القومي الإجمالي.

وخلاصة القول: أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الإنتاج من الموارد الموجودة في قطر معين بصرف النظر عن الأماكن التي يعيش فيها أصحاب تلك الموارد.[2]

رابعاً : أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي:

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد والتي منها:

- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.

---

[1] - رمضان محمد مقلد وآخرون، (2007) الاقتصاد الكلي،(الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولي،ص ص37-38.

[2] – محمد عزيز وآخرون، (1992) الاقتصاد الكلي، (بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولي، ص16.

– يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) ؛ وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكّن المخططين وصانعي القرارات من التغريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

– .تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة ين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

– يعد الـ (GDP) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان؛ وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

و. إن أية سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات الـ(GDP) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تخلصت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط السياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ،يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

أنواع الناتج المحلي الإجمالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي:**

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام. وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الأسمى يحسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام.

والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بأسعار استهلاك الفترة أو كما نفترض أحياناً بالأسعار الجارية.

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير من عام لآخر لسببين: الأول هو أن الناتج العيني من السلع يتغير والسبب الثاني: هو أن أسعار السوق تتغير. وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن تصور أن اقتصاد ما ينتج نفس الناتج في سنتين تضاعفت بينهما الأسعار وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى حتى بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كلياً.

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:**

إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون سنة عادة.

بالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس أسعار السنة السابقة لسنه المقارنة أي الأسعار السنة الثابتة في سنه الأساس.[1] وأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة. ومن الواضح أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا تقول لنا أي شيء فيما يختص بكفاءة وأداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات. وكذلك فإن هذا هو السبب الذي من أجله نحن نفضل استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وليس الاسمي وذلك كمقياس أساسي لمقارنة الناتج في السنوات مختلفة.[2]

الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

---

[1]. خالد وأصف الوزني وآخرون، (2001)مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، ص1121م.

[2]. أحمد فريد مصطفى، (2008) التليل الاقتصادي الكلي، أساسيات – تطبيقات رياضية – حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،، ص، 121.

- **الناتج القومي الإجمالي:**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين بـــداخل البلد أم بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المـــواطنين خـــلال فتـــرة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج القومي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (ما يدخل الاقتصاد مطروحاً منه ما يخرج منه).

كما يتضح أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التـــي يـــتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي ، إلا أن جزء من هذه العناصر قـــد يكون مملوكاً لغير مواطني الدولة، وهذا يؤدي إلى أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج المملوكة لغيـــر المواطنين تحول إلى الخارج .وفي نفس الوقت هناك بعض عناصر الإنتاج الوطنيـــة تعمـــل خـــارج الحدود الجغرافية مما يؤدي إلى تحويل العوائد التي يحصلون عليها إلى داخل اقتصاد البلـــد المـــوطن .والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (وبالتالي يعبر الناتج القومي الإجمالي بشكل أدق عن الإنتاجية الحقيقية لأفراد ذلك الوطن ، لكن ذلك لا يعني أن الدولة لا تستفيد من الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ، فالعـــاملون الأجانـــب من جهة أخرى يساعدون في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي:

- **الناتج المحلي الإجمالي :**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصـــر الإنتـــاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بدون استثناء إهلاك رأس المال.

- **الناتج المحلي الصافي:**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصـــر الإنتـــاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بعـــد استثناء إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – إهلاك رأس المال.

[1] - - مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر(2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودية ، ص11.

يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بأن الأصـــول الرأســـمالية في الدولة مثل الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن وبالتالي تتهالك المعدات وتصبح غير قابلة للاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال أو حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يمكـــن اســـتخدام مقيـــاس أخـــر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال مما ينـــتج مفهومـــاَ جديداَ وأدق أو أكثر مصداقية وهو(الناتج المحلي الصافي) بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقـــة للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة [1].

المبحث الثاني : طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

- **طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :**

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقـــدير ، الأول القيمة المضافة والثاني النهائية ، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق . وتلك الطرق الثلاث تعطـــي في الأخير نفس النتيجة تماما . لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، فتقدير الإنتاج هو القيم النقدية لما يتم إنتاجه ، وتقدير الدخل وهو تقدير عوائد من قام بالإنتاج ، وتقدير الإنفاق هو تقـــدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج .

كل حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوى بعض الطرق على أكثر من طريقة عـــرض ، فطريقـــة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين : الأولى : حسب النشـــاط الاقتصـــادي والثانيـــة : حســـب القطـــاع التنظيمي.

طريقة الخل طريقتين لعرض بنودها أيضا الأولى : إجمالي الدخل من عوامل حسب النشـــاط والثانيـــة هيكل تكلفة الناتج المحلي ،.

إما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة [2].

/ طريقة الناتج :

قياس الناتج المحلي طبقا لهذه الطريقة، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية ولا يتضمن قيمة كل السلع الأولية والوسيطة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية.عند حساب قيمة السلع الأولية والوســـيطة ضمن قيمة الناتج المحلي سيؤدي إلى حدوث ازدواجية في الحساب ، حيث أن قيمة تلك السلع احتسبت

[1] – مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر(2016)، مرجع سبق ذكره ، ص8.

[2] – المصدر السابق ، ص 9

ضمن قيمة السلعة النهائية . ولتفادي الازدواجية في الحساب سيتم التوصل إلى قيمة الناتج المحلي أما باحتساب القيمة النهائية للسلعة مقومة بسعر السوق أو عن طريق القيمة المضافة والتي تساوى الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج. أن الناتج المحلي يمثل تدفقا، كما انه طبقا لهذه الطريقة فان الناتج المحلي يحتوى على القيم السوقية للسلع النهائية والخدمات التي انتهجت فعليا خلال السنة ويحتوي كذلك على السلع التي تدخل السوق.

2/ طريقة الدخل:

الدخل المحلي هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة. من خلال التعريف السابق يتبين أن عناصر الإنتاج يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية لكي تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي. وعليه، فان مدفوعات الضمان الاجتماعي وانتقال ملكية الأصول لا تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي

صافي الدخل المحلي = الأجور والمرتبات + الأرباح والفوائد الربوية + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة

إجمالي الدخل المحلي هو (إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال – الإعانات الإنتاجية.

3/ طريقة الإنفاق:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بحيث: الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونقصد به الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات)

إن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع. فشراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد استثمارا من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعتبر ذلك تحويلا للملكية. بينما يعد شراء الأسهم لإنشاء شركة ما استثمارا من وجهة نظر الفرد والمجتمع.

- **مقاييس الناتج المحلي الإجمالي:**

صافي الناتج المحلي (NDP)

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال

يمكن الحصول على صافي الناتج المحلي عندما يتم استخدام صافي الاستثمار عوضاً عن إجمالي الاستثمار في حساب إجمالي الناتج المحلي .

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + إجمالي الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات– الواردات).

أ – صافي الناتج المحلي :

ويعني أن إنتاج السلع والخدمات هناك ضرورة لاستخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نتيجة للاستهلاك نسبة من عمرها وطاقتها الإنتاجية مع مرور الزمن ، ويسمى بإهلاك رأس المال ذلك ويقوم المنتج بتخفيض مبلغ من صيانة الآلات والمعدات ومن اجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي .

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهلاك رأس المال .

العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي [1]:

1– الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية المناخية المختلفة.

2– الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي من خلال تدمير المصانع.

3– كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تحد من نوعية وكمية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4– علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

المبحث الثالث: مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي:

يرى مفكرون اقتصاديون أن المقارنة أو التقييم بالناتج المحلي الإجمالي GDP كمقياس لنجاح أو فشل جهود التنمية في قطر ما ، هو أمر غير دقيق بل إنه مقياس مضلل وخطر لأن الشيء الوحيد الذي يقيسه هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها قطر ما ، فيما لا يقول شيئاً عن من استهلك من السلع والخدمات . وحسب الفهم الصحيح ، فأن قيمة ما ينتج قد تختلف كثيراً أو قليلاً عما استهلك ، هذا عدا عن تجاهل التوزيع وحسب هذا المعيار ، يعتبر كثير من الأقطار ذات دخل متوسط على الرغم من سؤ التوزيع ، فلا تكشف المقارنات الدولية الحقيقية .

[1] - مهند السلمان، أحمد البكر، (2016) إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ص 28 .

أما العيب الأخر في هذا المقياس فهو تغيبه للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، والذي يوفر العيش لجماهير واسعة من الناس . لأنه مقياس يعتمد على تقديرات كمية نقدية ، فأنه لا يعكس مدى جودة التعليم أو الصحة أو الاستدامة [1] ويقول كينيدي إن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (GDP) يقيس (كل شيء عدا ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام .

تم تطوير هذا المؤشر أو المقياس الاقتصادي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي في خضم فورة كساد اقتصادي عظيم وحرب عالمية ، بل وحتى قبل أن تبدأ الأمم المتحدة طلبها من الدول بجمع البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي . كان سايمون كوزنتس هو المصمم الرئيس للمقياس ، قد حذر من مساواة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمفهوم الرفاهية .

يقيس الناتج المحلي الإجمالي أساسا تعاملات الأسواق ، ويتجاهل التكاليف الاجتماعية ، والتأثيرات البيئية ، وعدم تكافؤ الدخل ، فلو استخدمت إحدى الشركات نظاماً للمحاسبة على شاكلة الناتج المحلي الإجمالي فسيكون هدفها تعظيم الإيرادات الإجمالية على حساب الربحية ، أو الكفاءة أو الاستدامة أو المرونة وهذا بالكاد أداء ذكي ، أو مستدام ، لكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظل تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الأول للسياسة القومية في كل دولة تقريباً.

في هذه الأثناء أصبح الباحثون أقدر على قياس ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام ، وأصبح ممكناً تقدير النتائج البيئية والاجتماعية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك عدم تكافؤ الدخل وإجراء مسح شامل وكمي لسيكولوجية الرفاهية البشرية [2] .

أن أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي جلية ألان فزيادة معدلات الجريمة لا تنهض بمستويات المعيشة لكن يمكنها رفع الناتج المحلي الإجمالي بزيادة الإنفاق على منظومات الأمن.

عموماً تتمثل مشاكل حساب الناتج المحلي الاجمالي في الاتي :

1- صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه وخاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية.

[1] - حسنى عاش ، (2015)عيوب في مقياس معدل الناتج المحلي الاجمالي ، المكتبة الاردنية ، الاردن .

[2] -. Van Den Bergh , J.C.J.M . J. (2009) Econ .Psychol , p 30

2- صعوبة حساب القيم النقدية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات ، مثل المنتجات التي لا تدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها ، وخدمات ربة المنزل في البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائي والسباك والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية .

3- صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضا صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.

4- مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة ، والأسعار القياسية حيث يؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي .

5- مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.

6- الأنشطة غير النظامية أو المسمى اقتصادياً باقتصاد الظل ، لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.

7- لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية على البيئة مثل أثار المصانع مثلاً لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

المبحث الرابع: أثر السياسات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

اولآ : أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

تحتل السياسة الاقتصادية موضعاً بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية ، حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول أثر هذه الأدوات في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث .

ثانياً : أثر عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي :

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فأنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود ، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا

[1] - مهند السلمان، أحمد البكر، (2016) إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص29 .

الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي ، أي أنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي ، الاستيراد) وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية ، فأنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي ، وبالتالي فان انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل ، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة [1]

ثالثاً : أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي :

امتثالاً للتحليل الكينزي فان استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي

لقد قام كينز بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فان خفض الإنفاق العام يؤثر سلباً على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشؤ أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف ، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول ، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج .

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والازدهار ، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد بطريقتين ، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة

[1] - عبد الحسين جليل ألغالبي وأخرون ، (2008)استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد (1)، ص 193.

فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي اكبر من العرض ، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل [1]

رابعاً : أثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي :

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط لكن حديثاً نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب ، كان تستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ أن تغيير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بفرض الضرائب . لابد أن يأخذ النظام الضرائب بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى الاستهلاك، وكذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي لعملية الإنتاج . ويمكن للضرائب أن تؤثر سلبياً على قدرة الأفراد على العمل ، بحيث تخفيض من قدرتهم الإنتاجية ، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الإفراد من جزء من الدخل وبالتالي التقليل من استهلاكهم الضروري ، ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا الاستهلاك وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الإفراد

إن تخفيض الضرائب على دخول العمال والاستهلاك الضروري ، يؤدي إلى التأثير في قدرة الإفراد على العمل في ميلهم نحوه ، وذلك يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية ، تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج وتخفيض الربح ، بمعنى أخر تتناسب الضرائب طردياً مع تكلفة الإنتاج وعكسياً مع الربح وذلك حسب أنواع السوق المختلفة [2]

خامساً : أثر السياسة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي :

إن وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي وقطاع التجارة الخارجية بالبلدان النامية يعكس في الواقع قوة تأثير هذا القطاع على النشاط الاقتصادي، ويدل بكل وضوح على نمو هذه البلدان ليس ذاتيا وإنما يعتمد في المقام الأول على عوامل خارجية، ولهذا ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال القائد للنمو، كما أبدت الدراسات التطبيقية صحة الدراسات النظرية بهذا الشأن وأوضحت وجود عامل ارتباط واضح بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

---

[1] - وليد عبدالحميد عايب ، (2010)الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية ، مكتبة حسن المصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، ص73 .

[2] - سيد عبدالمولى ، (1975) المالية العامة ، دار الفكر العربية ، لبنان ، ص 313 .

وقد أكد الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال أن التجارة الخارجية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل الدولي كانت من أهم محددات النمو الاقتصادي لبريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى وشاركت في هذا الرأي خليفته في جامعة كامبردج دنس روبرتسونRobertson (denies) الذي اعتبر التجارة الخارجية محركا للنمو .وتستند هذه الآراء إلى نظرية المزايا النسبية والتي تتلخص في أنه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق فيها نسبيا، فتستورد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بكفاءة أكبر، فان الناتج الحقيقي والدخل والاستهلاك يزيد منها بأكثر مما لو لم تحصل التجارة، وتعني زيادة الاستهلاك اتساع السوق المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في التخصيص وإلى زيادة في اقتصاديات الحجم وارتفاع في معدلات استغلال رأس المال.

وتمثل الزيادة في الدخل الأساسي التوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، والنتيجة أن اتساع السوق وزيادة الاستثمارات تقود إلى زيادة الدخل، كذلك فان التجارة تشمل استزاد السلع الرأسمالية والتكنولوجية والتي بدورها تسرع بعملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها.

وفي هذا السياق وتأكيداً لما ذهب إليه روبرتسون من أن التجارة الخارجية هي آلة النمو؛ يقول الاقتصادي هابرلر(أن تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية اللَّذان يمكنان كل بلد من أن يتخصص وأن يصدر الأشياء التي لا يستطيع أن ينتجها ارخص من غيرها، ويبدلها في ما يمكن الآخرين أن يزوده بتكلفة أقل، كانت ولازالت احد العوامل السياسية التي تعزز الرخاء الاقتصادي وتزيد من الدخل القومي لكل بلد يساهم فيها).

الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية الكلية في السودان 1997-2017م.

المبحث الأول:السياسات الاقتصادية الكلية والبناء الهيكلي للاقتصاد السوداني1997-2017م.

المبحث الثاني:السياسات النقدية في السودان 1997-2017م.

المبحث الثالث:السياسات المالية في السودان1997-2017م.

المبحث الرابع:سياسة التجارة الخارجية في السودان1997-2017م.

الفصل الثالث

السياسات الاقتصادية الكلية في السودان خلال الفترة 1997-2016م

مقدمة:

يمر الاقتصاد في أي دولة من دول العالم بحالة من حالات الانكماش أو التضخم، الانفتاح أو الحمائية .وفي كل حالة من تلك الحالات تستخدم الجهات المسئولة وعلى رأسها الحكومة الأدوات والاستراتيجيات المناسبة للسياسة المالية، والسياسة النقدية،والسياسة التجارية لضمان توجيه السياسة الاقتصادية الكلية ، ويحتوى هذا الفصل على المباحث الآتية. المبحث الأول السياسات الاقتصادية الكلية والبناء الهيكلي للاقتصاد السوداني والمبحث الثاني : السياسات النقدية في السودان والمبحث الثالث: السياسات المالية في السودان والمبحث الثالث: السياسات المالية في السودان والمبحث الرابع: سياسة التجارة الخارجية في السودان.

المبحث الأول : السياسات الاقتصادية الكلية والبناء الهيكلي للاقتصاد السوداني

اولآ : السياسات الاقتصادية الكلية

السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقت في السودان منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى سياسات التحرير الاقتصادي حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي والذي يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الأول وذلك عبر حزمتين من السياسات التي تحمل السمات العامة لما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي المطبقة بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين .الحزمة الأولى تتمثل في السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي والتي تهدف إلى السيطرة على العجز في ميزان المدفوعات والموازنة الداخلية وخفض معدلات التضخم باستخدام عدة أدوات تتعلق بسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي والسياسة النقدية والمالية العامة.

أما الحزمة الثانية من السياسات فهي مما يمكن وصفها بسياسات جانب العرض والتي هدفت لزيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الإصلاحات المؤسسية والتي شملت حزمة من الإجراءات ممثلة في تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد عبر برامج التخصص إلى جانب العديد من الإصلاحات المؤسسية الاخري.

ويمكن القول بأن الحزمة الأولي من السياسات هدفت إلى خلق بيئة مواتية تتضمن تحقيق الاستقرار المالي والذي يمثل الضمانة لنجاح الحزمة الثانية من البرامج الإصلاحية التي تستهدف زيادة العرض الكلي أو الإنتاج الكلي للبلاد خاصةً الإنتاج الموجه للتصدير، وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية التي تمكنها من سد العجز في ميزان المدفوعات ومقابلة التزاماتها تجاه دائنيها خاصةً تلك المؤسسات المالية المتبنية لهذه البرامج الإصلاحية أي أن تلك السياسات تعمل بصورة أساسية على إعادة توجيه الإنتاج بصورة أساسية نحو التصدير [1] ظلت السياسة الاقتصادية في السودان سياسة توسعية مع نمو حاد في الإنفاق العام ورقم محاولات البنك المركزي للحد من المد النقدي إلا أن تلك الجهود لم تفلح في ضبط آليات السوق . وبالتالي الحد من زيادة معدلات التضخم ، وتكاد الدولة أن تكون قد رفعت يدها عن دعم قطاع الخدمات (التعليم والصحة) وهي أهم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصةً في مجال محاربة الفقر ومحاربة البطالة والصعود الاجتماعي [2] تلك السياسات تواجه تحديات كبيرة متعلقة بإصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية للدولة وتطوير أدواتها وإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني ليتلاءم مع مستويات الأداء الإقليمي والدولي والوفاء بحزم سياسات التنافسية والاستثمار والتجارة الدوليين ، وتتطلب التنافسية والتي تعتبر شرطاً أساسيا لتطوير القطاع الخاص وتنمية قدراته علي المنافسة الداخلية والخارجية ، وتتطلب الشروط اللازمة للمنتج ليأخذ مكانة في الأسواق المعقدة والمفتوحة دون قيود ، بحكم آليات ونظم منظمة التجارة العالمية – كما أن السوق العالمي أصبح مليء بالتكتلات الاقتصادية والتحالفات الإستراتيجية صعبة الاختراق ، وبالتالي فإن الكل يتنافس من أجل الحصول على مكان له ، مما يجعل البحث عن ذلك المكان والمحافظة علية أولوية للسياسات الاقتصادية الكلية للدول ،خاصةً السياسات المالية والنقدية والتمويلية

[1] – سعيد احمد سليمان محمد ،(2017) اثر السياسات الاقتصادية الكلية الإصلاح في الاقتصادي في السودان ، رسالة دكتوراه عير منشورة جامعة النيلين ، ص 115 .

[2] - سكينة محمد احمد بخيت ،(2009) اثر السياسة الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي على قطاع الخدمات بولاية جنوب دارفور ، رسالة دكتوراه عير منشورة جامعة النيلين، ص 21 .

والتجارة الخارجية . ويعتبر هذا البحث من أنجع الوسائل لتقليل تكاليف الإنتاج ، ورفع كفائتة وجودته .[1]

السياسات المالية والهيكلية :

ركزت علي مواجهة الأزمة الاقتصادية بالتركيز على دعم السلع الأساسية كالبترول والخبز والسكر والدواء والخدمات الأساسية والكهرباء – المياه – النقل ودعم المؤسسات العامة والخاسرة في ظل جمود مصادر التمويل التي ارتكزت على الضرائب غير المباشرة وارتفع عجز الموازنة ليصل في بعض الأعوام إلى11% من الناتج المحلي الإجمالي (قبل فترة الدراسة) مما زاد في فجوة الموارد الداخلية والخارجية واستمرارية تضخم القطاع العام .

ثانيا : البناء الهيكلي للاقتصاد السوداني :-

يتكون البناء الهيكلي الاقتصادي للدولة من ناتج مجموع المتغيرات الأساسية و المتغيرات الفرعية التابعة لها ، لذا يتكون الاقتصاد الوطني من نسيج متداخل و متكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي و إبراز موقف البناء الاقتصادي بكامله ، و من واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول إلى دول متقدمة و دول نامية .

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية ، لذلك يمكن القول أن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان . و لكن من الصعوبة بمكان أن نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية ، و لكن نستطيع القول بأن السودان ، الذي يعتبر أكبر دولة في أفريقيا ، رغم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع و رغم أراضيه الصالحة للزراعة ، و رغم الموارد الطبيعية فأنه و حسب تصيف الأمم المتحدة للدول يعتبر السودان إحدى الدول التي تكون من

[1] – حسن بشير محمد نور ، (2009)اثر السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي في السودان ، محلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، ص66 .

قائمة الخمسة و العشرين دولة الأقل نموا في العالم [1] يصنف بروفيسور محمد هاشم عوض [2] الاقتصاد السوداني بأنه اقتصاد ناقص النمو underdeveloped أو متخلف backward أو تابع Dependent أو نامي Developing و مع اختلاف معاني هذه المصطلحات نجدها كلها تلتقي في التركيز على ظاهرة الفقر و العوز الذي يعاني من ويلاته الاقتصاد ، و يأتي الاختلاف بين المصطلحات في الإشارة الضمنية في تعبير ناقص النمو إلى وجود موارد غير مستغلة الاستغلال الأمثل مثل الأراضي الزراعية و المياه و المعادن و على رأسها البترول الذي بدأت الدولة باستغلاله مؤخرا لكن دون المستوى المطلوب ، و في تعبير متخلف إلى أنه بجانب فقره بالمقارنة بالدول المتقدمة يتسم أيضا بالبدائية التكنولوجية المتعلقة بطرق الإنتاج ، أما وصف الاقتصاد بأنه تابع فيربط ظاهرة الفقر بظاهرة الخضوع لدول ذات اقتصاد أغنى و أقوى و كذلك مصطلح نامي يشير إلى تطور الاقتصاد مستمر ، و لكنه لم يصل بعد حد نقله إلى مصاف الدول المتقدمة

وإضافة إلى تصنيف الاقتصاد السوداني ضمن مجموعة الدول النامية ، نجد إن المحللين ينتهون إلى مظاهر معينة من مظاهر التخلف أو التبعية ، التي يرون أن الاقتصاد السوداني يعاني منها و من مظاهر ارتفاع معدلات الاستهلاك العام و الخاص إلى الدخل ، ضآلة المدخرات والاستثمارات وهم يشيرون إلى ضآلة الاستثمارات تنعكس في قلة رأس المال الموظف في الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى انتشار النمط التقليدي و انخفاض إنتاجية الفرد عموماً، وكذلك ينسبه المحللون إلى تفشي ظاهرة البطالة، وهجرة الكوادر المؤهلة ، و تدني مستوى إنتاجية رأس المال البشري، وتدني معدل نمو الدخل و سوء توزيعه، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات و في الميزان التجاري خاصة عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة لعدم كفاية البنية التحتية الموجودة وهذا أدى إلى تخلف طرق الإنتاج ، عدم الاستقرار السياسي و الحروب الأهلية و النزاعات و الصراعات القبلية و ذلك بسبب أن السودان ينتج المواد الأولية ، و بالتالي يعتمد على التصدير القليل و الاستيراد الكثير ، كما أن الإنتاجية ضعيفة و الدخل منخفض و السكان متخلفون اقتصادياً و ثقافياً و صحياً ،

[1] - صلاح مصري محمد وعبد المنعم عبد العزيز،(2018) اقتصاديات البترول ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية العالمية للنشر والتوزيع، ص75.

[2] – محمد هاشم ،(1987) رؤية إسلامية للاقتصاد السوداني ، مجلة الفكر ، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي العدد الثالث، ص7.

والموارد غير مستغلة استغلال جيداً أو تاماً . لضعف البنية الأساسية و نقص الخدمات مثل الكهرباء و المياه و وسائل النقل و المواصلات و الطرق ، و ضعف البيانات الإحصائية و المعلومات الضرورية للدراسات الاقتصادية اللازمة لوضع خطة سليمة ، مما لاشك فيه فأن عدم توفر المعلومات يؤدي إلى نقص المعرفة لدى الاقتصاديين عن العلاقات بين الظواهر المختلفة و التغيرات الاقتصادية الرئيسة للخطة حيث تصبح الأهداف خيالية و التوقعات بالنسبة لسير الاقتصاد في الفترة المقبلة بعيده عن الواقع . [1] اهتم كثير من الاقتصاديين في عقاب الحرب العالمية الثانية باقتصاديات الدول النامية وغطى أدب اقتصاديات التنمية حيزاً واسعاً في الجهود الفكرية و الإنتاج العلمي و حددوا مجموعة من الخصائص للدول النامية نذكر منها انخفاض مستويات الدخل القومي و زيارة نسبة الاستهلاك من الدخل ،الشيء الذي ينعكس كانخفاض في حجم الادخار القومي ، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة بين العمالة المدرين و غير المدرين و خاصة بين خريجي التعليم العالي ، و النزوح إلى المدن و خاصة العواصم القومية ونشؤ النزاعات القبلية و الإقليمية و الاعتماد على صادرات تقليدين محددة و العجز المتواصل في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

إضافة إلى تلك الخصائص السالبة، هنالك خصائص إيجابية نذكر فيها وفرة الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال كالأراضي الزراعية و الغابات و المياه و المعادن و على رأسها البترول و الثروات الحيوانية و تنوع المناخ و إمكانات الإنتاج المرتبط بالزراعة و المواد الغذائية و صناعة الأخشاب و غيرها. يعتبر السودان من اكبر الدول الإفريقية، و يقع بين خطي طول 38.41شرقا و خطي عرض22.4 شمال خط الاستواء ، و يبلغ مساحته حوالي 728 الف ميل مربع ، و يجاور ثمانية دول افريقية يؤثر فيها و يتأثر بها، ويحظى السودان بالإطلال على البحر الأحمر عبر ساحل يمتد طوله إلى 359 كيلومتر، و يعرف على نطاق واسع في العالم لأنه قطر زراعي و يقدر عدد السكان بحوالي 39 مليون نسمة حسب التعداد السكاني للعام 2008م و تنقسم هذه النسبة حسب تنوع نشاط السكان ، فهنالك حوالي 66.3% من السكان مستقرين في الريف، وحوالي 8.5% من السكان رحل،أما سكان الحضر فهم حوالي 25.2% ، معظم الأراضي في السودان صالحة للزراعة و تقدر بحوالي 250 مليون فدان و المستغل فيها لا يتعد حوالي40 مليون فدان، و ينتج السودان القطن

[1] - صلاح مصري محمد وعبد المنعم عبد العزيز، اقتصاديات البترول ، مصدر سبق ذكره ، ص77.

والذرة و القمح و السكر والحبوب الزيتيـــة ، و الخضـــروات و الفاكهـــة و ينـــتج الســـدان الصـــمغ العربي من الهشاب و الطلح و يمثل إنتاجه حوالي80% مـــن الإنتـــاج العـــالمي و يتمتـــع الســـودان بمعدل مطر يقدر بحوالي 250ملم في حين يحتاج النبـــات لكـــي ينمـــو لحـــوالي فقـــط 200ملـــم، و لديه موارد مائية تقدر بحـــوالي 31.5 مليـــار متـــر مكعـــب مســـتويا بالإضـــافة إلـــى الأنهـــار و البحار و الأودية وكذلك وجود مخزون ضخم من المياه الجوفيـــة تقـــدر بحـــوالي850 مليـــار متـــر مكعب من المياه ، و يزخر السودان بثـــروه حيوانيـــة تقـــدر بحـــوالي 145 مليـــون رأس و تقـــدر المراعي الطبيعية بحوالي170 مليون فدان [1] و بجانب الثـــروة الســـمكية و الغابـــات التـــي تعـــيش فيها الحياة البرية ، هنالك ثروة معدنية تتمثل فـــي الـــذهب والفضـــة الكـــروم و البتـــرول، ويتمتـــع السودان بتنوع في المناخ ما بين منـــاخ معتـــدل واســـتوائي حـــار و جـــاف حيـــث يســـود المنـــاخ المداري والذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة في معظم العام ويتـــدرج مـــن الجـــاف فـــي أقصـــى الشمال إلى ما يشبه الرطوبة في أقصي الجنوب ، فتصـــل أقصـــى درجـــة الحـــرارة فـــي الصـــيف إلى حوالي43 درجه مئوية و تنخفض فـــي فصـــل الشـــتاء بنســـب متفاوتـــة فـــي إطـــار التحليـــل الاقتصادي يمكن أن ننظـــر إلـــى الســـودان إنـــه يواجـــه فجـــوتين ، الأولـــى بـــين المـــدخرات و الاســـتثمارات و الثانيـــة بـــين المتحصـــلات مـــن العمـــلات الصـــعبة والالتزامـــات نحـــو الـــدول الأخرى. نشأت فجوه المدخرات لان مستويات الـــدخل منخفضـــة ممـــا يـــؤدي إلـــى ارتفـــاع نســـبة الاستهلاك حيث نجد المدخرات القومية في الســـودان اقـــل بكثيـــر منهـــا فـــي الـــدول المتقدمـــة و سبب ذلك الفقر الذي يعاني منه السودان مما يجعل الودائع المصـــرفية اقـــل بكثيـــر مـــن القـــروض الاستثمارية التي يطلبها القطـــاع العـــام والخـــاص . تمثـــل فجـــوه المـــدخرات هـــذه عائقـــاً أمـــام الاستثمار التنموي لذلك يحتـــاج الســـودان إلـــى مـــوارد خارجيـــة تـــأتي عـــن طريـــق القـــروض الخارجية و الإعانات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما فجوه النقد الأجنبـــي فتأخـــذ شـــكل الفـــرق بـــين عائـــدات الدولـــة مـــن الصـــادرات المنظورة و غير المنظورة مقارنة مـــع الـــواردات بالإضـــافة إلـــى صـــافي تـــدفقات رأس المـــال. يلاحظ أن عائدات صادرات السودان والـــدول الناميـــة بصـــفة عامـــة تنمـــو بمعـــدلات أقـــل مـــن الـــواردات لان هـــذه الصـــادرات تقليديـــة و ذات أســـواق عالميـــة محـــدودة و أن الطلـــب عليهـــا

[1] - سليمان علي احمد (2007) مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، الخرطوم، ص48.

يتناقص عبر الزمن نتيجة التطورات التقنية في الدول الصناعية ، بينما تزداد الواردات عاما بعد عام نتيجة تغيرات الأنماط الاستهلاكية وضعف أداء القطاع الصناعي و بالذات الصناعات التحويلية. وكذلك هنالك ظاهرة هروب الأموال الوطنية إلى الدول الخارجية و إحجام رأس المال الأجنبي الاستثماري في تلك الدول .إذن هنالك فجوة متزايدة بين ما يتحصل عليه السودان من العملات الخارجية في شكل عملات صعبة وبين التزامات الخارج ، وهذه الفجوة تدعو إلى ضرورة تمويل هذا العجز بالاستدانة من الدول الأجنبية. هناك أيضا فجوة ثالثة يمكن أن نطلق عليها فجوة القدرات و الكفاءات الفنية ، وهذه مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي و هي في الواقع إحدى مظاهر التخلف الاقتصادي حيث لا تتوفر فرص تدريب متقدم للأطر الفنية التي تتولي الإشراف على المشاريع التنموية، فهناك قصور في نوعية التعليم الفني والمهني مما يدعو إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية لضمان إنجاز المشاريع بكفاءة فنية عالية و تجنب أوجه القصور التي تصاحب هذه المشاريع مثل التأخير وضعف الأعمال المصاحبة وعدم تكامل أعمال الإنشاءات، كما تتيح الخبرات الأجنبية مجالات لتدريب العمالة الوطنية. يأتي الناتج القومي السوداني من القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وقطاعات الخدمات بالإضافة إلى القطاع الصناعي وخاصة صناعة التعدين و البترول علي وجه الدقة، وتشارك هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية بنسبة متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي سنويا بناء على الظروف الإنتاجية التي تمر بكل القطاع ، و حجم الاستثمارات السنوية و الظروف المناخية ومستوي الإنتاجية والأسعار العالمية لمنتجات البلاد هي من أهم العوامل التي تؤثر في إجمالي الناتج المحلي ومن ثم الدخل القومي، وتسعي الدولة دائما لزيادة مستوى النمو الحقيقي و ليس النقدي، لان الزيادة السنوية الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي هي التي تعكس مستوى الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي المهم [1].

[1] - صلاح مصري محمد وعبد المنعم عبد العزيز، اقتصاديات البترول ، مصدر سبق ذكره ، ص78.

جدول (1) معدل نمو الناتج المحلي و معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1997 –2016م

العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	معدلات التضخم السنوي %
1997م	%4.7	%48.4
1998م	%6.1	%18.7
1999م	%6.0	%18.9
2000م	%8.3	%7.8
2001م	%6.4	%4.4
2002م	%6.5	%6.9
2003م	%7.1	%6.3
2004م	%5.3	%9.3
2005م	%6.3	%8.5
2006م	%11.3	%7.2
2007م	%10.5	%6.2
2008م	%6.4	%14.3
2009م	%5.9	%11.2
2010م	%2.5	%13.0
2011م	%2.48	%18.1
2012م	%2.20	%35.6
2013م	%5.3	%36.5
2014م	%1.6	%36.9
2015م	%4.9	%30.7
2016م	%3.0	%17.8

المصدر : تقارير بنك السودان 1997–2016م

نلاحظ في الجدول (1) ، أن معدل نمو الناتج المحلي في عام 1997م بلغ 4.7% مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي في عام 1998م الذي بلغ 6.1% بينما بلغ في العام 1999م 6% مقارنة بمعدل نمو الناتج في عام 2000م 8.3% الذي تم فيه إنتاج و تصدير البترول السوداني و في الأعوام التالية أصبح هذا المعدل يتأرجح ما بين 5.1% عام 2004م و11.3% عام 2006م . ثم بدأ مرحلة تراجع جديدة حتى عام 2016 م . أما معدل التضخم السنوي يتأرجح ما بين 18.2% في عام 1999م و 4.4% في عام 2011م وشهدت الأعوام التالية،2012 ، 2013،2014 ،2015 ، 2016م انخفاض في معدلات الناتج الذي ظل يتأرجح مابين 3-5 مع ارتفاع هائل في معدلات التضخم .

عموماً يتلخص التحليل الوصفي للاقتصاد السوداني في إن الفترة من2000-2007م شهد أفضل وضع اقتصادي في تاريخه الحديث خلال الفترة حيث سجل الاقتصاد أقوى معدل نمو منذ الاستقلال عام 1956م ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 27مليار جنيه عام 1999م إلى 114 مليار جنيه عام2007م ، كما صاحب ذلك ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 892 جنيه (346 دولار) عام1999م إلى3989جنيه (1483 دولار)عام2007م، مع ضعف الفرق في سعر الدولار بين السوقين الرسمي والموازي ، بل أن سعر الصرف الرسمي في بعض السنوات كان أكثر جذباً من سعر الصرف الموازي وذلك مقابل17جنيه (130 دولار)عام 1992م ، ومن هنا يتضح أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة كانت زيادة حقيقية شكلت تحسناً حقيقياً في متوسط دخل الفرد.[1]

كما شهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في معدلات التضخم ، حيث سجلت تضخماً أحادي الخانات ، حيث انخفض التضخم من 16.2% عام 1999م إلى 8% عام 2007م وبدأ التضخم في الارتفاع بعد ذلك . كما شهدت تلك الفترة أيضا استقراراً ملحوظاً في سعر الصرف نتج عن تحسن وضع الاحتياطيات الأجنبية ، حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 2.58 عام 1999م إلى 2.0159عام2007م ، ومن ثم بدأ سعر الصرف في الارتفاع المتواصل، وصاحب ذلك أي نتج عن ذلك عن تحسن حجم الاحتياطيات الأجنبية من التدهور قبل العام2000م إلى التحسن التدريجي أثناء الفترة 2000-2007م ، ثم إلى التدهور مرة أخرى بعد العام2007م ، حيث ارتفع

[1] -- موسى الفاضل مكي ،(2015) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) الخرطوم جامعة النيلين ، ص277.

موقف الاحتياطيات الأجنبية من ما يعادل أسبوعان استيراد عام 1999م إلى ما يعادل شهرين استيراد عام2007م ، وكان أفضل أوضاع الاحتياطيات الأجنبية عام 2005م حيث ارتفع موقف الاحتياطيات إلى ما يعادل 4شهور استيراد ، ثم بدأ موقف الاحتياطيات في التآكل تباعاً بعد ذلك . كما شهدت الفترة دخول موارد البترول ضمن إيرادات الميزانية العامة للدولة مما أثر إيجابا على حجم العجز الكلي للميزانية العامة وبالتالي حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي ،والتي غالباً ما تشكل ضغوطاً تضخمية عالية إضافة إلى مزاحمة تمويل القطاع الخاص ، هذا التحسن الكبير في الأوضاع الاقتصادية والذي شكل في مجمله استقراراً اقتصادياً شمل كافة مناحي الاقتصاد والمرافق الاجتماعية بما فيها الطرق والجسور والمياه والكهرباء إنتاجا وتوزيعا ، كان نتاجا طبيعياً للاتي :

1/ دخول الصادرات النفطية ضمن خارطة الصادرات السودانية خلال تلك الفترة ومساهمتها في تحسين أوضاع المالية العامة والاحتياطيات الأجنبية وبالتالي مقابلة الطلب على النقد الأجنبي .

2/ دخول استثمارات أجنبية كبيرة بالبلاد، مما ساهم في دعم موارد النقد الأجنبي ورفع حجم الاحتياطيات الدولية، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من371مليون دولار عام1999م إلى 2.525 مليون دولار عام2007م مقارنة بلا شيء قبل العام1997م.

3/ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية في جنوب السودان ، والتي أفرزت وضعاً سياسياً وامنياً مستقراً نوعا ما ، افرز مناخا اقتصاديا جاذباً للاستثمارات بشقيها الأجنبية والمحلية ، وبيئة صالحة ومواتية للإنتاج بكافة أشكاله [1] .

4/ نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل1997- 1999م وأداء البرنامج الاقتصادي متوسط المدى 1999-2002م والتي أتاحت استعادة وضع وعلاقات السودان الاقتصادية بالمنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي عام 1997م، والآثار الايجابية المترتبة على ذلك فيما بعد.

بالرغم من هذه التطورات الايجابية في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة ، إلا أن ما تلاها شهد تراجعا ملحوظا في مناحي الاقتصاد المختلفة ، شملت انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الأجنبية ، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي

[1] - - موسى الفاضل مكي ، مصدر سبق ذكره . ص278.

الإجمالي ، ومن ثم قاد كل ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وانقلبت الفرص الداعمة للاستقرار خلال2000–2007م والتي أهمها موارد النفط وظهور المرض الهولندي ، انقلبت مهددات للاستقرار الاقتصادي فيما بعد ، وكان ذلك نتيجة للاتي :–

1/ صاحب الاستثمار في النفط استثمارات أجنبية مصاحبة في مجالات العقارات والخدمات مثل الفنادق والمطاعم ، دون مصاحبة ذلك باستثمارات مناسبة كماَ وكيفاَ في مجالات أفضل دعماَ للإنتاج والاقتصاد مثل الزراعة والصناعة وما إلى. ذلك من التنوع القطاعي.

2/ عدم الرشد في استخدام موارد البترول والتركيز على استخدامها في النفقات العامة الجارية في جانب المالية العامة ، والأثر السالب المترتب من ذلك على نمط الاستهلاك المحلي ، وبالتالي ارتفاع حجم الاستيراد ومن ثم إهمال جانب الزراعة ، مما قاد في النهاية إلى تآكل الاحتياطيات الأجنبية .

3/ عدم اليقين المصاحب للازمة المالية العالمية خلال 2008–2010م، ونتائج الاستفتاء على انفصال الجنوب والمآلات المترتبة منها على موارد النفط وبالتالي موارد النقد الأجنبي، وما تلى ذلك بعد الانفصال من تأخر وتلكؤ في حسم القضايا العالقة بين السودان ودولة جنوب السودان خاصة الاقتصادية منها

4/ إهمال قطاع الزراعة والقطاعات الحقيقية الأخرى المصاحب لسوء استغلال موارد النفط دون إستراتيجية داعمة للإنتاج والبنيات الأساسية المساعدة، بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة ومتوازنة .

5/ عدم أخذ سيناريو تحقق انفصال الجنوب مأخذ الجد ، ومن ثم ضعف التحوط المبكر لمآلات الانفصال اقتصادياَ، خاصة فيما يتعلق بانخفاض الإيرادات الناتج عن خروج موارد صادرات نفط الجنوب عن خارطة موارد النقد الأجنبي.

6/ الاعتماد الكبير على الاستدانة من الجهاز المصرفي لسد عجز الموازنة العامة للدولة ، والأثر السالب لذلك على تمويل القطاعات الاقتصادية ، وخلق ضغوطا تضخمية كبيرة ناتجة عن التوسع النقدي ومن ثم ابتعاد معامل الاستقرار النقدي عن مؤشر السلامة [1].

[1] - موسى الفاضل مكي ، مصدر سبق ذكره . ص 280 .

7/ تراجع قيمة الصادرات بعد انفصال الجنوب وخروج صادرات النفط عن خارطة الصادرات السودانية ، مع الاستمرار في ارتفاع حجم الاستيراد، مما خلق ضغطا كبيرا على موارد النقد الأجنبي وتأكل الاحتياطيات الأجنبية ، وتأثر الموقف الكلي لميزان المدفوعات سلبا، وانجرار ذات الأثر تباعا على قيمة العملة الوطنية ، وبالتالي أسعار السلع والخدمات. مثل العام2012م بداية حقبة جديدة في السودان بدأت في النصف الثاني من العام2011م والتي مثلت نقطة تحول في تاريخ السودان الجغرافي والسياسي والاقتصادي، وهي مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان وبداية الدولة الثانية ، وشهد العام 2012م قمة تأثير صدمة انفصال جنوب السودان التي أثرت سلباً على مجمل أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية ، الأمر برزت معه جملة من التحديات تمثلت في العجز الكبير للموازنة العامة للدولة ، واختلال التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسبب العجز الكبير الذي حدث في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي، والتسرب النقدي الناتج عن شراء بنك السودان المركزي لذهب التعدين الأهلي لتعويض الفجوة، إضافة إلى التحديات السياسية الكبيرة التي كانت نتاجا للانفصال ، والتي ألقت بظلالها السالبة على مجمل مفاصل الاقتصاد، والتي شكلت بداية الأزمة الاقتصادية نتيجة للصدمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد بعد خروج موارد بترول الجنوب عن موارد المالية العامة، ويأتي كل ذلك في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلاقة دولة السودان بدولة جنوب السودان والحروب الأهلية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق ، والتي يمكن أن تترك أثارا سالبة على فرص النمو والتنمية وعجز المالية العامة . فقد أثر عدم الوصول لاتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان سلباَ على الإيرادات العامة وموارد النقد الأجنبي ، الأمر الذي أدى إلى تعديل الموازنة العامة للدولة والسياسات الكلية اعتباراَ من يوليو2012م، مما يستلزم وضع ذلك في الحسبان عند المقارنة بين الأداء الاقتصادي في عام 2012م والأعوام السابقة [1].

المبحث الثاني: السياسة النقدية في السودان1997-2017م:

استمرت السياسات النقدية في التركيز على تمويل الأنشطة الإنتاجية وبانفصام كامل عن السياسات الكلية وانعكست آثار المعالجات الجزئية والإدارية على استقرار سعر الصرف الذي يعاني منذ

---

[1] - موسى الفاضل مكي ، مصدر سبق ذكره ص282.

منتصف الثمانينات من تطبيق أسعار صرف مزدوجة (تجاري – رسمي) كما أستمر منع حيازة وتداول النقد الأجنبي وبدء واضحاً عجز سعر الصرف المستعمل عن عكس التكلفة الحقيقية لبعض السلع الصادرة ، وساعد ذلك في وجود الضرائب المستترة على المنتجات الزراعية جراء تعدد سعر الصرف مما أثر سلباً على أداء الإنتاج الزراعي. تميز عقد التسعينات علي الصعيد العالمي والمحلي بتغييرات واسعة ومتسارعة في المجالات الاقتصادية والسياسية عجلت بها أزمات الثمانينيات وتفجرت بشكل واسع في بداية تسعينيات ولعل أهم التحولات العالمية التي حدثت خلال التسعينيات. ويمكن حصر التحولات العالمية التي حدثت في الجوانب التالية [1]:- نجاح الكيانات الاقتصادية الكبرى في تنميط نظم ومناهج سياسات التحرير الاقتصادي على أساس النموذج الرأسمالي الغربي ونشره على المستوى الدولي ربطه بالتحولات السياسية والالتزامات المباشرة في شؤون الدول. إنشاء منظمة التجارة الدولية بدلا لمنظمة الجات باتفاقياتها المعروفة بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وذلك في عام1995م والتي انبثقت منها مجموعة من الاتفاقيات التي أصبحت تتحكم في حركة التجارة العالمية وتشمل هذه مجالات تجارة الخدمات والاستثمار وحماية الملكية الفكرية وإنشاء تكتلات اقتصادية عملاقة بمواصفات وملامح جديدة عمدت إلى اختصار المراحل التقليدية السابقة في مجال التكامل الاقتصادي وسعت إلى الوصول إلى الأهداف في تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق أمام التكامل المتنوع جملة واحدة ووجدت هذه التكاملات حماية تحت منظمة التجارة الدولية .

في الإطار المحلي نجد البرنامج الاقتصادي للإنقاذ والإستراتيجية القومية الشاملة حيث أن السياسات الاقتصادية أكدت على إن تحقيق العدالة والمساواة كهدف اقتصادي واجتماعي لا يقف عند إقرار المعاني الحقوقية المجردة والتكافؤ الشكلي للعرض وإنما اتخاذ التدابير الفعلية وإعادة توزيع الثروات المالية وغير المادية لصالح المستضعفين والمحرومين .

شكلت الإستراتيجية القومية الشاملة التي تم إعدادها عام1992م–2002م أول بداية جادة لوضع رؤية إستراتيجية تكاملية لعمليات التحول الفلسفي والمنهجي للبناءالاقتصادي والاجتماعي في

[1] - حكومة السودان ، الإستراتيجية القومية (1992–2002) المجلد الأول ، الخرطوم ، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1992م ، ص36.

البلاد، حيث ركزت هذه الإستراتيجية في أهدافها الاقتصادية أن تمكن السودان من تطوير قدراته بما فيها الاقتصادية بما يجعله في طليعة الدول النامية في مجال السياسات الاقتصادية في المناطق المختلفة ، نصت الإستراتيجية القومية الشاملة على النهوض بالمناطق المختلفة وإحداث التنمية المتوازنة لتمكن من النهوض الإجمالي الشامل بالوطن كله. وان توجه السياسات لهدف تحقيق سلطة المجتمع وذلك بإخراج الاقتصاد الوطني من قيود التبعية ومن تحكم الدولة والطبقية إلى أفاق أرحب تشجع المبادرة وتكبح الجنوح إلى الطمع والاستقلال وذلك عبر سياسات تشجيع تأسيس أشكال واسعة وعريضة من الملكية الخاصة تشمل أوسع القطاعات الاجتماعية في المجالات الاقتصادية الأكثر سياسة بالجماعة وتتبع تميزاً وقوة السعي لتشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية الصغيرة والوسيطة والملكيات التعاونية وملكية الأسرة أو منشأت الاكتتاب العام باعتبارها بنى مؤسسية لنشر الملكية وتوسيع فرصها بين جميع الفئات الاجتماعية وسد الفجوة بين العمل ورأس المال والجهد والكسب لبناء المجتمع المدني الراسخ [1]وعند الحديث عن المتغيرات الاقتصادية في هذا المجال لابد من إبراز دور السياسة النقدية من خلال أهدافها وتأثيرها على هذه المتغيرات وتتلخص أهم أهداف السياسة النقدية في هذا المجال-:

1- إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2- تنظيم عرض النقود.
3- تخفيض معدلات التضخم.
4- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية أعلاه فقد عملت السياسة النقدية على:

1- زيادة الاهتمام بتمويل القطاعات ذات الأولوية.
2- تشجيع قيام المحافظ التمويلية.
3- تشجيع البنوك على زيادة تمويل القطاع الخاص.
4- توفير السيولة للنشاط الاقتصادي. [2]

[1] - حسن بشير محمد نور ، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي في السودان ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[2] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، 2001 م، ص79 .

الأداء النقـــدي:

لقد إستخدم بنك السودان خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1997–2002) عدة أدوات غير مباشرة ، وتعمل معظم هذه الأدوات في بيئة تحكمها قوانين السوق (العرض والطلب) وأيضا يلاحظ أن الأدوات التي تم استخدامها بعضها يعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية من خلال التأثير على سيولة المصارف ومقدرتها على منح التمويل والبعض الأخر يعمل من خلال التعامل في سوق الاوراق المالية ،وأخرى تعمل من خلال التأثير على معاملات النقد الأجنبي ، وهدفت السياسة النقدية والتمويلية إلى المساهمة مع السياسات الاقتصادية الأخرى على تحقيق نمو إيجابي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وترشيد نمو عرض النقود وتحقيق نسب متوازنة لمعدل التضخم.[1]

وخلال الفترة (2003–2009) هدفت السياسة النقدية إلى إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق زيادة الإهتمام بتمويل القطاعات ذات الأولوية وتشجيع البنوك على زيادة التمويل الخاص وتوفير السيولة للنشاط الإقتصاي، واتساقا مع أهداف البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي(2010–2015) ركزت سياسات البنك المركزي على سياسة نقدية ترشيدية للإستمرار في تخفيض معدلات التضخم والوصول الى رقم أحادي بنهاية الفترة [2]

تُعد الزيادة في كمية النقود المتداولة، بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، من أهم الإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني، وأدت إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. والجدول (3)، يوضح تطور عرض النقود في السودان خلال الفترة 1997 –2016م.

[1] -سلسلة دراسات وبحوث ، بنك السودان إدارة السياسات (2004) تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2000، ص42

[2] - مؤتمر الاستثمار في السودان فبراير(2015) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، الخرطوم .

أولاً: عرض النقود ومعدلات نموه:

جدول (2)عرض النقود و معدل التضخم في السودان 1997– 2016م بالمليون جنيه.

السنة	عرض النقود M_2	معدل نمو عرض النقود %	معدل التضخم %
1997م	1597.1	%37.0	%48.4
1998م	2069.5	%29.6	%18.7
1999م	2579.2	%24.6	%18.9
2000م	3466.7	%34.4	%7.8
2001م	4322.1	%24.7	%4.4
2002م	5632.7	%30.3	%6.9
2003م	7340.8	%31.8	%6.2
2004م	9604.5	%30.6	%9.5
2005م	14031.4	%44.7	%8.6
2006م	1787108	%27.4	%7.2
2007م	19714.6	%10.2	%6.2
2008م	22933.2	%16.3	%14.3
2009م	28314.5	%23.5	%11.2
2010م	35497.9	%25.4	%13.0
2011م	41853.0	%17.9	%18.1
2012م	58663.3	%44.8	%35.6
2013م	66445.7	%40.5	%36.5
2014م	77739.0	%15.8	%36.5
2015م	936642.6	%12.6	%16.9
2016م	1208001.1	%29.0	%17.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للفترة 1997– 2016م.

1/ شهدت الفترة 1997– 2016م، ارتفاعات متوالية في حجم الكتلة النقدية، حيث ارتفعت من (1597.1) مليون جنيه عام1997م إلى (2579.2) مليون جنيه عام1999م وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (24.6%) و يُلاحظ أن هذه الفترة شهدت الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم والتي وصلت إلي (24.7%) ويعزى هذا الارتفاع خلال هذه الفترة، إلى تزايد الإنفاق الحكومي بصورة كبيرة، واعتماد الحكومة على مصادر الدين الداخلي والاستدانة من الجهاز المصرفي لسد عجز الموازنة الحكومية وتوقف المنح والقروض الخارجية.

2/ شهدت الفترة 1999–2006م،ارتفاعات متوالية في حجم الكتلة النقدية، حيث ارتفعت من (58663.3) مليون جنيه عام2012م إلى (14031.4) مليون جنيه عام 2016م وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (20.7%) ويُلاحظ أن هذه الفترة شهدت الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم والتي وصلت إلي (27.4%) ويعزى هذا الارتفاع خلال هذه الفترة، إلى تزايد الإنفاق الحكومي بصورة كبيرة، لمقابلة التزامات اتفاقية السلام والحروب الداخلية في دارفور وأجزاء أخرى من السودان .

3/ شهدت الفترة 2007–2011م، انخفاضاً في معدلات نمو الكتلة النقدية، حيث انخفض معدل نموها من (10.2%) عام 2007م إلى (17.9%) عام 2011م، ويعزى ذلك لإتباع الدولة سياسات الضغط على الطلب الكلي لمعالجة سلبيات الفترة السابقة ، المتمثلة في التوسع الكبير في الكتلة النقدية..

4/ في الفترة (2012–2016م) فقد سجل حجم الكتلة النقدية ارتفاعات مستمرة خلال هذه الفترة، حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية من (58663.3) مليون جنيه عام 2012م إلى (1208001.1) مليون جنيه عام 2016م، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (24.5%). ولقد شهدت هذه الفترة انفصال الجنوب عن دولة السودان، ولقد خلّف هذا الانفصال العديد من الآثار الاقتصادية، انعكست في صورة ارتفاعات مستمرة في معدلات التضخم بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي.

تقييم أداء السياسة النقدية خلال الفترة من 1997– 2016م:

يتناول الجدول (3) اداء السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 1997–2016م ، وبتحليل عرض النقود خلال تلك الفترة نجد أن العرض النقدي كان في زيادة مضطردة ويرجع ذلك إلى إرتفاع صافي إستدانة الحكومة المؤقتة من الجهاز المصرفي ورصيد الضمانات المدفوعة نيابة عن الحكومة ، لذلك

خلال هذه الفترة معدلات العرض النقدي الفعلية فاقت المستهدفة مما ساهم ذلك ارتفاع المستوى العام للاسعار خاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة .

جدول رقم (3) يبين أداء السياسة النقدية خلال الفترة من1997 – 2016م

العام	GDP	عرض النقود			معدل التضخم
		القيمة	معدل النمو		
			المستهدف	الفعلي	
1997م	16,137	1,597	24	17	47
1998م	21,935	2,069	22.6	29	17
1999م	27,058	2,579	22.6	25	16
2000م	33,662	3,466	19.4	32.9	8.1
2001م	40,658	4,322	15	24.7	7.4
2002م	42,835	5,632	25	30.3	8.3
2003م	55,733	7,340	19	30.3	7.4
2004م	68,721	9,604	21	30.3	8.8
2005م	83,298	14,031	28	46	8.4
2006م	96,611	17,871	30	27.4	7.2
2007م	106,527	19,740	24	10.3	8.2
2008م	124,609	22,933	21	16.3	14.3
2009م	135,659	28,314	21	23.5	11.2
2010م	162,203	35,497	23.5	25.4	13
2011م	186,689	41,853	15	17.9	18.1
2012م	243,412	58,663	15	40.2	35.1
2013م	294,630	66,446	21	13,3	37,1
2014م	475,827	77,739	16,6	17	20,9
2015م	582,937.4	93,642.6	11.4	20.5	30.7
2016م	693,514.0	120,800.1	15.0	29.0	17.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للفترة 1997– 2016م.

أفرزت برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية التي ارتكزت على برنامج التحرير الاقتصادي في مطلع التسعينيات العديد من السلبيات وكان ذلك نتاج طبيعي لتطبيق حزمة من السياسات أحدثت تغيير في كافة مفاصل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع كان لها أثر في القطاع النقدي نتج عنه ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وسعر الصرف.

استوجب ذلك معالجة تلك السلبيات ولمسايرة الأوضاع المحلية والإقليمية ومجابهة المنافسة العالمية اتخذت العديد من الإصلاحات في النظام المصرفي والمالي بجانب التنسيق التام بين السياسات النقدية والمالية ونتاج ذلك :

ساهمت هذه الجهود في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم من 47% في العام 1997 م إلى7.2 % في العام2006 م وارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت 17.1% في العام 2016م نتيجة لقلة الإنتاج وخروج عائدات النفط من الموازنة منذ العام 2010م، مع زيادة عرض النقود وانخفضت بعض الشيء في الأعوام السابقة للعام2016 م , ويعزى ذلك للجهود المبذولة في ذلك. أيضاً كان لانسجام السياسات النقدية والمالية أثر واضح في تنظيم سوق التعامل الحر وتطويره مما أدى ذلك إلى سعر صرف موحد ومستقر وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وقوى موقف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لفائض العملات الحرة الذي حققه صادر البترول 2.17 في العام 2006م، أما الفترة التي تلت هذه الفترة شهدت عدم استقرار سعر الصرف نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد.

كذلك نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع فائض السيولة المحلية نتيجة لارتفاع عرض النقود من الطلب عليها ولقلة الإنتاج في الآونة الأخيرة، كذلك نتيجة لفرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخفيض عائدات الذهب للحكومة المركزية إضافة إلى التمويل المقدم للقطاع الخاص أيضاً ارتفعت نسبة الفائض في السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت أعلى مستوى في العام 2012 م بلغت17.2 % . وبعد ذلك انخفضت إلى16% في العام 2013م و11.4% في العام2014 م [1] زادت إلى18% في العام 2015 م .

[1] - وراق علي وراق ، اثر عرض النقود على عجز الموازنة السودان خلال الفترة 1996-2014م ، مصدر سبق ذكره . ص 24.

المبحث الثالث: السياسة المالية في السودان 1997-2017م:

منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي ظلت السمة العامة للموازنة في السودان هي العجز والتمويل بالعجز وقد ساهم ذلك بشكل كبير في زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة وزيادة حدة التضخم (الإفراط في التضخم) وكان ذلك احد الأسباب الرئيسية في زيادة نسبة الفقر وسط ذوى الدخل المحدود

ركزت السياسات المالية خلال فترة الثمانينيات في سعيها لمحاصرة الأزمة الاقتصادية على المعالجات الجزئية بمعنى أنها لم تجر في إطار كلي يعالج الموازنة كمكون في منظومة المؤشرات الاقتصادية وتأثير المتبادلة وقد أدى انفصال عمليات تحضير موازنات التنمية في إطار وزارة التخطيط الاقتصادي / وكالة التخطيط الاقتصادي سابقا واعتبارها متبقي للموازنة الجارية وانفصام العلاقة بين فجوتي الموارد المحلية ومكونات القطاع الخارجي وفجوة الموارد الخارجية إلى تقاطعات سلبية عديدة ، أضف إلى ذلك جمود إيرادات الدولة في مجال الضرائب المباشرة واعتمادها على الضرائب غير المباشرة وما كانت تعانيه من تعقيد وكثرة في الفئات الجمركية وعدم وجود فرص لكسر هذا الجمود الضرائبي ، أما على صعيد الإنفاق فقد اتسم إجمالا في اتجاهه لمعالجة الأزمة الاقتصادية بالتركيز على دعم السلع الأساسية كالبترول والخبز والسكر والدواء والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والنقل أضف إلى ذلك دعم المؤسسات الخاسرة والأقاليم ، لذلك لم يكن مستغرب عجز الموازنة العامة مما نتج عنه ضعف وانخفاض الادخار العام وازدياد الحاجة إلى الاستدانة من النظام المصرفي والاعتماد على القروض والمساعدات لتغطية العجز الكلي . [1]

تطور السياسة المالية : هدفت سياسات المالية في هذه الفترة إلى:

1- الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم.

2- الالتزام بالشفافية في جانب الإنفاق العام.

3- ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي لهيئات العامة والشركات الحكومية.

4- مقابلة تنفيذ اتفاقية السلام والتي تتطلب موارد مالية ضخمة.

[1] - اجلال عبدالله عثمان ، (2012)اثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين ، ص101.

أما خلال الفترة من2000 –2016م تم إعداد الموازنة والبلاد تدخل مرحلة جديدة وهي مرحلة تحقيق السلام وبعد التوقيع عليه و في العام 2005م والبدء في تنفيذ بنود الاتفاقية وأهمها قسمة الثروة والسلطة ثم انفصال الجنوب في العام 2011م وخروج عائدات النفط من الموازنة العامة وهدفت سياسات الإنفاق العام في هذه الفترة إلى : –

1– ترشيد الإنفاق العام للدولة لمواجهة تبعات فقدان البترول بعد انفصال الجنوب.

2– تقليل عجز الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بتخفيض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.[1]

3– استكمال البنية التحتية(طرق وجسور واتصالات.)

4– حماية وتأمين البلاد بترقية الأجهزة الدفاعية والأمنية [2]

5– الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الإنفاق الجاري والصرف على مشروعات التنمية القومية والإستراتيجية ذات الأولوية القصوى.

6– تقليل عجز الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم.

تحليل الأداء المالي للموازنة العامة خلال الفترة 1997–2016م

اولآ : الإيرادات العامة :

الإيرادات الضريبية في السودان هي من أدني الإيرادات في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط . فهذه الإيرادات تمثل 6.3% فقط من إجمالي مقابل 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في البلدان الهشة في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط في 1997– 2016م ، ولا يزال التحصيل الضريبي بحاجة للتكيف مع خسارة الإيرادات النفطية عقب إنفصال جنوب السودان ، فالإيرادات النفطية التي بلغت في المتوسط 8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 1995–2011م ، هي استخدمت في تمويل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي وجعلت من غير الضروري زيادة الحصيلة الضريبية ، وبعد الإنفصال انخفضت

[1] – وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، 2013م ، ص28.

[2] – أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق ، ص92 .

الإيرادات النفطية (بما في ذلك رسوم العبور والتحويلات من جنوب السودان) إلي 2,2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2012–2015م ، وشهدت مزيداً من التراجع لتصل 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2016م .

وتقل الإيرادات الضريبية في السودان عن المتوقع لبلد في مستوى دخله ، وبشكل عام ترتبط الإيرادات الضريبية إرتباطاً موجباً مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعلى وجه الخصوص يتعين على بلد غير منتج للنفط يبلغ فيه وسيط نصيب الفرد من الدخل 1520 دولار (بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية) زيادة الإيرادات الضريبية إلى ما يعادل 12,2% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط . وفي المقابل نجد أن السودان بمتوسط دخل 3920 دولار لم يحصل إلا 6,2% فقط من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وهو مستوى مماثل لبلدان كثيراً مثل افغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى .[1] وتتسم كفاءة التحصيل الضريبي في السودان بإنخفاضها نسبياً فكفاءة ضريبة القيمة المضافة المقيمة بالإيرادات التي يتم تحصيلها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على معدل الضريبة المعياري.بالإضافة إلي ذلك فإن الإيرادات الضريبية المباشرة في السودام أدني منها بين البلدان الأدنى من فئة الدخل المتوسط حيث تبلغ نسبة التحصيل 0,6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يفسره انخفاض معدلات ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات ، وارتفاع الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الضريبة المؤقتة ، وإنخفاض درجة الإمتثال بسبب ضعف الإدارة الضريبية .[2]

تشتمل الإيرادات العامة على الإيرادات العامة الذاتية والإيرادات العامة غير الذاتية ، ويقصد بالإيرادات العامة متحصلات الحكومة من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية ، أما الإيرادات العامة غير الذاتية فهي تتمثل في عائدات القروض والمنح وغيرها من أنواع العون الخارجي .

[1] - تقرير صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري رقم 324 / 16 ، اكتوبر 2016م
[2] - ذات المصدر .

جدول (4) الإيرادات العامة الذاتية (الضريبية وغير الضريبية)للفترة 1997-2016م بملايين الجنيهات.

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية
1997م	1085.6	825.67	259.92
1998م	1592.0	1163	429
1999م	2090.1	1540	550
2000م	33401.8	1584	1738
2001م	36630.4	1880	1772
2002م	47490.0	2585	2137
2003م	71503.0	4521	2629
2004م	102903.3	6036	4203
2005م	121840.0	7177	5008
2006م	15375.4	9194	5881
2007م	18136.8	6529.5	11411.1
2008م	21502.0	7680.3	16563.6
2009م	20045.7	8655.8	10592.5
2010م	20737.8	10008.6	9544.5
2011م	22767.0	11183.3	10272.4
2012م	22168.0	15567.4	5685.6
2013م	34311.5	24133.7	8145.2
2014م	51215.0	35165.2	13483.2
2015م	54499.7	39276.5	19861.1
2016م	57,864,6	48642.6	16914.4

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997-2016م .

من الجدول (4) حققت الإيرادات العامة الذاتية تذبذباً ملحوظاً حيث ظلت ترتفع في عام وتنخفض في أخر، خاصة في الفترة1997- 2000م كانت تمثل أهم مصدر لتمويل الموازنة وفي عام1999-2000م دخلت إيرادات النفط في الموازنة مما جعل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية تنخفض

بعض الشيء وذلك لأن الموازنة كانت تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط حيث فاقت مساهمتها في إجمالي الإيرادات نسبة 50% في بعض الأعوام وذلك حتى نهاية العام المالي 2011م ، وبعد انفصال الجنوب وخروج إيرادات البترول من الموازنة العامة ، كان البديل لذلك الاعتماد على إيرادات الضرائب غير المباشرة . ومن خلال تتبع الإنفاق العام في هذه العام بلغت الإيرادات1.023.9مليون جنيه في عام 2004م ثم ارتفعت إلى1.2188.4مليون جنيه عام 2005م ثم ارتفعت إلى 10,075عام 2004م و18462.2مليون جنيه عام 2007م وفي عام 2008م ارتفعت إلى 24708.2مليون جنيه ثم انخفضت مرة أخرى في عام 2010م حيث بلغت الإيرادات 20737.9مليون جنيه وفي عام 2011م واصلت في الارتفاع حيث بلغت 22766.9 مليون جنيه وفي العام 2012 انخفضت الإيرادات مرة أخرى حيث حققت الإيرادات مبلغ 22168.1 مليون جنيه، أما العام 2013م قفزت الإيرادات وحققت ارتفاعا ملحوظاً حيث بلغت الإيرادات34133.5 مليون جنيه وذلك نتيجة دخول رسوم عبور البترول إلى الموازنة بعد مليون جنيه الاتفاق مع دولة جنوب السودان وأيضا ارتفاع الإيرادات الضريبية من15567.4مليون جنيه إلى23133.7 مليون جنيه لتشكل 70.3% من جملة الإيرادات العامة . ارتفع إجمالي الإيرادات العامة من 34.311,5 مليون جنيه في عام 2013م إلى 51.215 مليون جنيه عام 2014م بمعدل نمو 49.3%. وارتفعت الإيرادات مرة أخرى في عامي 2015-2016م من 61350.1 في عام 2015م إلى 68048.1 في عام 2016م خاصة الإيرادات الضريبية .

2- الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق الحكومي من الموضوعات الهامة على مستوى الدوا النامية والمتقدمة وذلك لإرتباط الإنفاق الحكومي بالتنمية الإقتصادية والإستقرار الاقتصادي وايضاً يرتبط الإنفاق الحكومي بمكونات السياسات الاقتصادية (السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية) وبذلك يعتبر ذو صلة وثيقة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وتأتي أهمية الإنفاق الحكومي بدرجة أكبر في الدول النامية . خاصة وأنها تكمل بنائها الاقتصادي. وبالتالي تحتاج إلى دفعات قوية لتعجيل النمو الاقتصادي . إضافة إلى حاجتها للمشروعات الإستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ويأتي الإنفاق الحكومي كمكون مهم من مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدول ز وتختلف نسبته في الناتج القومي الإجمالي حسب تقدم الدولة وحاجتها للتنمية الاقتصادية والإجتماعية.[1]

[1] - مهدي عثمان الركابي، (2017) نمط توزيع الإنفاق الحكومي في الدل النامية ، مجلة المصرفي ، العدد 85 ، ص 14.

الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1997–2016م، نتيجة للدور الذي يلعبه في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي أدى إلى رفع مستويات الأسعار ومن ثم زيادة معدلات التضخم.

جدول (5)الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة في السودان 1997–2016م مليون جنيه.

العام	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة%	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	فائض أوعجز الموازنة
1997م	1085.6	%55.6	1173.8	%41	-429
1998م	1592.0	%46.7	1163.0	%34	125.9
1999م	2090.1	%31.3	1964.2	%68.9	-1818.2
2000م	33401.8	%14.9	35220.0	%69	-5229.6
2001م	36630.4	%9.7	41860.0	%18.9	-4300
2002م	47490.0	%29.7	51790.0	%23.7	-88.2
2003م	71503.0	% 50.6	73900.0	%42.7	-2397
2004م	102903.3	%43.9	110380.0	%49.6	-7476.7
2005م	121840.0	%18.4	138530.0	%25.5	-16690
2006م	15375.4	%-87.4	17096.2	%18.7	-1720.8
2007م	18136.8	%17.9	20806.1	%21.7	-2669.3
2008م	21502.0	%18.6	22440.0	%19.5	-938
2009م	20045.7	%6.8	20025.9	%25.9	19.8
2010م	20737.8	%3.5	24162.0	%38	-3424.2
2011م	22767.0	%2.6	28573.0	%20.7	-5806
2012م	22168.0	%3.6	26272.0	%18.3	-4104
2013م	34311.5	%5.4	36178.5	%37.3	-1867
2014م	51215.0	%4.9	55632.0	%53.7	-4417
2015م	54499.7	%6.4	61476	%10.5	-6976.3
2016م	57,864,6	%6	69,099,60	%13	-11,235

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1997–2016م.

يلاحظ من الجدول (5):

1/ شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات 1990– 2011م حيث ارتفع من (16.3) مليون جنيه عام 1990م، إلى (28.573.1) مليون جنيه في عام 2011م، أي أن الإنفاق الحكومي قد زاد (1742) مرة في عام 2011م، عن ما كان عليه في عام 1990م.

2/ زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات نمو متصاعدة خلال الفترة الممتدة من عام1997م وحتى عام 2000م، حيث ارتفعت معدلات نموه من (20%) عام1997م، إلى (69%) عام2000م. ويعزى الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى عدة أسباب منها: زيادة الإنفاق على تنفيذ وبناء مشروعات البنية التحتية، وزيادة الإنفاق على الحرب الأهلية في الجنوب وتأمين الجبهة الداخلية.

3/ شهدت الفترة 2001– 2016م، تذبذباً في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، حيث انخفضت من (18.9%) عام 2001م، إلى (10.5%) في عام 2016م، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة (13%) في المتوسط، إن تراجع تذبذب معدلات نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة يعود إلى فقدان السودان إيراداته النفطية جراء انفصال الجنوب.

ثالثاً: عجز الموازنة العامة:

إن أحد أوجه اختلال التوازن العام هو عدم تناسب حجم ما تنفقه الحكومة مع مواردها المالية المحلية وإيراداتها. ولقد اتسمت الموازنة العامة في السودان بالعجز بحيث أصبح هذا العجز صفة ملازمة واحد ابرز الخصائص العامة للاقتصاد السوداني، وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة العديد من السياسات والإجراءات المالية بهدف الحد من تنامي العجز إلا أن حجم النفقات العامة ظل يفوق حجم الإيرادات العامة ليصبح من أهم ملامح المالية العامة .

وبتحليل البيانات الواردة في جدول (6) يلاحظ الآتي:

إن العجز في الموازنة العامة قد بلغ (**429-**) مليون جنيه لعام1997م، واستمر هذا العجز بالارتفاع ليبلغ (6976.3) مليون جنيه في العام 2016م، ويُعزى هذا العجز المستمر في الموازنة العامة إلى عوامل عديدة، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005، وكذلك

متطلبات مواجهة أزمة دارفور واحتواء مشكلة شرق السودان، فضلاً عن تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008م وامتدت إلى ما بعد ذلك حيث كان لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م، جراء تلك الأزمة، انعكاساتها على الموازنة العامة في السودان بالإضافة إلى تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الأزمة على الدول التي يستورد منها السودان، وقد شكلت تلك الآثار ضغطاً كبيراً على الإيرادات العامة إلى البلاد، مما اضطر الحكومة إلى زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم إضافية على الواردات مع إضافة رسوم وجبايات جديدة على المستويين الاتحادي والولائي الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج و ساهم في إحداث حالة من الركود الاقتصادي بالإضافة إلى انفصال الجنوب الذي ترتب عليه فقدان السودان لعائدات النفط والتي تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الخزينة العامة. ولقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال تلك الفترة الممتدة من عام 2011م إلى 2016م، صعوبات بالغة اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير مالية واقتصادية قاسية تضمنت إجراء تعديلات جوهرية في الموازنة العامة وفي السياسة المالية ، قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض جوانب الصرف الإداري.

تقييم أداء السياسة المالية:

الجدول (6) يبين أداء السياسة المالية في السودان خلال الفترة من 1997 –2016م بالمليون جنيه.

السنة	الإيرادات العامة	الإنفاق العام	عجز الموازنة	نسبة الإنفاق إلى الناتج	نسبة العجز إلى الناتج	نسبة العجز إلى الإنفاق
1997م	1,086	1,224	(158)	%7,7	%9	% 12,7
1998م	1,592	1,75	17	%7,2	% 58	%10,8
1999م	2,052	1,575	17	% 7,3	% 0,6	% 8,6
2000م	3,340	3,125	215	% 9,3	% 0,6	% 6,9
2001م	3,652	3,428	224	%8,4	% 0,5	% 6,5
2002م	4,722	3,770	952	%8,8	% 2,2	% 25,2
2003م	7,036	5,663	1,403	%10,2	% 2,5	% 24,8
2004م	10,239	7,936	2,304	% 11,5	% 3,3	% 29
2005م	12,184	10,435	1,749	%12,2	% 2,1	%16,8
2006م	15,075	14,713	362	%15,2	% 0,4	% 2,5
2007م	17,941	15,986	1,955	%19,7	% (2,4)	%12
2008م	24,708	25,985	(1,277)	%20,7	% (1,0)	% 5
2009م	20,045	24,941	(4,895)	%18,1	% (3,6)	%19,9
2010م	20,737	28,324	(7,586)	%17,3	(4,7)	% 27
2011م	22,766	32,193	(9,426)	%17,2	(5)	%29,6
2012م	22,168	29,821	(7,653)	%12,2	(3,1)	%25,7
2013م	34,311	40,768	(6,456)	%13,8	(2,2)	%15,8
2014م	51,215	55,632	(4,417)	%11,7	8,6	%7,9
2015م	61,350,3	67,784,50	6,976,4	%10,0	1,2	%57,6
2016م	68,048,1	79,048,20	11,234,9	% 12,0	1,6	% 61

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي1997 – 2016م.

لقد حققت السياسات المالية خلال الفترة 1997–2000م نجاحاً متبايناً في تحقيق الأهداف والبرامج التي وضعت من اجلها ، إذ تم توحيد أسعار الصرف وتحقيق استقراره كما تم احتواء معدلات التضخم العالية وتخفيضه من 166% في عام 1996م إلى8% في عام 2000م وقد تم تحقيق هذه الانجازات مع إتباع توجهات الدولة في تبني إيجاد موارد ذاتية حقيقية عن طريق الإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام ، وشهدت هذه الفترة تغيرات سياسية في الاقتصاد السوداني حيث شهد عام 2000م دخول إيرادات النفط ضمن الإيرادات الذاتية، كذلك التوسع في الإنفاق العام وفقاً لموجهات الفترة التكميلية 2003–2006م، من جهة الاهتمام ببرامج البني التحتية بالإضافة إلى تبني الدولة برامج واسعة في المجال الاجتماعي، كما شهدت هذه الفترة برا مج موسعة في ولايات الجنوب، وقد تضمنت هذه البرامج إقامة عدد من المراكز الخدمية . بالإضافة إلى الصرف على اتفاقية السلام والحروب في أنحاء متفرقة من السودان خلال الفترة 2005–2011م شهدت الفترة من1998م وحتى 2007 م نمواً في الإيرادات العامة وذلك نتيجة التطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحات الضريبية والمالية والهيكلية كذلك دخول عائدات البترول السوداني، والضريبة على القيمة المضافة كأهم موردين. كذلك الإنفاق فقد سجل ارتفاعاً في هذه الفترة ولكنه لم يتجاوز الإيرادات ويعزى ذلك إلى التقيد بمعدل أقل من الزيادة في الإنفاق. وبالتالي ارتفعت نسبة الإنفاق إلى الناتج وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج وكذلك نسبة العجز إلى الإنفاق نتيجة لخروج عائدات النفط وقلة الإنتاج والإنتاجية، أما في العام 2014م ارتفع الإنفاق العام إلى55.632 ألف جنيه وفي المقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مما قلل من نسبة الإنفاق إلى الناتج والتي بلغت11.7% كذلك نسبة العجز والتي بلغت7.2 % [1] وفي عام 2015م ارتفع الإنفاق العام من55.632 في عام 2014م إلى 67.784.50مليون وفي المقابل ايضآ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مما قلل من نسبة عجز الإنفاق العام، وفي عام 2016م بلغ الإنفاق العام 79.047.20مليون جنيه وفي المقابل زاد الناتج ولكن بنسبة اقل من زيادة الإنفاق العام.

[1] – وراق علي وراق، اثر عرض النقود على عجز الموازنة السودان، مصدر سبق ذكره ص24.

المبحث الرابع: سياسة التجارة الخارجية في السودان1997-2017م:

واقع التجارة الخارجية 1997 - 2016م :

سياسة السودان التجارية قبل وبعد التحرير الاقتصادي:

في الفترة التي سبقت سياسات التحرير الاقتصادي مارست الدولة سياسة الاحتكار للتجارة الخارجية، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الإمكانيات الإنتاجية للسلع والمحاصيل ذات الميزات التنافسية في الأسواق العالمية، مثل القطن، والصمغ بأنواعه المختلفة، والخضر والفاكهة، والماشية واللحوم والجلود، والسمسم، والكركدي، والتي اتسمت جميعها بضآلة الإنتاج، حيث لم يتجاوز متوسط عائدها السنوي السبعمائة مليون دولار في أحسن حالاتها، وذلك نتيجة لمعاناتها من المشاكل الهيكلية المزمنة والتي تنحصر في قلة التنوع، وتدني الجودة، وارتفاع أسعار المنتج، وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية لارتفاع أسعارها، وقد أصدر بنك السودان مجموعة من السياسات والتدابير تتعلق بسعر الصرف والتجنيب هدفت لزيادة حصيلة الصادرات، وضمان وصول حصيلة الصادرات إلى داخل البلاد واستغلالها بالصورة المثلى لجلب مدخلات الإنتاج .وفي عام 1992 م أعلنت الدولة انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي بعد أن رأت أن السياسات السابقة قد أدت إلى تشوهات خطيرة في العملية الإنتاجية، وعقدت الدولة اتفاق مع صندوق النقد الدولي يلتزم السودان بموجبه باتخاذ جملة من الإجراءات تتعلق بسعر الصرف، وضريبة الصادر، والتخصيص، والبدء في تحرير المبادلات التجارية، وإتباع مبدأ الشفافية في السياسات التجارية، واتخاذ إجراءات أوسع لتحرير التجارة الخارجية .وذلك من خلال إلغاء القيود الجمركية على الاستيراد الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستيراد من مختلف السلع سواء المصنعة أو غير المصنعة نظرًا لقصور العرض المحلي الكلي وزيادة الطلب على هذه السلع.

هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة 1997 - 2016 م [1].

[1] - عزالدين ادم ذوالنون، خالد حسن البيلي(2016) ، الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية ، مجلة جامعة السودان للعلوم ،17 vol، ص 12.

جدول رقم (7) هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة1997 – 2016 م(القيمة بملايين الدولارات).

السلعة / العام	صادرات البترول ومشتقاته	صادرات المنتجات الزراعية	صادرات الحيوانات الحية ومنتجاتها	صادرات الذهب والمعادن الأخرى	سلع أخرى	المجموع
1997م	–	427,1	133,7	–	33,4	684,7
1998م	45,006	269,501	171,370	43.781	5.375	957
1999م	335,533	262,728	142,566	55.387	4.641	842.7
2000م	1351	231,7	91	49,2	86,9	1807
2001م	1,422,585	216,222	19,941	43.7	1,698,703	3399.7
2002م	1,565,284	214,472	138,452	52.507	6992	2668
2003م	2048	220	138,3	58,6	75,7	2542
2004م	3,777,75	395,372	183,795	50,420	13453	4539
2005م	4,824,283	365,326	155,358	63.648	8,258	6232
2006م	5087	328,3	131,5	75	62,6	5656
2007م	8,493,586	265,216	86,808	63,201	228	9917
2008م	11,242	328,991	50,165	112,125	10.536	5132
2009م	7237	258	205	414	142	8257
2010م	10,716,879	338,929	193,399	1,018.00	240.2	3164
2011م	382,917	8,760,244	332,690	1,441.70	97.47	1755.5
2012م	955	353	447	2158	154	4066
2013م	4013	1220	682	1048	123	7086
2014م	1,357,0	862	856	1,631	255.53	17174
2015م	6273	748,5	910	753	3,169,011	11854
2016م	335,7	750,4	762,2	1,043,8	3,093,639	5.985.8

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي1997 – 2017م.

الصادرات:

يلاحظ من الجدول (7) أن هناك تحولا ملحوظًا في تركيبة الصادرات السودانية، إذ نجد أن الصادرات الزراعية(قطن، صمغ، سمسم) كانت تمثل أكثر من 62% من إجمالي الصادرات حتى عام1997م، ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2000م إلى 12.8% ، وإلى 5.8% في عام 2006 م،

وإلى 3.1% في 2009م. ثم عادت للارتفاع مرة أخرى حتى وصلت في عام 2013 م إلى 17.2% ، والملاحظ أن الانخفاض الكبير في صادرات المنتجات الزراعية طيلة الفترة 2000 – 2010 م جاء نتيجة للتأثير الكبير لصادرات النفط ومنتجاته على هيكل الصادرات السودانية إذ فاقت نسبتها 80%، والجدول (8) يوضح هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة 1997 – 2016م.

أولاً: أداء الصادرات السودانية:

إن معظم صادرات السودان عبارة عن مواد أولية وترتكز على المنتجات الزراعية ومنذ عام 1999م دخلت الصادرات النفطية في هيكل الصادرات السودانية، أداء الصادرات السودانية ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة والجدول (8) يوضح أداء الصادرات السودانية خلال الفترة 1997–2016م.

جدول رقم(8)الصادرات السودانية ومعدلات نموها بالأسعار الثابتة 1997–2016م (القيمة بالآف الجنيهات).

العام	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	العام	الصادرات	معدل نمو الصادرات %
1997م	769528	%42.8	2007م	17893359	%54.6
1998م	1006928	%30.9	2008م	24612008	%127
1999م	1853219	%84	2009م	17135786	%-93
2000م	4832563	%160	2010م	26822278	%56.5
2001م	4687155	%-9	2011م	23937092	%-10.8
2002م	5287200	%10	2012م	10862065	%-54.6
2003م	6450880	%22	2013م	2002538	%84.4
2004م	8735308	%35.4	2014م	2453540	%22.5
2005م	10601781	%21.4	2015م	2772397	%12.9
2006م	11575244	%9.2	2016م	3093.6	%2.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1997 –2016م.

يلاحظ من الجدول (8): أن الصادرات السودانية تزايدت بصورة كبيرة خلال الفترة الممتدة من1997م إلى 1999م ، حيث ارتفعت الصادرات من (796528) جنيه عام 1997 إلى (

1853219) جنيه عام 1999م أي أن الصادرات السودانية زادت بنسبة كبيرة في 1999م مقارنة بعام 1997م وترى الدراسة ،أن هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات خلال هذه الفترة لم يكن نتيجة لزيادة حقيقية في الصادرات بل يرجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار. سجلت الصادرات السودانية معدلات نمو في الفترة 2000–2005م معدلات نمو سالبة أحيانا ومتذبذبة أحيانا أخرى حيث بلغ معدل النمو (90-%) في عام2001م في عام2003م ارتفع معدل النمو إلى (22%) ثم انخفض المعدل إلى (21.4%) في عام 2005م. ويعزى هذا التذبذب في معدلات نمو الصادرات يعود إلى طبيعة هيكل الاقتصاد السوداني. ارتفعت الصادرات السودانية خلال الفترة 2006–2010م ارتفاعاً واضحاً، حيث ارتفعت من (11575244) مليون جنيه عام2006م إلى (26822278) إلى مليون جنيه عام2010م وتعزى هذه الزيادة في الصادرات إلى الاستقرار الذي تحقق نتيجة لاتفاقية السلام وترتب عليها من زيادة الاستثمارات وخاصة في مجال النفط، الفترة 2011–2016م سجلت الأعوام 2011،2012معدلات نمو سالبة حيث بلغت (10.8–%) و(54.6– %)على التوالي. وعزي هذا الانخفاض في معدلات نمو الصادرات خلال هذه الفترة إلى خروج البترول من هيكل صادرات السودان، نتيجةً لانفصال دولة الجنوب، وفي الأعوام 2013– 2016م سجلت معدلات نمو ضعيفة جداً ويرجع ذلك لخروج الصادرات البترولية من هيكل الصادرات وقلة صادرات المواد الأولية .

الواردات:

بالنظر للواردات السودانية خلال الفترة1997 – 2016م نجد أنها تتكون في الغالب من الآلات والمعدات، ووسائل النقل والمواد الغذائية والمنسوجات والمواد الخام بما فيها المنتجات النفطية والسلع المصنعة والمواد الكيماوية، والواردات بشكلٍ عام ارتفعت خلال الفترة المذكورة من 1663 مليون دولار في عام 1997 م إلى نحو9918 مليون دولار في عام 2016 م،والملاحظ أن قيمة الوارد من المواد الغذائية والسلع المصنعة ارتفعت بشكلٍ كبير خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الوارد من المواد الغذائية من442 مليون دولار في عام 2003م إلى 1,775,4 مليون دولار في عام 2016م ، ثم ارتفعت قيمة الوارد من السلع المصنعة من 729مليون دولار عام 2003 م إلى1مليون دولار، أي بنسبة152 % ويرجع سبب الارتفاع الواضح في الواردات لظهور النفط

وارتفاع الطلب على هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة .والجدول (9) يوضح هيكل الواردات خلال الفترة1997– 2016م. [1]

جدول رقم (9) هيكل الواردات السودانية خلال الفترة1997 – 2016م(القيمة بملايين الدولارات)

السلعة / العام	آلات ومعدات	وسائل نقل	سلع غذائية	سلع مصنعة	مواد كيماوية	إجمالي الواردات
1997م	162	–	241	213.4	86	1663.4
1998م	34815.1	11672	263	592.76	157.25	2527
1999م	358.786	132,205	276	34.590	114.193	4458.3
2000م	323	186	358	294	221	1552.7
2001م	550,5	220,5	235,6	407,9	159,9	1574.4
2002م	620,8	255,8	172,5	555,0	206,5	1808.8
2003م	718	409	442	729	231	2882
2004م	1,080,7	739,3	195,5	966,5	325,5	3307.9
2005م	1,971,9	1,149,7	1,627,9	1,627,9	493,8	6871.2
2006م	281	1490	746	1641	490	8073.5
2007م	3,195,408	1,463,122	377	29,823	574.628	52335.6
2008م	3,058,942	1,115,573	540	38,339	684.517	726840
2009م	2609	1195	1638	2492	859	9691
2010م	2,348.7	1,225.3	2365	2,037.0	967.6	82566
2011م	2,323.4	889.0	1892	1,789.2	1,062.9	7956.5
2012م	1771	1237	2363	1957	797	9230
2013م	1713	936	2372	1843	912	9918
2014م	1,543.3	706.6	2,247.8	1,613.0	923.1	7033.7
2015م	1,649.7	910,6	2,132.9	1,941.3	929.0	7563.5
2016م	1,613.3	915.5	1,775.4	1,749.6	869.1	6922.9

المصدر :التقارير السنوية لبنك الســودان المركــزي1997 –

[1] - عزالدين ادم ذوالنون، خالد حسن البيلي ، مصدر سبق ذكره ،ص13 .

حجم الواردات السودانية في زيادة مستمرة خلال الفترة1997–1999م حيث ارتفعت من 1664.3 جنيه،عام1997م إلى (19064247) جنيه في عام 1999م. ويعزى ذلك إلى التوسع الاستثمارات في مجال البترول. حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي77.5%، خلال هذه الفترة. وفى العام 1998م سجلت الواردات السودانية زيادة كبيرة بلغت حوالي (4133746) ألف جنيه. وفي العام 1999م حدث انخفاض ملحوظ في الواردات وبلغ حوالي (19064247) ألف جنيه. ويعزى ذلك إلى الاكتفاء الذاتي من المواد البترولية ومشتقاتها، والفترة من 2000–2008م شهدت ارتفاعا كبيراً في حجم الاستيراد. وفي العام 2009م انخفضت قيمة الواردات إلى19064247 ألف جنيه. وفي الفترة 2011–2015م زاد حجم الواردات السودانية بصورة واضحة حيث ارتفعت من (257682239)عام2011م إلى (508311944) عام 2016م ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وتدهور أوضاع الاقتصاد السوداني خاصة القطاع الإنتاجي.

جدول (10)الواردات السودانية ومعدل نموها في الفترة من 1997-2016م (ألف جنيه)

العام	الواردات	معدل نمو الواردات %	العام	الواردات	معدل نمو الواردات %
1997م	2573221	%93.9	2007م	19254382	%0.7
1998م	4133746	%152	2008م	25930776	%34.7
1999م	3942447	%-4.8	2009م	19064247	%-26.5
2000م	4261840	%8.1	2010م	28311168	%48.5
2001م	5064689	%18.3	2011م	26768239	%-8.9
2002م	6046458	%19.4	2012م	25182511	%-2.3
2003م	7552848	%24.9	2013م	40443189	%60.6
2004م	10204753	%35.1	2014م	47231847	%16.8
2005م	16982709	%66.4	2015م	50831194	%7.6
2006م	19111890	%12.5	2016م	8,323,4	%12.5

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

الميزان التجاري1997 – 2016م.

ظل الميزان التجاري السوداني يسجل عجزًا مستمرًا طيلة الفترة 1997–2016م عدا سنوات (2011،2010،2008،2007،2001،2000م)، والتي سجل فيها فائضًا تراوح بين(104– 2318 مليون) دولار، ويرجع عجز الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة إلى انخفاض قيمة الصادرات قبل ظهور البترول في الفترة1997– 1999 م وإلى زيادة الواردات بشكلٍ واضح بعد ظهور البترول والذهب خلال الفترة 2000–2013م، وإلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية المتخذة من قبل الدولة.وحتى السنوات التي أظهر فيها الميزان التجاري فائضًا طفيفًا فإن ذلك لا يتوافق مع حجم السودان وموارده وثرواته البشرية والطبيعية، والجدول التالي (11) يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة1997– 2016 م.

جدول رقم (11) تطور الميزان التجاري للسودان خلال الفترة1997 – 2016م (بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1997م	685	1663	978 (-)
1998م	682	1997	1315 (-)
1999م	780	1415	635 (-)
2000م	1807	1553	254
2001م	1699	1585	114
2002م	1949	2446	497 (-)
2003م	2542	2882	340 (-)
2004م	3778	4075	297 (-)
2005م	4824	6757	1933 (-)
2006م	5656	8073	2417 (-)
2007م	8879	8775	104
2008م	11670	9352	2318
2009م	8257	9691	1434(-)
2010م	11404	10045	1359
2011م	9656	9236	420
2012م	4066	9230	5164 (-)
2013م	7086	9918	2832 (-)
2014م	4,454,0	9,211,3	4,757,3(-)
2015م	3,169,0	9,509,1	6,349,1(-)
2016م	3,093,6	8,323,4	5,229,8(-)

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي1997 – 2016 م.

يتضح ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 4,757,3 مليون دولار في عام 2014م إلي 6,339,7 دولار عام 2015م بمعدل 33% ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الصادرات الناتج عن انخفاض

قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية وارتفاع قيمة الواردات ويتضح انخفاض العجز في الميزان التجاري من 6,340,1 مليون دولار خلال عام 2015م إلى 5,229,8مليون دولار خلال العام 2016 م بمعدل 17,5% ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الواردات بمعدل 12,5%.

يشير هيكل صادرات وواردات السودان خلال الفترة1997 – 2016م، أن مستقبل السودان الاقتصادي ينبغي أن يرتكز بشكلٍ أساسي على التوسع في الإنتاج الزراعي والحيواني، وعلى التوسع في التصنيع الغذائي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية .والمرحلة المقبلة تتطلب توظيف قدر من عائدات النفط والذهب للإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي والحيواني، والتوسع في مجالات البحث العلمي للنهوض بهذه القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة وأن جولة أوروجواي استبعدت صناعة النفط والغاز من سريان أحكام المنظمة العالمية للتجارة، أي أن النفط والغاز لا يدخلان ضمن قائمة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية . [1]

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل واقع السياسات الاقتصادية الكلية في السودان ، بالتالي السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقت في السودان منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى سياسات التحرير الاقتصادي حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي والذي يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الأول وذلك عبر حزمتين من السياسات ، الحزمة الأولى تتمثل في السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي ،والحزمة الثانية من السياسات فهي مما يمكن وصفها بسياسات جانب العرض والتي هدفت لزيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الإصلاحات المؤسسية ،

عند الحديث عن السياسات الاقتصادية لابد من إبراز دور السياسة النقدية من خلال أهدافها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية ، فمن خلال تقييم الأداء النقدي نجد أن كمية النقود المتداولة تفوق معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهي من أهم الإختلالات التي صاحبت الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

أما السياسة المالية حققت خلال الفترة 1997–2000م نجاحاً متبايناً في تحقيق الأهداف والبرامج التي وضعت من اجلها ، و شهد عام2000 م دخول إيرادات النفط ضمن الإيرادات الذاتية ،

[1] - سليمان المنذري ، (1999) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، م ص ص216 –217.

وكذلك التوسع في الإنفاق العام وفقاً لموجهات الفترة التكميلية 2003-2006م، من جهة والاهتمام ببرامج البني التحتية بالإضافة إلى تبني الدولة برامج واسعة في المجال الاجتماعي ، كذلك الإنفاق سجل ارتفاعاً في هذه الفترة ولكنه لم يتجاوز الإيرادات ويعزى ذلك إلى التقيد بمعدل أقل من الزيادة في الإنفاق. وبالتالي ارتفعت نسبة الإنفاق إلى الناتج وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج وكذلك نسبة العجز إلى الإنفاق نتيجة لخروج عائدات النفط وقلة الإنتاج والإنتاجية، أما في العام 2014 م ارتفع الإنفاق العام إلى55.632 ألف جنيه وفي المقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مما قلل من نسبة الإنفاق إلى الناتج والسنوات اللاحقة 2015، 2016م شهدت زيادة كبيرة جدا في الإنفاق مع قصور في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في مجال السياسة التجارية سعت الدولة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فحققا أفضل معدل نمو خلال الفترة 2000-2007م، ثم بدأت مرحلة تراجع فيهما بسبب الأزمة المالية 2008م، وانفصال دولة جنوب السودان 2011م وخروج عائدات البترول.

الفصل الرابع
الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م

المبحث الأول: مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1997–2016م.

المبحث الثاني: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1997–2016م.

المبحث الثالث: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1997–2016م.

المبحث الرابع : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1997–2016م.

الفصل الرابـــع

الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م

مقدمة:

الناتج المحلي الاجمالي يلخص النشاطات الاقتصـــادية التـــي قـــام بهـــا المجتمـــع خـــلال فتـــرة زمنية معينة بالتـــالي يمكـــن اســـتخدامه كمقيـــاس لمســـتوى المعيشـــة وايضـــاً كمقيـــاس لمســـيوى رفاهية المجتمع ، معظم الدول تسعى ألى تحقيق معدلات نمـــو مرتفعـــة فـــي هـــذا المؤشـــر المهـــم عبر الاهتمام بالقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمـــالي، ويتنـــاول هـــذا الفصـــل مكوانـــت النـــاتج المحلي الاجمالي في السودان واداء القطاعات الانتاجية ومعدلات نموه ونصيب الفرد منه .

المبحث الأول: مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان1997-2017م.

يعتبر السودان من الأقطار الشاســـعة والغنيـــة بـــالموارد الطبيعيـــة كالأراضـــي الزراعيـــة الخصبة ، الثروة الحيوانية والمعدنية ،الغابات،الثـــروة الســـمكية والميـــاه الـــوفيرة ،يعتمـــد الســـودان اعتمادا رئيسياً على الزراعة حيث80% من نشاط الســـكان إضـــافة للصـــناعة خاصـــة الصـــناعات التي تعتمد على الزراعة حتى النصـــف الثـــاني مـــن2008م ازدهـــر الاقتصـــاد الســـوداني علـــى خلفية الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أســـعار الـــنفط والتـــدفقات الكبيـــرة مـــن الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر .سجل نمو الناتج المحلي الإجمـــالي أكثـــر مـــن10% ســـنويا فـــي عـــامي2002-2007 م من عام 1997م حتى ألان . وقد تم التعامـــل مـــع الســـودان فـــي صـــندوق النقـــد الـــدولي لتنفيـــذ إصلاحات الاقتصاد الكلي بما في ذلك محكوم لسعر الصرف .

بدأ السودان تصدير النفط الخام في الربـــع الأخيـــر مـــن عـــام1999م. الإنتـــاج الزراعـــي لا يزال مهما لأنه يوظف80% من عائداته نسبة للصراع في دارفـــور بعـــد عقـــدين مـــن الحـــرب الأهلية في لجنوب قبل الانفصال كدولة لهـــا ســـيادتها .ممـــا ســـبب عـــدم وجـــود البنيـــة التحتيـــة الأساسية في مناطق واسعة . والاعتماد من قبل كثيـــر مـــن الســـكان علـــى زراعـــة حـــد الكفـــاف تضمن إلى الكثير من السكان البقاء في أو تحت خط الفقـــر لســـنوات علـــى الـــرغم مـــن الارتفـــاع السريع في معدل نصيب الفرد من الدخل . فـــي ينـــاير أدخلـــت الحكومـــة عملـــة جديـــدة والجنيـــه السوداني على أساس سعر الصرف الأولى1.00 دولار يساوي 2 جنبه سوداني.

نجد الاقتصاد يقسم إلى عدة قطاعات يتم تناول القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، القطاع الخدمي لمعرفة حجم الإنتاج المحلي بالأسعار الثابتة ([1])

أولا : قطاع الزراعة :

تشكل الزراعة من أهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان وذلك لنمو أكثر من61% من السكان العاملين بها. ويعتبر السودان واحد من ثلاث بلدان في القارة الأفريقية من حيث المساحة وواحد من أهم بلدان العالم تتوفر فيها المياه والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. بما يقارب ثلث إجمالي مساحته البالغة1.886.068كيلو متر مربع (728.215ميل مربع) مما يجعله "سلة غذاء العالم".قدرت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عام 1998م بحوالي900.16.000هكتار تعادل 8.41 مليون فدان منها حوالي9.1 مليون هكتار و4.7 مليون فدان من الأراضي المروية خاصة على ضفاف النيل والأنهار الأخرى في شمال البلاد .[(2)] ومنتجات هذا القطاع تمثل نسبة كبيرة من السلع المصدرة حيث يلعب دوراً أساسيا في قطاع الاقتصاد القومي ، وهو يضم المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية ، قطاع الغابات ، ويلاحظ انه يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة المساهمة حوالي 37.74% بالإضافة إلى أن هذا القطاع يعتبر مصدر للمواد الأولية للقطاعات الأخرى ، عليه يجب إتباع توسيع هيكل الصادرات الزراعية للحصول على النقد الأجنبي . وينقسم القطاع الزراعي إلي القطاع المروى والمطري والآلي والمطري التقليدي وكلاهما يقوم بإنتاج المحاصيل الاستهلاكية والنقدية سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير.

تمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني ومعظم الصادرات السودانية تتكون من المنتجات الزراعة مثل القطن ، الصمغ العربي ، الحبوب الزيتية واللحوم . بالإضافة للخضروات والفواكه التي تصدر للدول الأفريقية والعربية ، وتتوفر في السودان حوالي 84 مليون هكتار تم استغلال 18مليون هكتار منها وتتميز بالخصوبة وقلة العوائق الطبيعية

[1] عبدالله علي احمد ، (1994) الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة، مجلة المصرفي ، الخرطوم ، بنك السودان المركزي ، العدد الثاني والخمسون ، يونيو 2009م ، ص138.

[2] – سليمان سيد احمد السيد،(1999م) الزراعة وتحديات العولمة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والغابات ، الخرطوم ، ص12.

ووفرة مياه الري من انهار وأودية وأمطار إلى جانب المناخ المتنوع ، مع وجود الأيدي العاملة .

وتساهم الزراعة بنحو34% من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتقدير منظمة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية يتمتع السودان بحوالي46% من إجمالي بالأراضي الصالحة للزراعة البالغة مساحتها471 مليون فدان تقريباً، مقابل20% في الجزائر و18% في المغرب و10% العراق [1] **المحاصيل النقدية :**

أ/ القطن : يمثل أهم المحاصيل النقدية ، على القطاع المروي ، يوجد في منطقة الجزيرة بين النيل الأبيض والأزرق ، وينمو القطن متوسط التيلة وطويل التيلة في المناطق المروية ، أما بالنسبة لقصير التيلة يتواجد في المناطق المطرية. ويمتلك السودان ميزة نسبية في إنتاجه فهو يساهم بحوالي 24.74% من جملة الصادرات ويتم تسويقه من خلال الشركة السودانية للاقطان المحدودة ، وتعتبر الصين وايطاليا من أكثر الدول المستوردة له، ويرجع التدهور في العائدات التصديرية من الصين أنها أصبحت تصدره منذ بداية التسعينات. وقد تلاحظ تدهور صادرات القطن والسبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاجه، فقد زادت تكلفة مدخلاته مثل الوقود والأسمدة والمبيدات ، بالإضافة إلى زيادة المساحات الزراعية المزروعة بالقمح والذرة خصماً على مساحة القطن لمواجهة الاستهلاك المحلي، إضافة إلى نسب الضرائب العالية .

ب/ السمسم: يعتبر السودان من اكبر الدول المصدرة له ، ويأتي السمسم في المرتبة الثانية لباقي الدول ويعزى ذلك لانخفاض إنتاجية الدول الأخرى المنافسة مثل الصين والمكسيك . ويتمثل السمسم في ثلاث أنواع في السودان (الأبيض، الأحمر، المختلط) والسمسم الأبيض هو الأعلى سعراً ، أما الأنواع الأخرى فيتم استخدامها أساسا في استخراج الزيوت والامباز، وتبلغ نسبة مساهمته في المتوسط حوالي8.8% من جملة الصادرات الزراعية للدولة خلال الفترة ، ويتم استخدام كلاً من الطرق التقليدية والحديثة لإنتاجه ، ولكن المساحات التي تنتج بواسطة الطرق الحديثة هي الأكثر، أما المشاريع التقليدية فتتمركز في مناطق الوسط ، كردفان، دارفور، ومن اكبر الدول المصدرة له هي المملكة العربية السعودية ومصر. ([2])

[1] - سليمان سيد احمد السيد، الزراعة وتحديات العولمة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مصدر سابق ، ص13.
[2] -عبدالقادر احمد سعد ، سعد عبدالله سيد احمد ، (2009) التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، مطبعة البنك الزراعي السوداني ، الخرطوم ، ، ص22.

ج/ الفول السوداني: يعتبر الفول السوداني من أهم الحبوب الزيتية الرئيسية في العالم ، ويتم إنتاجه في السودان من خلال القطاع المروي والمطري ، ويساهم بحوالي 8.6% من جملة الصادرات السودانية ، فالنسبة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت أعلى مما عليه في النصف الثاني من الثمانينات وسنوات التسعينات ، وقد يرجع السبب الأساسي في ذلك هو لتقلص المساحة المزروعة منه .

د/ **الصمغ العربي :** يعتبر السودان من اكبر منتجي الصمغ العربي في العالم ، ويتم جمعه من شجر السنط يوجد في مناطق السافنا بغرب السودان ، ويقوم السودان بتصدير نوعين من الصمغ العربي هما صمغ الهشاب وصمغ الطلح ، والهشاب يعتبر من أجود الأنواع ويأخذ به كمقياس لجودة الأنواع الأخرى أما صمغ الطلح فهو اقل من حيث الجودة . تبلغ نسبته من الصادرات السودانية حوالي 16.9% وحديثاً قد تراجعت الصادرات السودانية منه بالنسبة للمتطلبات العالمية وذلك لانخفاض عدد أشجار الهشاب من جهة ، ولقلة الأمطار من جهة ، واستخدام مواطني تلك المناطق لهذه الأشجار كمصدر بديل للطاقة (الفحم) بالإضافة لأنه يتأثر بكميات الأمطار السنوية ، لذا يقل الإنتاج مما يؤثر سلباً على واردات البلاد من السلع الأجنبية ، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات العملات الأجنبية. لذا فقد ظلت الكميات المصدرة من الصمغ العربي ثابتة إلى حد كبير من عام2000م حتى عام2001م ، أما في عامي 2004و2005م وضح التأثير الايجابي للتمويل وزيادة الكميات منه وبالتالي زيادة الصادر إلى(38.000) طن عليه ارتفع العائد إلى(107.5) مليون دولار أمريكي. [1]

- **المحاصيل الاستهلاكية:**

المحاصيل الاستهلاكية الرئيسية في السودان هي : الذرة والدخن والقمح .

1/ الذرة : يعتبر من أهم المحاصيل الغذائية في السودان من حيث كمية الإنتاج ، ومن حيث إنه الغذاء الرئيسي لغالبية السكان ، ويعتمد الذرة اساساً على كميات الأمطار السنوية ، ولا يساهم الجزء المنتج منه بالري الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الإنتاج السنوي الكلي ، لذا فإنتاجه عادة بتذبذب زيادة ونقصاناً. يعني ذلك أن الاهتمام بزيادة إنتاج الذرة السنوي كانت واضحة في زيادة المساحات المزروعة ، لكن زيادة المساحات المزروعة وحدها لم تقود إلى زيادة الإنتاج في بعض السنوات

[1] - الصديق طلحة محمد رحمة ،(،2009) التمويل الإسلامي في السودان ،التحديات والرؤى المستقبلية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ص23.

وذلك لانخفاض الإنتاجية الناجمة في أكثر الأحيان عن دور في انخفاض الإنتاجية في بعض الأحيان ، ففي عام 1984/83م ، 90/ 1990م زادت المساحات المزروعة عما كانت عليه ولكن الإنتاج الكلي فيهما كان اقل مما كان في العامين الذين سبقاهما . [1]

2/ **الدخن :** يأتي الدخن في المرتبة من حيث الأهمية كمحصول غذائي بعد الذرة وينمو بصفة رئيسية في القطاعات المطرية ، لذا فإنتاجه متغيراً ومتذبذباً ايضآ بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة بصفة أساسية في شح الأمطار . وخلال الفترة 1979/78– 1996/95م تراوحت المساحات المزروعة دخناً بين (2320) ألف فدان عام 1980/79م ، (10070) ألف فدان في عام 1995/94م ، ولكن طوال هذه الفترة تباينت المساحات المزروعة من عام لعام أخر ولم تكن ثابتة ، ولكن اتجاه التوسع المستمر في المساحات المزروعة دخناً كان سمة الأعوام الخمسة ما قبل الأخير لهذا المذكور.

3/ **القمح :** القمح يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، والمناطق الرئيسية التي يزرع بها في الولاية الشمالية ومشروع الجزيرة ، ويعتبر الغذاء الاستهلاكي في السودان لأنه يستخدم في عمل الخبز حيث يستخدم أكثر من البدائل الأخرى له كالذرة والدخن ، وذلك بسبب التطور الحضاري ومن جهة وزيادة متوسط نصيب الفرد من جهة أخرى مما يؤدي إلى خلق فجوة بين الكميات المستهلكة والمنتجة منه فأصبح استيراد القمح عبئاً على موارد الدولة من النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى ما لها من تأثيرات اجتماعية وسياسية لقد انخفض إنتاجه في السنوات الأخيرة وذلك لقلة المساحات المزروعة منه ، بالإضافة إلى ظهور الآفات الزراعية ، وقصر موسم الشتاء من جهة ثانية حيث انه محصول شتوي ، ولكن حديثاً اتجهت الدولة لزيادة المساحات المزروعة منه لأنه يعتبر من محاصيل الأمن الغذائي المهمة.

[1] - عثمان إبراهيم السيد ، (2002)الاقتصاد السوداني ، مطبعة العملة المحدودة ، الطبعة الثالثة ، الخرطوم، ص23.

الثروة الحيوانية :

يعتبر السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية وتقدر فيه أعداد حيوانات الغذاء(أبقار ، أغنام ، ماعز ، ابل) بحوالي 103 مليون رأس أبقار 7مليون رأس أغنام ، 33مليون رأس من الإبل ، إضافة ل4مليون رأس من الفصيلة الخيلية و10 ألف طن للمصائد البحرية ، إلى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية ، وتتمتع المواشي (اللحوم السودانية بسمعة طيبة ، وفرضت نفسها في سوق الدول الصديقة مثل السعودية والخليج ، ومصر، ليبيا) .[1] يحتل السودان مكانه رائدة فهو من أغنى الدول العربية والأفريقية في مجال الثروة الحيوانية ، ويقوم بتصدير إعداد هائلة من الأبقار والأغنام والماعز والإبل . المناطق التي تنتشر فيها هذه الثروة في غرب وجنوب السودان ، ويعتمد بصفة أساسي على الظروف الطبيعية والمناخية ، ويعتمد توزيع أصناف الثروة على المناطق التي تعيش فيها حسب مقدرتها على تطبيع نفسها على للعيش في تلك المناطق مثلاً الأبقار في مناطق الأمطار ، والإبل في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .

قطاع الغابات :

يعتبر قطاع الغابات من الثروة الطبيعية للبلاد إذا أمكن استغلالها بصورة جيدة وتم السيطرة على تنظيم تربية وقطع الأشجار بالطريقة العلمية الصحيحة التي تمكن من الاستفادة من أجود الأنواع التي تناسب طبيعة البلاد ، فتجديد الثروة الشجرية بالأنواع المحسنة وتربيتها والحفاظ عليها من القطع الجائر والرعي من التنظيف لاستغلال أراضيها للزراعة ، أمر هام للمحافظة عليها ، ثم تحسين طرق الإنتاج ووسائله للاستفادة الكاملة من الثروة الغابية ، وتعتبر حيوانات الحياة البرية جزء من القطاع الغابي وتنتشر في معظم أنحاء القطر .

تنحصر منتجات الغابات الحالية في :

1- الصمغ العربي : ويعتبر من أجود الأنواع ويدر مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية

2/ الثروة الخشبية : وتتمثل في الأخشاب المصنعة (منشور، مضغوط ، ابلكاش ، وأخشاب المباني وحطب الحريق والفحم النباتي .)

[1] - عبد العزيز الزبير الطاهر(2002)،تمويل الثروة الحيوانية ، مجلة المصارف، اتحاد المصارف السوداني ، الخرطوم ، العدد الثاني ، أكتوبر ، ص7.

ثانياً : قطاع الصناعة :

يتميز السودان بعدد من الإمكانيات الطبيعية الهائلة فثرواته متنوعة حيث يتمتع بقاعدة زراعية عريضة بشقيها الحيواني بالإضافة إلى الثروات التعدينية ، فهذه الإمكانيات والمنتجات الأولية بدون الصناعة لا يمكن الاستفادة منها بصورة مثلى ، حيث يتم بالمعالجة الصناعية تحويل المنتجات الأولية إلي منتجات مصنعة ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة ، كذلك بالنسبة للثروات التعدينية لا يمكن الاستفادة منها بغير تصنيعها لتكون إضافة للاقتصاد الوطني [1] لذا فان القطاع الصناعي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد ، وعليه يمكن للصناعة أن تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المتوازنة وذلك بتوطين المشروعات الصناعة في مدن وأقاليم السودان المختلفة .

عليه تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لارتباط التنمية بالتقدم الصناعي والخدمات الحديثة المصاحبة له ، ويلاحظ أن الصناعة في السودان ، وقد ظلت مساهمة الجزء التقليدي حتى منتصف الستينات يفوق مساهمة قطاع الصناعة الحديثة الذي أصبح يتزايد بصورة مضطردة وكبيرة . وقد حتمت العديد من العوامل دخول الدولة كمستثمر في مجال الصناعة في البلاد، ويمكن إيجاز النقاط التالية منها:

1/ عدم إمكانية الاعتماد على المدخرات الخاصة المحلية الضعيفة في ظل دولة نامية كالسودان لتمويل صناعة حديثة ومتطورة وواسعة تلعب دوراً كبيراً في تنمية البلاد.

2/ دخول القطاع العام كمستثمر في مجال الصناعة يمكن من توجيه التطور الصناعي حسب تصور الدولة وسياستها لتنمية صناعات معينة.

3/ ضخامة حجم الاستثمارات الضرورية لبعض الصناعات يفوق مقدرة المستثمرين في القطاع الخاص

[1] - عبدالله علي احمد ،(2009) الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994، مجلة المصرفي ، الخرطوم ، بنك السودان المركزي ، العدد الثاني والخمسون .

4/ هنالك بعض الصناعات الضرورية لتطوير الصناعة والتي قد لا يجد القطـــاع الخـــاص حـــافزاً للاستثمار فيها نسبة لانخفاض عائد رأس المال منها، فلا مناص إذن من أن ينشـــئها القطـــاع العـــام

مقدرة القطاع العام في إقامة وحدات صناعية كبرى يمكن من استجلاب الخبرات الفنية الضرورية للتطور الصناعي في البلاد وتنتشر بالتالي الخبرة الفنية في هذا المجال كمجـــال صـــناعة الســـكر فـــي السودان . [1] التنمية الصناعية في السودان محدودة تتكون من المناطق التي تقع شمال الخرطوم ، وفـــي السنوات الأخيرة تم إنشاء مجمع جياد الصناعي في ولاية الجزيرة وهو عبارة مصنع لتجميع الســـيارات الصغيرة والشاحنات وبعض المعدات العسكرية الثقيلة مثل ناقلات الجنود المدرعة ، وكذلك دبابـــة قتـــال رئيسية .

تتركز الصناعات في السودان في الصناعات التحويلية والتي تعتمد على المنتجات الزراعيـــة حيـــث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت حيث تبلغ كمية إنتاج الزيوت حـــوالي 3مليـــون طـــن وتتعامل مع زيوت بذرة القطن وعباد الشمس والفول السوداني والسمسم بالإضافة للصناعات التحويليـــة الأخرى مثل صناعة الايثانول في مصنع سكر كنانة .

ويعتبر السودان أول دولة عربية منتجة للايثانول ، وقد بلغ إنتاجه حوالي 30 مليون لتـــر عـــام 2011م غطى الطلب المحلي وقد تم تصدير جزء من إلى الاتحاد الأوروبي والدول العربيـــة . ويعتبـــر السودان ثاني اكبر منتج للايثانول في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا . كما انتعشت في السودان عدة صناعات خفيفة وثقيلة مثل صناعة تجميع السيارات بمصنع جياد بولاية الجزيرة وصناعة الطائرات فـــي منطقـــة كرري وصناعة الحديد والصلب وكثير من الصناعات الخفيفة الأخرى.

ثالثاً: قطاع الخدمات : يعتبر قطاع الخدمات في السودان قطاع عريض نسبياً ويساهم بحوالي 54.71% في المتوسط من ال(gdp) ويمثل قطاع النقل والتجارة مركز الصدارة في هذا القطاع

1/ قطاع النقل : يمثل قطاع النقل ركناً هاماً للبنية الأساسية في الاقتصاد فهو يساعد قطاعـــات الإنتـــاج لتقوم بدورها بسهولة ويهيئ لقطاعات الاستهلاك والخدمات للحصول على احتياجاتهـــا مـــن القطاعـــات الأخرى بصورة مستمرة ، فكل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام وتـــنقلات المـــواطنين تمـــر جميعا بقناة النقل ، فهو عنصر أساسي من عناصر الاقتصاد القومي فاهتمام الدولة بتطـــويره وتقدمـــه لا

[1] - عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص14.

يأتي بمعزل عن بنية أساسية تهيئ المناخ وتوفر الاحتياجات لقطاع الإنتاج وتقوم بتوزيع المنتجات إلى مناطق الاستهلاك الداخلية ، ومخارج الأسواق الأجنبية ، انطلاقاً من هذا المفهوم وجد هذا القطاع اهتماماً كبيراً في خطط وبرامج التنمية المختلفة في السودان . ويشمل هذا القطاع هيئة السكة حديد ، وهيئة الموانئ البحرية ، هيئة الطيران المدني ، وتقوم الدولة بتنفيذ برامج الطرق والجسور وفق نهج تخطيطي لبناء شبكة طرق شاملة لتسهم في مقابلة الاحتياجات والمتطلبات التنموية ، كما تم تشجيع القطاع الخاص للاستثمار عبر وسائل التمويل الحديثة مثل البناء والتشغيل ونقل الملكية بانوا عها المختلفة .

2/ **قطاع التجارة :** تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية لما لها من أثار على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما أن استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج وتصدير بعض السلع يساعد على الاستفادة من الموارد المحدودة بصورة أفضل. تتبني تجارة السودان الخارجية على نتائج صادراتها التي تتكون اساساً من منتجات المواد الأولية أو المنتجات الصناعية والمعدات والآلات ووسائل النقل ومن المواد الخام والكيماويات ، وتبين ميزانية الصادرات مع الواردات السنوية الموقف في صورة الميزان التجاري الذي يعكس موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة ، وتنعكس نتيجة هذه الموازنة إيجابا وسلباً على كمية حصيلة البلاد من العملات الأجنبية مقارنة مع كمية مصروفاتها على الواردات منها ، وبما أن منتجات السودان الزراعية التي تتوجه إلى الأسواق العالمية لا يمكن التحكم فيها فان موقف الميزان التجاري يكون عرضة للتقلبات وتنعكس أثار هذه التقلبات على نشاطات البلاد التنموية بصورة تؤثر على مسار العديد من المشروعات بظهور اختناقات عديدة نتيجة لصعوبة الحصول على احتياجاتها من المعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار من الأسواق العالمية .[1]

تتبني السياسة التنموية على توجيه فوائض المنتجات المحلية من الاستهلاك المحلي إلى الأسواق العالمية للحصول على قدر من العملات الأجنبية لشراء احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لمقابلة احتياجات التنمية الجديدة وتشغيل المشروعات القائمة ، ومنذ عقد التسعينيات شهد هيكل الصادرات تحولاً واضحاً خاصة في نهايته حيث تبدلت أوزان السلع الزراعية والتقليدية ومساهمتها خاصة صادرات القطن ، وجاء التغير الأوضح عام 1999م هو العام

[1] - أمين عثمان الأمين ،(2005) التمويل الصناعي الواقع والتحديات ، مجلة المصرفي ، العدد الرابع ، الخرطوم ، يناير ، ص12.

الذي بدأ فيه تصدير البترول السوداني ، عليه أصبحت الصادرات الزراعية والتي كانت المرتكز الأساسي للصادرات السودانية تسجل تراجعاً حيث هبطت مساهماتها في عام 1995م من حوالي 74.4% من إجمالي عائدات الصادرات إلى حوالي 1.15% أما صادرات النفط فقط أصبحت تشكل نسبة عالية من إجمالي عائد الصادر حيث ارتفعت مساهماتها من 35.4% في عام 1999م إلى77.8% عام 2000م و81% عام 2001م إلى77.5% عام2002م و80.5% عام 2003م ثم إلى82.1% عام 2004م بالمقارنة وصل عائد الصادرات النفطية إلى أكثر من سبعة أضعاف عائد الصادرات الزراعية عائد الصادرات الزراعية عام 2004م ومن ناحية أخرى هبطت نسبة صادرات القطن إلى 2.6% فقط من إجمالي الصادرات عام 2004م بينما كانت تشكل 47.4% من إجمالي الصادرات في 1995م وعائد صادر السمسم 4.7% بينما كانت تشكل 12% مما يعني تدهور واضح للسلع التي كانت تحتل مركز الصدارة في قائمة صادرات السلع السودانية .

رابعاً : قطاع الطاقة – البترول

بدأ تصدير البترول في أغسطس عام 1999م وتم استيعابه في جانب الإيرادات غير الضريبية ، وقد تم اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية في تحديد سقف لسعر برميل الصادر الذي يورد للموازنة العامة ، وما يزيد عن ذلك يورد في حساب خاص يسمى تركيز إيرادات البترول . وقد زادت حصيلة صادرات البترول الخام من (1396.5) مليون دولار عام 2002م إلى (1376.0) مليون عام 2003 أي بنسبة 38.5% ، وقد تم دخول عدد من الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال منها على سبيل المثال الشركة الوطنية الصينية للبترول ، شركة بترو ناس الماليزية ، شركة استيت الكندية .

المبحث الثاني:أداء القطاعات الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي1997- 2016م

تحليل أداء القطاعات الإنتاجية المتمثلة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997–2016م والجدول رقم (13)، يُوضح تطور أداء هذه القطاعات.

أولاً : القطاع الزراعي:

جدول (12)القطاع الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 1997–2016م بملايين الجنيهات

العام	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج
1997م	7363265.8	%46.6
1998م	8698545.2	%39.6
1999م	9929904.7	%37.7
2000م	12066579.0	%35.7
2001م	14547947.0	%35.8
2002م	17986261.0	%37.7
2003م	21411031.0	%38.4
2004م	23369447.0	%34.0
2005م	28454698.0	%33.2
2006م	31276590.0	%31.8
2007م	42742974.0	%35.7
2008م	49032424.0	%36.5
2009م	44970895.7	%32.3
2010م	54464952.6	%33.9
2011م	58221327.4	%31.4
2012م	76262263.7	%36.5
2013م	92990282.5	%33.0
2014م	150113.4	%31.9
2015م	183150.3	%31.4
2016م	218.878.9	%31.5

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء1997–2016م.

ويلاحظ من الجدول(12) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بداية التسعينيات كانت منخفضة مقارنةً بالقطاع الخدمي، بلغت حوالي33.9% في المتوسط، يلاحظ أن هذا القطاع أخذ المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمي ويرجع ذلك إلى قلة هطول الأمطار مما أدي إلى قلة إنتاجية القطاع ألزارعي في كل من القطاع المطري الآلي والتقليدي. خلال الفترة من 1997م–2003م حدثت طفرة في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي45.9% ويرجع ذلك لزيادة هطول الأمطار واستقرار الأحوال المناخية وتوفر مدخلات الإنتاج. وفى الفترة من 2004م –2016م سجل القطاع الزراعي انخفاضا مستمراً في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي

الإجمالي في عامي 2004م و2006م وهي بلغت حوالي34.2% ثم تناقصت هذه النسبة إلى أن وصلت 31.5% في عام 2016م ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مما أدى إلى توقف الإنتاج الزراعي في معظم تلك الولايات وكذلك انفصال جنوب السودان أدى إلى تقليل المساحات الزراعية والأيدي العاملة.

ثانياً: القطاع الصناعي:

جدول (13) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 1997-2016م بملايين الجنيهات.

العام	مساهمة القطاع الصناعي	نسبة مساهمة قطاع الصناعة
1997م	1773960.6	%15.10
1998م	3525450.8	%17.8
1999م	3947734.3	%16.6
2000م	26558099	%22.3
2001م	32933469	%23.0
2002م	59706200	%25.0
2003م	45362623	%22.7
2004م	38247605	%25.0
2005م	18735295	%23.9
2006م	113491677.4	%24.1
2007م	31551382.8	%28.7
2008م	38224248.8	%29.0
2009م	34427146.2	%27.9
2010م	36151343.4	%22.5
2011م	46810904279	%27.3
2012م	39779937959	%18.10
2013م	63558625.47	%20.9
2014م	97908.9	%20.8
2015م	117862.0	%20.1
2016م	142.702.5	%20.6

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 1997-2016م.

يلاحظ من الجدول (13): أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من1997م–1999م بلغت 15.8% في متوسط، شهد القطاع الصناعي توسعاً في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في والفترة من2000–2008م حيث بلغت نسبة مساهمته 26.8% في المتوسط ويعزى ذلك إلى دخول البترول من ضمن مكونات هذا القطاع وجذب عدد من الاستثمارات الأجنبية، ويلاحظ في الفترة من2009م–2016م انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 20.6% في المتوسط. ويرجع ذلك الانخفاض إلى تداعيات الأزمة العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة المستخدمة في هذا القطاع بالإضافة إلى انفصال الجنوب الذي خلّف العديد من الآثار الاقتصادية، التي انعكست في صورة ارتفاعات مستمرة في معدلات التضخم بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي الذي يدعم القطاع الصناعي.

ثالثا: قطاع الخدمات:

جدول (14) نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي 1997–2016م بملايين الجنيهات

العام	القطاع الخدمي	مساهمة قطاع الخدمات
1997م	6214715.2	%38.2
1998م	8948681.3	%42.6
1999م	12184464.9	%45.7
2000م	14357377	%42.5
2001م	167702291	%41.2
2002م	18155.300	%38.0
2003م	21748445	%39.0
2004م	28739271	%41.8
2005م	36141858	%42.9
2006م	41827216.8	%42.6
2007م	42637427	%35.6
2008م	46982336	%34.8
2009م	56791730.4	%40.7
2010م	66375160.5	%43.6
2011م	76155464.5	%41.3
2012م	99458663.	%45.10
2013م	13933975.82	%46.1
2014م	223273.2	%47.3
2015م	281925.1	%48.5
2016م	331.933.2	%47.9

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 1997–2016م.

يلاحظ من الجدول (14): أن نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997 –1999م بلغت حوالي 45.0% في المتوسط ، كما يلاحظ هذا القطاع أخذ المرتبة الأولى من بين القطاعات الأخرى ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم أدت إلى لجو المستثمرين إلى الاستثمار في هذا القطاع بدلا من القطاعات الأخرى ، أما في الفترة الممتدة من 1998–2008م يلاحظ هنالك انخفاض في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت هذه النسبة إلى 32.8% في المتوسط وهذا القطاع أخذ المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي، وأما الفترة من 2009–2016م يلاحظ هنالك طفرة حدثت في نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت في المتوسط حوالي 50.6% يعزى ذلك إلى انفصال جنوب السودان وذهاب النفط إلى الجنوب السودان مما أدى إلى عجز في الموازنة وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار سعر الصرف وبالتالي تخوف المستثمرين من القطاعات الأخرى والولوج إلى المضاربات و الاستثمار في هذا القطاع.

المبحث الثالث: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السودان خلال الفترة 1997–2016م

تعتمد نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة – والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائداً الضرائب على المنتجات و ناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات . وهو يحسب دون عمل أي إستقطاعات لإستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها.

شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث إنخفض معدل النمو من 8,2% في عام l2010م إلى 0,0% في عام 2011م ويرجع ذلك إلى تأثر السودان بإنفصال دولة جنوب السودان منه ، ثم بدأ يتأرجح ما بين الزيادة والنقصان حتى عام 2016م.

يستعرض هذا المبحث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997–2016، كما هو موضح في الجدول (15).

- **معــدل نـــمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة :**

جدول رقم (15) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1997 - 2016م بملايين الجنيهات

السنة	الناتج المحلى الإجمالي بالاسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالاسعار الثابتة
1997م	12000.0	%9.0
1998م	13000.0	%8.3
1999م	13000.5	%0.00
2000م	14000.7	%7.6
2001م	16000.3	%14.2
2002م	17000.2	%6.2
2003م	18000.3	%5.8
2004م	19000.3	%5.5
2005م	20000.3	%5.2
2006م	21000.7	%5.0
2007م	22000.9	%4.7
2008م	23000.8	%4.5
2009م	24000.9	%4.3
2010م	26000.5	%8.3
2011م	26000.6	%0.00
2012م	27000.0	%3.8
2013م	280690	%9.3
2014م	290411	%3.4
2015م	304659	%4.9
2016م	346200	%4.9

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير مختلفة للفترة 1997 –2016 م.

1/ حققت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 1997–1998م (9.0%) (8.3%) على التوالي ويعزى ذلك إلى تحسن الظروف الطبيعية والمناخية واستقرار

هطول الأمطار.أما العام1999م لم يحقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي أي نسبة بل كان (0.0%) ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتجهيزات في قطاع النفط في تلك الفترة وإهمال القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

2/ أظهرت بيانات الفترة 2000–2007م استقراراً وتحسناً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع معدل نمو الناتج من7.6% في عام 2000م إلى14.2% في عام2001م، وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2002–2007م 4.4% ويعزى ذلك إلى دخول البترول من ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

3/ وفي عامي2008 و2009 شهد معدل نمو الناتج المحلي تراجعاً حيث بلغ(4.5%) في عام 2008م و(4.3%) في عام 2009م ويعزى ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول نتيجة لتداعيات هذه الأزمة والتراجع في القطاعات الاقتصادية الغير بترولية والتي صاحبها كثير من التدهور. [1]

4/ أخذت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في التراجع من الفترة 2011– 2016م حيث حققت هذه الفترة معدلات نمو متدنية، حيث بلغ معدل نمو الناتج في عام 2011م (0.00%) و(3.4%) في عام 2014م و (4.9%) في عام 2015م. ويعزى هذا التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى تأثير انفصال جنوب السودان وأثار الحروب التي ظهرت في بعض الولايات (دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان).

5/ في العام 2015م ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 2.7% في عام 2014م إلى4.9%في عام 2014م نتيجة لارتفاع نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من سالب 4.1% في عام 2014م إلى2.8% وفي عام2015م وارتفع معدل نمو قطاع الخدمات من 3.6% في عام 2014م إلى6.3% في عام2015م، أما القطاع الصناعي فقد انخفض نموه من 15.1% في عام 2014م إلى 4.5% في عام 2015م وذلك لانخفاض معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وتتضمن النفط من سالب 6.6% في عام 2014م إلى سالب 15.5% في عام 2015م ، والتعدين والمحالج من 11.4% في عام 2014 م إلى سالب 12.4% في عام 2015م

[1] - التقارير السنوي لبنك السودان 1997-2016م.

والصناعات التحويلية واليدوية من 13.8% في عام 2014م إلى 5.8% في عام 2015م ويعزى ذلك لانخفاض إنتاج معظم الصناعات التحويلية في عام 2015 م.

6/ في العام2016م ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.3% في عام2015م إلى4.9% عام2016م نتيجة لارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي من3.2% عام 2015م إلى3.3% عام2016م وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات من 4.5% في عام 2015م إلى5.2% في عام 2016م بينما ظل معدل نمو القطاع الزراعي ثانيا في معدل 5.5% للعاملين 2015–2016م .(1)

المبحث الرابع : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة في الفترة من 1997-2016م :

مقدمة

نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يسمى أيضا معدل الدخل الفردي ، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثره الإجتماعي . ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. لذلك هو يقيس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد ، وهو كذلك لقياس الرفاه الإجتماعي لمواطني الدولة .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لإجمالي الناتج في بلد يأخذ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويقسمة على عدد الاشخاص في البلاد ، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مفيداً بشكل خاص عند مقارنة بلد إلى أخر لأنه يظهر الأداء النسبي للبلدان ويشير إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الاقتصاد ويميل إلى عكس الزيادة في الإنتاجية.

مفهوم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات الرئيسية للاداء الاقتصادي للبلد ، يتم حسابه إما عن طريق إضافة الدخل السنوي لجميع المواطنين في سن العمل أو عن طريق إجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلاد خلال السنة ، ويتم إستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بعض الأحيان كمؤشر لمستوى المعيشة ، مع إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمستوى معيشة أعلى [2].

[1] - تقارير بنك السودان 1997-2016م

[2] - Trading – secrets. Guru. Google

جدول رقم (16) **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي** 1997 م ـ2016م **مليون جنيه**.

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	عدد السكان بالألف	نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج
1997م	12000.0	27627.0	0.41	%5.1
1998م	13000.0	29496.0	0.44	%7.3
1999م	13000.5	30326.0	0.42	%-4.5
2000م	14000.7	31081.0	0.45	%7.1
2001م	16000.3	31913.0	0.50	%11.1
2002م	17000.2	32769.0	0.51	%2.0
2003م	18000.3	33648.0	0.53	%3.9
2004م	19000.3	34512.0	0.55	%3.9
2005م	20000.3	35398.0	0.56	%1.8
2006م	21000.7	36307.0	0.57	%1.7
2007م	22000.9	37270.0	0.59	%3.5
2008م	23000.8	39154.0	0.58	%-1.6
2009م	24000.9	40522.0	0.59	%1.7
2010م	26000.5	42247.0	0.61	% 3.3
2011م	26000.6	33980.0	0.76	%24.5
2012م	27000.0	35060.0	0.77	%1.3
2013م	280690	36245.0	7.7	%90.0
2014م	290411	37045.0	7.8	%1.3
2015م	304659	38000	8.0	%2.5
2016م	346200	-	-	-

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير مختلفة للفترة 1997 -2016 م.

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، اتسم بالجمود خلال فترة الدراسة إذ تراوحت نسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (0.34) (0.51) و ويشير ذلك إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة 1997- 2016م، لم تسهم بصورة فاعلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى، وبالتالي شهدت هذه الفترة تدهوراً في المستوى المعيشي لمعظم شرائح المجتمع السوداني و يفسر ذلك عدم التوافق بين نمو الدخل القومي والنمو السكاني في البلاد.

سجلت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة1997-2016م معدلات نمو منخفضة وتراوحت بين (5.1) و(2.5) وكذلك حققت معدلات نمو سالبة في بعض الأعوام (4.5-) في 1999م و (1.6-) في عام 2008م ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية المتقلبة التي تؤدى إلي تذبذب وعدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نصيب الفرد منه ، وكذلك تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط

وكذلك تراجع الناتج المحلي الإجمالي، و تأثير الحروب الأهلية في دار فور و جنوب كردفان والنيل الأزرق في مساحات شاسعة من القطاع التقليدي بالإضافة إلى انفصال جنوب السودان وذهاب النفط إلى الدولة الوليدة، وتلك كل العوامل أثرت بصورة مباشرة في انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الاخري ذات العلاقة بالناتج ، وتتضح أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في كونه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة ، ويمكن استخدامه في وضع الخطط والسياسات الاقتصادية ، تطرقت الفصل إلى أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي سلبا وإيجابا، كما تم توضيح مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان والمتمثلة في قطاع الزراعة، والصناعة، الخدمات، مع توضيح مساهماتها في الناتج ومعدلات نموها.

كما تم تناول معدل نموالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997–2016م، وحققت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات نموا مرتفعاً خلال الفترة 1997–1998م، وأظهرت بيانات الفترة 2000–2007م استقراراً وتحسناً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى دخول البترول من ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وفي عامي 2008 و2009 شهد معدل نمو الناتج المحلي تراجعاً كبيرا ويعزى ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول نتيجة لتداعيات هذه الأزمة والتراجع في القطاعات الاقتصادية الغير بترولية والتي صاحبها كثير من التدهور، أخذت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في التراجع خلال الفترة 2011– 2016م.

كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،اتسم بالجمود خلال فترة الدراسة إذ تراوحت نسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (0.34) (0.51) و ويشير ذلك إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة 1997– 2016م، لم تسهم بصورة فاعلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي شهدت هذه الفترة تدهوراً في المستوى المعيشي لمعظم شرائح المجتمع السوداني.

[1] - تقارير بنك السودان 1997-2016م .

الفصل الخامس

منهجـــية التحليـــل وصياغة النمـــوذج

المبحـــث الأول: توصيف نموذج الدراسة

المبحـــث الثاني: طرق تقدير النموذج

المبحـــث الثالث: نتائج النموذج المقدر

المبحـــث الرابع: اختبار الفرضيات

الفصل الخامس

منهجية التحليل وصياغة النموذج

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التي تم الوصول إليها من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائيا" وإيجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي. حيث يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل على عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (ARDL) .أما المبحث الثاني يحتوى على أهم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراسة وذلك بغرض معرفة العوامل المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني.

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي في السودان عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة ، وهى تعني التعبير عن الظاهرة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهى تشتمل على الخطوات التالية

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

أولا": تحديد المتغيرات

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في:

*** المتغير التابع : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في السودان ، ويمثل مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً خلال فترة زمنية معينة ، عادة تكون سنة . وهو احد طرق قياس حجم الاقتصاد

*** المتغيرات المستقلة:**

وهى العوامل المؤثرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:

1/ الإنفاق الحكومي(G)..

يعتبر الإنفاق العام وسيلة لإشباع الحاجات العامة ، ومن ثم فقد احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة .فقد جعلت منه المدرسة التقليدية سبباً وحيداً يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل النفقات العامة ، ويمكن تعريف الإنفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام . ويتكون هيكل النفقات العامة في السودان بحسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية .

2/ عرض النقود(MS2).

ويقصد بها عرض النقود بمعناه الواسع والذي يشمل العملة لدى الجمهور + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل ، بالتالي زيادة عرض النقود الكبيرة تؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار بالتالي يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية .

3/ **الصادرات(EX).**

يقصد بها إجمالي الصادرات من السلع والخدمات إلى الدول الخارجية .

4/ الواردات (IM).ويقصد بها مجموعة السلع التي يستوردها السودان من الدول الخارجية .

5/ الضرائب(TAX).

ويقصد بها الإيرادات الضريبية وهي إجمالي المبالغ المتحصل عليها من قبل الحكومة من الضرائب بمختلف أنواعها .

ثانيا": الشكل الرياضي للنموذج :-

اتبع الباحث منهج الاقتصاد القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (السياسات الاقتصادية الكلية) والمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) معبرا" عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فأن النظرية الاقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وجاء بناء النموذج وفقاً لمعادلة الدخل القومي :

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديرها على النحو التالي .:-

$$(RGDP) = \beta O$$
$$-$$

حيث:

(RGDP): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى.

(MS) :عرض النقود.

(G): الإنفاق الحكومي.

(EXP) : الصادرات.

(IMP): الواردات.

(TAX): الضرائب.

β0 : الحد الثابت في النموذج

β1,β2,β3,β4,β5, معاملات الانحدار

ui: حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثا : الإشارات المسبقة للمعالم

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي:-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون موجبة ($\beta 0$) حيث يمثل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل عرض النقود ($\beta 1$) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وعرض النقود.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الإنفاق الحكومي($\beta 2$) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي والإنفاق الحكومي.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الصادرات ($\beta 3$) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الواردات($\beta 4$) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الوردات والناتج المحلي الإجمالي.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الضرائب($\beta 5$) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا" : بيانات الدراسة

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ،ولذلك فأن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة نسبيا" (1997–2016م) حتى تعكس نتائج واقعية و لضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة وتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء ،وبنك السودان.

خامسا": طرق اختبار بيانات النموذج

(1)/ اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية[1](اختبارات جذر الوحدة)

تستخدم اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطا" أساسيا من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنه إذا تحققت الشروط التالية:

1/ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2/ ثبات التباين عبر الزمن.

3/ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا" على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:.

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey–Fuller 1979).
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع(**Augmented Dickey–Fuller** 1981)
- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس– بيرون (Phillips and Perron , 1988)

[1]) د.طارق محمد الرشيد ، ا.سامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي.

وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداما" في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF) من خلال أجراء نموذج الانحدار الذاتي الموسع الذي يحتوى على عدد مناسب من حدود الإبطاء للسلسلة الزمنية .

ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1).

(2)/ اختبارات التكامل المشترك

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقره في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن [2]ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة ، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة .

وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسله زمنية على حدا وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية ، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا" ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل.

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن أشهر هذه الطرق:

- طريقة انجل – جرانجر(Engle-granger).

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، (2005) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولي ، ص67.

- طريقة (Johanson).
- اختبار الحدود

ويعتبر اختبار كل من جوهانسون واختبار الحدود من أهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في كل من النماذج البسيطة والمتعددة.

المبحث الثاني : طرق تقدير النموذج

تم الاعتماد في تقدير النموذج على منهجية (ARDL) والتي تعتبر من احدث الطرق القياسية و التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار في كل من الأجل القصير والأجل الطويل ، وتمتاز منهجية ARDL ل بالعديد من المزايا من أهمها:

1/ حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثلI(0)، وليس إي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)) أو رتبة أعلى.

2/ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أولا": البرامج المستخدمة في تحليل بيانات النموذج:

اعتمدت الدراسة بشكل اساسآ على برنامج التحليل الإحصائي والقياسي (Eviews9) ، ويعتبر برنامج Eviews من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل الإقتصادى وهو عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية. وتم تطويرها أصلا في أجهزة الحاسب الكبيرة التي تحتوي على برمجيات معالجة السلاسل الزمنية ، والأجهزة الحالية جاءت من معالجة السلاسل الزمنية الجزئي وقد ظهرت أول نسخة من هذا البرنامج عام 1981 وعلى الرغم من أن برنامج Eviews تم تطويره بواسطة الإقتصاديين وأن معظم تطبيقاته في الإقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقات الإنحدار ، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات وكذلك يعتبر من البرامج المفيدة في التحليل المالي وتحليل التكلفة

ثانياً :"الأساليب المستخدمة في تقييم نموذج الدراسة

بعد اختيار الأسلوب الأمثل في تقدير معالم النموذج ينبغي على الدراسة تقييم النتائج بناء على ثلاثة معايير وهى:

(أ)/ النظرية الاقتصادية

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير ، وتشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

(ب)/ تقييم النموذج طبقا" لمصادر النظرية الإحصائية :

يأتي دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقا" لما تقرره النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية تحديد مايلي :

- التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.
- استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث إنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).
- مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث استخدام كل من اختبار (F , T).

(ج)/تقييم التقديرات طبقا" للمعايير القياسية

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما أنها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات

المرغوب فيها،ووفقا" لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من مشاكل القياس التي تحد من تطبيق أحد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد والارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين وذلك على النحو التالي:

1/ مشكلة الارتباط الخطى المتعدد:

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى وعليه فأنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة.ويرى هيرى وديلون أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يزيد عن 80% فأن ذلك يعتبر دليلا" على وجود تعدد في المعاملات الخطية، ونخلص من ذلك أن وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متغير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزة. لهذا فأن الدراسة تعمل على التأكد من عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات التفسيرية في النموذج موضع الدراسة من خلال تقدير مصفوفة الارتباطات .

2/ مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

ويشير الارتباط الذاتي للبواقي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي (أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفى هذه الحالة تكون قيمه معامل الارتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر . ووجود مشكلة الارتباط الذاتي يخل بأحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى وهى تعنى أن خطا ما حادث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدى إلى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة.أي يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدى إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية . وللكشف عن هذه المشكلة سوف تعتمد الدراسة على اختبار ديربن – واتسون (D–W) حيث تشير قيمة الاختبار مايلي :

- إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (2) فأن معامل الارتباط الذاتي يساوى الصفر وبالتالي ينعدم الارتباط الذاتي للبواقي.

- إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (4) فأن معامل الارتباط الذاتي يكون (1-) وبالتالي يوجد ارتباط ذاتى سالب .
- إذا كانت قيمة الاختبار تساوى الصفر فأن معامل الارتباط الذاتي يساوى (1+) وبالتالي يكون هناك ارتباط ذاتي موجب.

3/ مشكلة اختلاف التباين

في تحليل الانحدار يتضح إن التباين للمتغير العشوائي مساوي لقيمة ثابتة أي أن هناك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوى التباين قيمة ثابتة وعليه نحصل على قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فأن المقدرات على الرغم من أنها تحتفظ بالخاصية الخطية وعدم التحيز إلا أنها سوف تفتقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا" . وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يتم الاعتماد على اختبار (Breusch-pagan codfrey) للكشف عن هذه المشكلة.

4/ فحص وتقدير النموذج القياسي المقترح

يحتوي هذا المبحث على نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوى على اختبارات جذور الوحدة (ديكي فوللر الموسع (ADF) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة ، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج . وذلك على النحو التالي :

5/ التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة :-

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات. وفيما يلي نتائج التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة.

جدول (17) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1997-2016).

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
1/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.445648	3.31	11.52	-1.96	2.90
2/ الإنفاق الحكومي	24930.91	23394.05	79989.90	1755.00	2.88
3/ عرض النقود	30873.02	33986.30	120800.1	1597.14	3.77
4/ الصادرات	13088.01	10696.53	33532.50	813.10	1.88
5/ الواردات	19610.45	15966.06	58331.30	2835.300	3.50
6/ الضرائب	10214.52	15089.24	47225.7	6.23	3.66

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views 2017

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

(1)/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

شكل (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997- 2016م

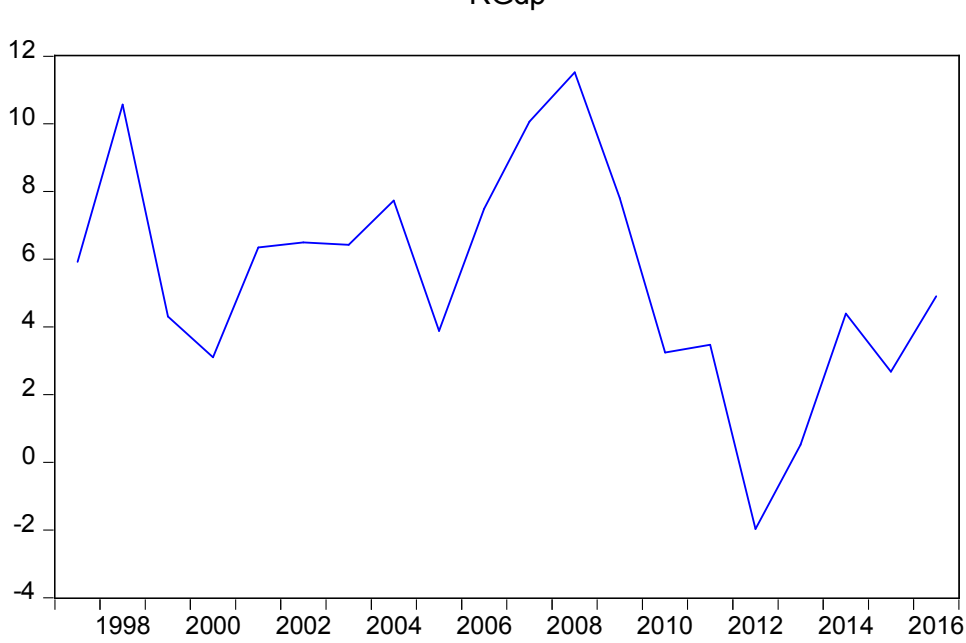

بلغ متوسط متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1997-2016) (5.44) مليون جنية بانحراف معياري (3.31) و بحد أعلى مقداره (11.52) مليون جنية وحد ادني مقداره (1.96-) مليون جنية ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير معدل نمو الناتج لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (2.90).

(2)/الإنفاق الحكومي

شكل (2) الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1997- 2016م.

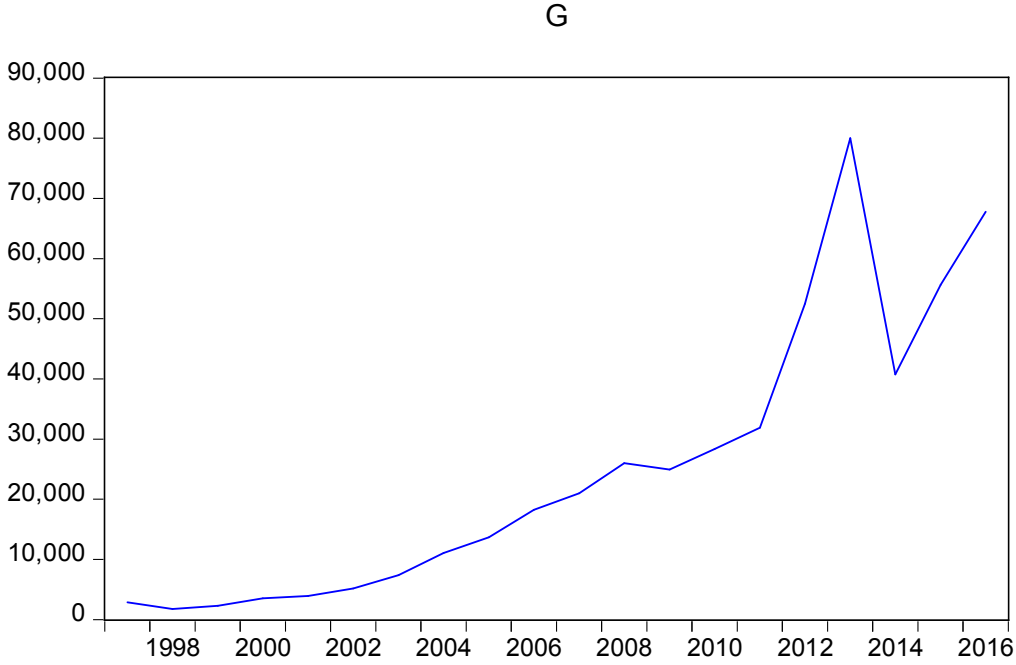

بلغ متوسط متغير الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1997-2016) (24930.91) مليون جنية بانحراف معياري (23394.05) و بحد أعلى مقداره (79989.90) وحد ادني مقداره (1755.00) ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الإنفاق الحكومي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (2.88).

(3)/عرض النقود

شكل (3) عرض النقود خلال الفترة 1997- 2016م.

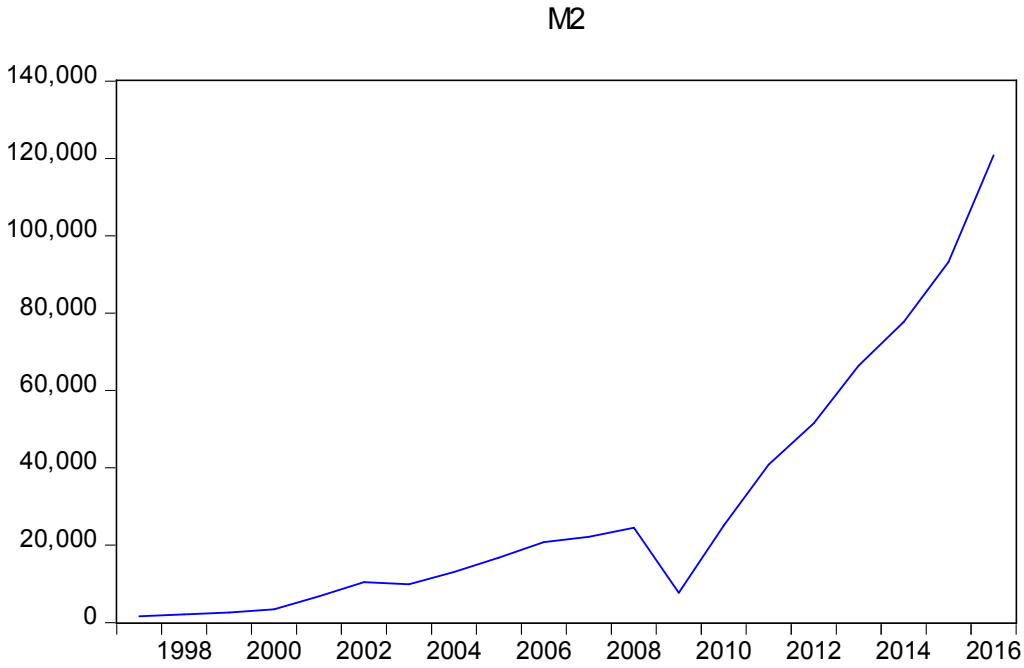

بلغ متوسط متغير عرض النقود خلال فترة الدراسة (1997-2016) (30873.02) بانحراف معياري (33986.30) و بحد أعلى مقداره (120800.0) وحد ادني مقداره (1597.14) ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير عرض النقود لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (3.77).

(4)/الصادرات

شكل (4) الصادرات خلال الفترة 1997- 2016م .

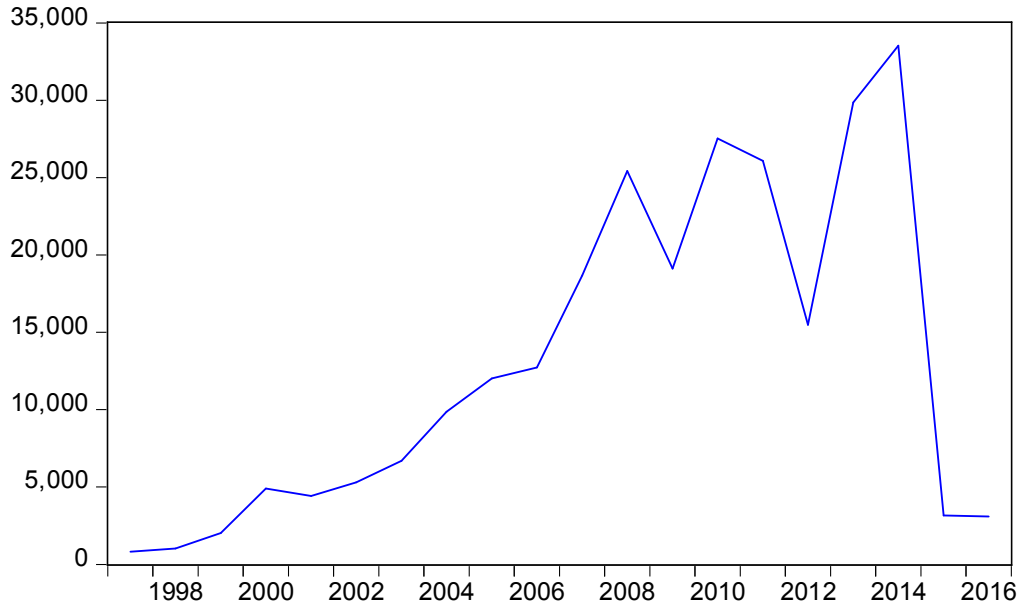

بلغ متوسط متغير الصادرات خلال فترة الدراسة (1997–2016م) (13088.01) بانحراف معياري (10696.53) و بحد أعلى مقداره (33532.50) وحد ادني مقداره (813.100) ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الصادرات لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.88).

(5)/الواردات

شكل (5) الواردات خلال الفترة 1997– 2016م .

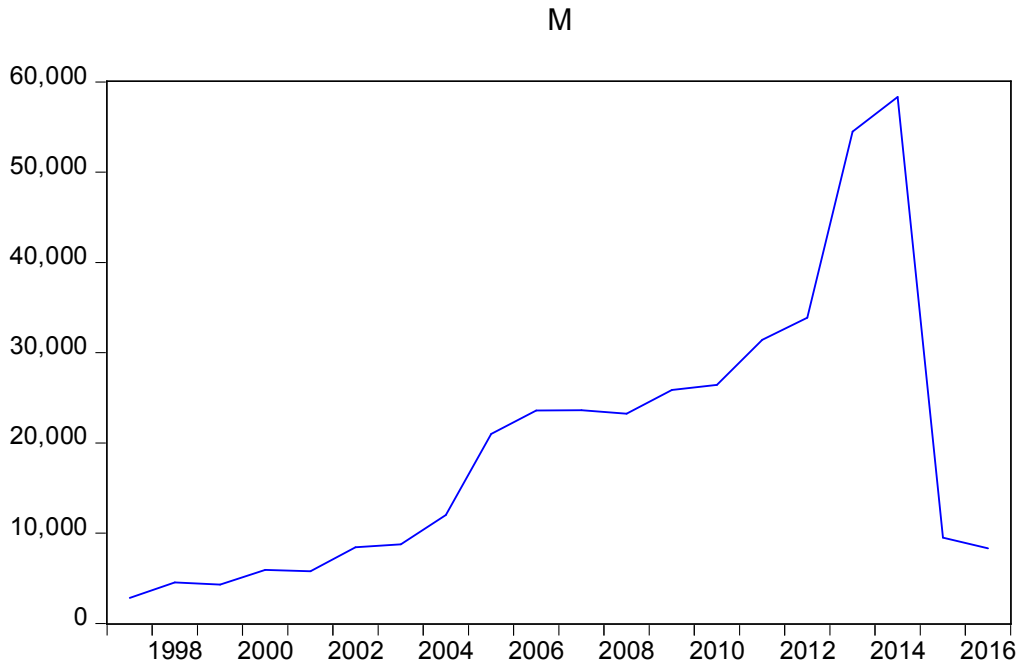

بلغ متوسط متغير الواردات خلال فترة الدراسة (1997–2016م) (19610.45) بانحراف معياري (15966.06) و بحد أعلى مقداره (58331.30) وحد ادني مقداره (2835.300) ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة الواردات لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (3.50).

(6)/الضرائب

شكل (6) الضرائب خلال الفترة 1997- 2016م

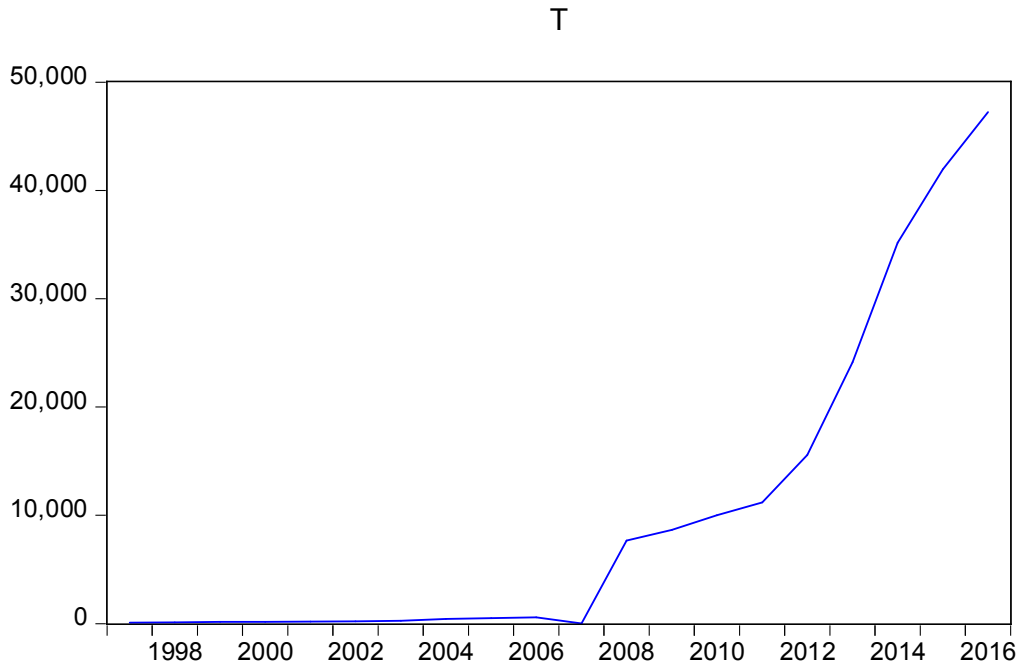

بلغ متوسط متغير الضرائب خلال فترة الدراسة (1997-2016م) (10214.52) مليون جنية بانحراف معياري (15089.24) و بحد أعلى مقداره (47225.70) مليون جنية وحد ادني مقداره (6.23) مليون جنية ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الضرائب لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (3.66)

ثانيا": نتائج جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي –فوللر الموسع (ADF) وذلك على النحو التالي .

جدول (18) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	P.value	قيمة الاختبار(ADF)	P.value	قيمة الاختبارADF
1/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	-	0.000	-5.07
2/ الإنفاق الحكومي	0.000	3.47	-	-
3/ عرض النقود	0.000	3.44	-	-
4/ الصادرات	-	-	0.000	-5.49
5/ الواردات	-	-	0.000	-6.61
6/ الضرائب	0.000	3.70	-	-

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views9.

يتضح من الجدول رقم (18) واعتمادا على اختبار ديكي–فولر الموسع بوجود ثابت فقط أن كل من متغيرات (الإنفاق الحكومي ، عرض النقود ،الضرائب) ساكنة في مستوياتها عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعنى أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (صفر) بينما نجد أن متغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ، الواردات) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ثانيا"- نتائج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة :

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في التكامل ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار (الحدود للتكامل المشترك) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الخطوات التالية :

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL يستلزم القيام بأربعة إجراءات:

الإجراء الأول:

يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(VECM) وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد ، ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام كل من :

-معيار خطأ التنبؤ النهائئ .Final prediction Error (FPE;1969)

- معيار معلومات اكياكى Akaike (AIC;1973)

- معيار معلومات شوارتز Schwarz (SC;1978)

- معيار معلومات حنان وكوين Hannan and Quinn(H-Q;1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه.

الإجراء الثاني:

يتمثل في تقدير نموذج VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولتحديد النموذج الملائم ، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء T غير معنوية.

الإجراء الثالث : يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار **Bounds Test** وإحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري

الإجراء الرابع : يتمثل في مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطاه لفترة واحدة بقيمة F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran) ونظرا" لان اختبار F له توزيع غير معياري فأن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار ، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقره في قيمها الأصلية (أو مستواها) بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر((0)I) ، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقره في الفروق الأولى لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد ((1)I) ويكون القرار على النحو التالي:

1/ عندما تكون إحصائية F اكبر من الحد الأعلى نرفض فرض العدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

2/ عندما تكون إحصائية F أقل من الحد الأدنى نقبل فرض العدم (ومعنى ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

3/ أما إذا وقعت إحصائية F بين الحد الأعلى والحد الأدنى يكون الاختبار غير حاسم.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار لنماذج الدراسة:

جدول (19) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

F-statistic	K	Value
11.33	5	
10 Bound	11 Bound	Significance
2.26	**3.35**	10%
2.62	**3.79**	5%
2.96	**4.18**	2.5%
3.41	**4.68**	1%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views 2017م.

ويتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها (11.33) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدولBounds critical value والبالغة (3.79) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (عرض النقود، والإنفاق العام، الصادرات، الواردات والضرائب) إلى المتغير التابع (معدل نمو الناتج).

المبحث الثالث: نتائج النموذج المقدر:

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار واختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج المقترح بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغاريتمى

وذلك للحصول على مرونات طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، وقد تم تقدير النموذج بشكل مبدئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، إلا أن النتائج أشارت لعدم دقة التقدير وبذلك تكون نتائج طريقة المربعات الصغرى مضللة إلى حد كبير فيما لو تم الاعتماد على نتائجها في ظل وجود المشاكل القياسية التي ظهرت في التشخيص المبدئي.

وبناء على ذلك تم استبعاد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم اللجوء إلى طريقة ARDL وهى إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأسران (2001) ، وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من الأجل القصير والأجل الطويل .

أولا" نتائج الأجل الطويل :

جدول (20) نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0123	-3.04	9.27	-0.028	M
0.0500	1.94	0.001	0.021	M2
0.181	-1.43	6.45	-9.26	G
0.29	-1.10	0.0016	-0.021	T
0.020	2.74	0.00128	0.034	X

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9 2017

R(R-Squared) 0.70 F=11.69Prob (F.Statistic): 0.000

ثانياً: نتائج الأجل القصير :

جدول رقم (21) نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0216	-3.54	0.326	-1.155	D(RGDP(-1)
0.0533	-2.190	0.0014	-0. 003	D(M)
0.157	-1.52	0.00123	-0. 001	D(M2)
0.0188	2.79	0.00195	0.0054	D(X)
0.27	-1.146	0.00185	-0.002	D(T)
0.13	-1.61	6.64	-0.001	D(G)
0.0003	-5.47	0.21	-1.15	CointEq(-1)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير هي:

1/ تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض و متماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه.

والجدول (22) نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.619) وهى قيمة أكبر من 5% .

.جدول رقم(22) اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.61	Prob. F(2,8)	**0.50**	F-statistic
0.34	Prob. Chi-Square(2)	**2.14**	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9 2017.

ولاختبار فرضية أن تباين البواقي غير ثابت تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول (23) نتائج الاختبار ولذا يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية العدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.61) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

جدول رقم (23) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.73	Prob. F(8,10)	0.63	F-statistic
0.887	Prob. Chi-Square(18)	6.37	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9 2017.

2/ تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.887) بقيمة احتمالية (0.73) وهى اكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

3/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطى متعدد) للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطى وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (5) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (24) نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
1/ الإنفاق الحكومي	4.41
2/ عرض النقود	1.50
3/ الضرائب	3.44
4/ الصادرات	3.79
5/ الواردات	2.22

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views9 2017.

وتشير النتائج في الجدول (24) إلى أن قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج وهذه مؤشر على عدم وجود ارتباط خطى بين هذه المتغيرات.

$$(RGDP) = \beta O$$

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية ، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الاستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف. لذلك نخلص إلي النتائج التالية:

أولا" : التفسير الاقتصادي للنتائج :

(1)/التقييم الاقتصادي لمعالم الأجل الطويل

يتضح من الجدول (20) إن بعض قيم وإشارات معالم نموذج الأجل الطويل تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والبعض الاخر لا يتفق وذلك على النحو التالي.

* قيمة معامل الوردات(0.028−) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل وهي تطابق النظرية الاقتصادية.

* قيمة معامل عرض النقود بلغت (0.021) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج وهي تتطابق النظرية.

* قيمة معامل الإنفاق الحكومي بلغت (9.2−) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل وهي لا تطابق النظرية الاقتصادية لأن الجزء الاكبر من الإنفاق في السودان موجه للقطاع الاستهلاكي.

* قيمة معامل الصادرات بلغت (0.03) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات ومعدل نمو الناتج وهي تطابق النظرية الاقتصادية.

* قيمة معامل الضرائب بلغت (0.02−) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج. وهي تطابق النظرية الاقتصادية .

(2)/ التقييم الاقتصادي لمعالم الأجل القصير:

يتضح من الجدول (21) إن بعض قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والبعض الاخر لا يتفق وذلك على النحو التالي.

* قيمة معامل متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بلغت (.15-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة ومعدل النمو في الفترة الحالية.

* قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت (0.001-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* قيمة معامل متغير الصادرات بلغت (0.0054) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* قيمة معامل متغير الواردات بلغت (0.003-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهي تتطابق النظرية الاقتصادية

* قيمة معامل متغير الإنفاق الحكومي بلغت (0.001-) وهى قيمة سالبة وتدل على الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا" على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* قيمة معامل متغير الضرائب بلغت (0.002-) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج وهي تتفق مع المنطق الاقتصادي.

*بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (1.15-) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بنسبة بعد مرور سنة واحدة%.

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:-

(1) تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي في الأجل الطويل

(أ)- معنوية المعالم المقدرة:-

يتضح من الجدول (20) أن لمتغيرات المستقلة (عرض النقود، الواردات، الصادرات) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أقل من 5%وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود ، الصادرات ، والواردات.) والمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) في الأجل الطويل . بينما نجد عدم معنوية المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي ، والضرائب) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة 5% وعلية يمكننا القول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (الإنفاق الحكومي، والضرائب) والمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) في الأجل الطويل.

(2) تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي في الأجل القصير

(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (21) جميع المتغيرات المستقلة (معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى في الفترة السابقة، ، الواردات ، الصادرات ،) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%ماعدا متغير (الضرائب، عرض النقود، الإنفاق الحكومي) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية اكبر من 5%.

وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين كل من المتغيرات المستقلة (معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى في الفترة السابقة ، الصادرات، والواردات،) والمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) . بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب، الإنفاق الحكومي، وعرض النقود.

(ب)- معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (11.69) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

(ج)- جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.70)إن (70) % من التباين في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي، عرض النقود ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة ، الصادرات ، الواردات ، الضرائب) بينما (30%) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

ثالثا"/ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف علي مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن فعل الإنسان. إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي جرت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً.

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الجدول التالي:

Forecast: RGDPF	
Actual: RGDP	
Forecast sample: 1997 2016	
Adjusted sample: 1998 2016	
Included observations: 19	
Root Mean Squared Error	1.827225
Mean Absolute Error	1.353604
Mean Abs. Percent Error	35.31907
Theil Inequality Coefficient	0.146346
Bias Proportion	0.000009
Variance Proportion	0.062213
Covariance Proportion	0.937778
Theil U2 Coefficient	0.176217
Symmetric MAPE	37.57067

ويتضح من نتائج التقدير وجودة مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.146) وهى قيمة تقترب من الصفر ، وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

$$(RGDP) = \beta O + \beta 1(MS) + \beta 2(G) + \beta 3(EXP) - \beta 4(IMP) - \beta 5(TAX) + ui$$

المبحث الرابع : اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية : للسياسات الاقتصادية الكلية اثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

نعم للسياسات الاقتصادية الكلية أثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك من خلال نتائج النموذج المقدر وهي :

أ- إن متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية ليست كلها مستقرة من نفس الدرجة وهذا أمر منطقي لتعرض الاقتصاد السوداني لإختلالات كثيرة في الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة .

ب- يتضح من نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة (عرض النقود والواردات والصادرات) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المذكورة والمتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بينما تظهر عدم معنوية المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي والضرائب) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% ويمكن القول هنا بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من

(الإنفاق والضرائب) والمتغير التابع المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ويدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.70) أن 70% من التباين في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة . بينما 30% فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج

الفرضية الأولى : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

السياسات النقدية التي تم إتباعها في جانب عرض النقود كان لها أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وأوضحت نتائج الدراسة أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.001-% ويمكن أن يفسر ذلك بان السياسة النقدية في الدولة قائمة على (سياسة التمويل بالعجز)، كما أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة في الأجل الطويل تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.021%

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية و ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

السياسات المالية التي تم إتباعها في مجال الضرائب كان لها أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت نتائج نموذج الدارسة أن الزيادة في الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.002-% ، بينما أن زيادة الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة في الأجل الطويل تؤدي أيضا إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.021-% . وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع أوضاع الاقتصاد السوداني.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الزيادة في الإنفاق العام بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.001-%. وأيضا الزيادة في الإنفاق العام بوحدة واحدة في الأجل الطويل تؤدي

إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.2-% وهذه النتيجة تخالف النظرية ولكنها توافق الأوضاع الاقتصادية في السودان ويتضح من ذلك الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام وتأثيره السلبي على القطاع الإنتاجي وذلك لان معظم النفقات العامة تذهب إلى القطاعات غير المنتجة.(معظم النفقات فب السودان موجه إلي القطاع الإستهلاكي),وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (خميرة بشير)

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

السياسات المتبعة في جانب التجارة الخارجية في مجال الصادرات كان لها أثر ايجابي ضئيل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأوضحت نتائج الدراسة أن الزيادة في الصادرات بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0054% ، بينما زيادة الصادرات بوحدة واحدة في الأجل في الطويل تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.03% . و يمكن تفسير ذلك بان هناك توافق بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة (عمر محمود ابوعيدة)

الفرضية الخامسة: هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين والواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن السياسات التي تم إتباعها في جانب الواردات أثرت سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأوضحت نتائج النموذج أن الزيادة في الواردات بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.003-%. كما وأوضحت نتائج النموذج أن الزيادة في الواردات بوحدة واحدة في الأجل الطويل تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.028-%.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

تناولت الدارسة بالتحليل الوصفي والقياسي أثر السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في(عرض النقود ،الإنفاق الحكومي ، الضرائب ،الصادرات ، الواردات) في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقدمت تحليلاً وصفياً لهذه السياسات وأثرها في معدل نمو الناتج . كما قدمت تحليلاً قياسياً لمعرفة مدى تأثير هذه السياسات في الناتج . وجاءت نتائج التحليل الوصفي والقياسي على النحو التالي :

أولا : النتائج

1/ تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال إختبار ADF ، وفقاً لإختبار ديكي فولر سكنت المتغيرات عند المستوى والفرق.

2/ نسبة لسكون المتغيرات في المستوى والفرق الأول تم إجراء إختبار الحدود عبر منهجية ARDL للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن ، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3/ تكشف نتائج التحليل أن معلمة المتغير التابع المتباطئ لها علاقة طردية ومعنوية عند مستوى دلالة معنوية 5% ، مما يؤكد وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

4/ العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي في السودان المتمثلة في (عرض النقود ، الإنفاق الحكومي ، الضرائب ، الصادرات ، الواردات) تفسر حوالي 70% من التغيرات في المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5/ عدم وجود أثر معنوي لعرض النقود علي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير ، بينما كان هناك أثر معنوي بوجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين عرض النقود (0,21) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

6/ عدم وجود أثر للإيرادات الضريبية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين القصير والطويل .

7/ بينت نتائج التحليل أن هناك علاقة عكسية(0,01-، 9,2-) غير معنوية بين متغير الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين (القصير والطويل).

8/ في ضوء النتائج السابقة نستنتج أن للصادرات أثراً معنوياً إيجابياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، حيث بلغت نتائج الأجلين (0,0054) و(0,03) على التوالي.

9/ زيادة الواردات كان لها تأثير سلبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل ، حيث بلغت نتائج الأجلين (0,003) و(0,028) على التوالي.

ثانياً : التوصيات :

1- ربط زيادة عرض النقود بالناتج المحلي الإجمالي حتى لا تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينعكس سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- توجيه السياسات المالية في مجال الإنفاق العام للمساهمة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3/ ضبط الإنفاق الحكومي وتوجيهه لإزالة الأثر السالب في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الصرف على القطاعات الغير منتجة لإحداث نوع من التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة ، وتوجيه الإنفاق العام نحو المشروعات الإنتاجية.

4- زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر الاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

5- معالجة المشاكل والمعوقات التي تقلص عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي وعلاجها لما له من أثار ايجابية على الاقتصاد الكلي.

6- توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو تنمية الموارد والاستفادة من الإمكانيات المحلية وإنتاج السلع والخدمات البديلة للاستيراد حتى تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

7- العمل على قيام مراكز بحثية تهتم بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية وأدواتها وأثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمساعدة في تحليل اتجاه السياسات.

توصيات بدراسات مستقبلية:

1- أثر السياسات الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- أثر سياسة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي.

3- العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد السوداني.

قائمة الكتب والمراجع

قائمة المراجع والملاحق

قائمة المراجع

أولا :المراجع العربية

أ- الكتب:

1- أحمد زكي بدوي، (1985) معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الكتاب المصري، القاهرة.

2- أحمد منيسي عبد الحميد وعدنان عباس علي،(1992) السياسة الاقتصادية بين النظرية التطبيق، الناشر جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1 .

3- أحمد مجذوب أحمد علي،(2012) الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات 2010—2000م ،هيئة الاعمال الفكرية ، الخرطوم.

4- احمد عبدالخالق (2000) الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية ، الدار الجامعية ، لبنان ، بيروت.

5- أحمد فريد مصطفى،(2008) التكامل الاقتصادي الكلي، أساسيات – تطبيقات رياضية – حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

6- أسامة احمد الغولي، مجدي أبو شهاب ،مبادئ النقود والبنوك ،دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.

7- إسماعيل عبد الرحمن وآخرون،(1999) مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) دار وائل للطباعة والنسر ، عمان الأردن.

8- جودة عبد الخالق،(1992) الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللامتكافي ، دار النهضة العربية، ط4، القاهرة .

9- حربي محمد عريقات،(1997) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران للطبع والنشر، عمان.

10 - حمدي أحمد العناني (1992)اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالية والاقتصادي، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.

11 - حربي محمد موسي عريقات،(2006) الاقتصاد الكلي،(الأردن: دار وائل للنشر جامعة الإسراء، الطبعة الأولي.

12- خالد وأصف الوزني وآخرون،(2001) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة).

13- خبابه عبد الله ، (2008) الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.

14- رمضان محمد مقلد وآخرون،(2007) الاقتصاد الكلي،(الإسكندرية،الدار الجامعية،الطبعة الأولي).
15 - رضا العدل، (1996) التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة.
16- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر.
17- سويلم جودة سعيد محمد،(2000) أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
18- سعـيد النـجـار،(1990) البلاد العربية والمتغيرات في الاقتصاد العالمي، ندوة، مصر، آفاق استمرارية التنمية في التسعينات، الأمم المتحدة.
19- سليمان علي احمد،(2009) مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة الأولى ، الخرطوم .
20- سليمان المنذري ،(1999) السوق العربية المشتركة في عصرالعولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي
21- سليمان سيد احمد السيد،(1999) الزراعة وتحديات العولمة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والغابات ، الخرطوم.
22- سلوى سليمان صديق، (1973) السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت.
23- سيد عبد المولى،(1975) المالية العامة ، دار الفكر العربية ، لبنان.
24- صلاح مصري محمد وعبد المنعم عبد العزيز، (2018) اقتصاديات البترول ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية العالمية للنشر والتوزيع.
25- عبدالقادر احمد سعد ، سعد عبدالله سيد احمد ،(2009) التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، مطبعة البنك الزراعي السوداني ، الخرطوم.
26- عمر صقر، (2001) العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية.
27- عبدالمجبد قدي،(2003)المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،.
28- عبد المنعم راضي، (1998) النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة .
29-عبد المطلب عبدالحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)،القاهرة،مكتبة زهراء الشرق.
30-عبد المطلب عبد الحميد،(1997م) السياسات الاقتصادية، تحليل كلي، مكتبة زهراءالشرق، القاهرة.

31- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، (2001 م) منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، 1970- 2000م .
32- عادل أحمد خشيش، أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر.
33- عثمان ابراهيم السيد،(2002) الاقتصاد السوداني، مطبعة العملة المحدودة، الطبعة الثالثة، الخرطوم.
34- محمد هاشم عوض،(1987) رؤية إسلامية للاقتصاد السوداني ، مجلة الفكر ، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، العدد الثالث.
35- عبد المجيد قدي ، (2005)المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
36- طارق محمد الرشيد ، ا.سامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي.
37- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون،(1983) مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة .
38- محررزي محمد عباس، (2008)اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4 ، الجزائر.
39- محمد حلمي الطوابي،(2007) أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي .
40- مفتاح صالح (2005) النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة.
41- مجدى محمود شهاب ،(2007) الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.
42- موسى سعيد مطر وآخرون ،(2001) التجارة الخارجية ، دار صفاء،عمان.
43- محمد عزيز وآخرون، (1992)الاقتصاد الكلي ، بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولي.
44- منى الأفندي عويس،(1997) التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة.
45- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة: محمود محمد حسين ومحمود حامد محمود (2006) دار المريخ للنشر، الرياض.
46- الشرجبي ، حميد ، مقارنة التحديثات والتغييرات بين نظامي الحسابات القومية ، 1993م و2008م ، مؤتمر الخوارزمي ،قطر .
47- الطاهر عبد الله الشيخ محمود،(1992) مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات.
48- الفارس عبدالرزاق،(1997) الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية) ، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية.

49- نعمت الله نجيب إبراهيم (2001) أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي) مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
50- نعمت الله نجيب وآخرون،(1995) مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
51- ناظم محمد نوري الشمري، (2010)النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار زهران للطبع والنشر، ط1، عمان، الأردن.
52- وليد عبد الحميد عايب،(2010)الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية ، مكتبة حسن المصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان.
53- يونس أحمد البطريق،(2004) المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية.
54- يونس محمود،(1986) محاضرات التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت.

ب- الرسائل العلمية الماجستير والدكتوراه

1- امانى عوض عبد الله (2011م) أثر محددات السيولة على المحلى الاجمالى في السودان في الفترة 1970م -2002م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
2- إجلال عبدالله عثمان،(2012) أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (1970-2010) ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين.
3- خميرة بشير (2016) دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 01980-2014م، رسالة ماجستير.
4- داليا محمد إسماعيل احمد (2014) بعنوان اثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م ، رسالة دكتوراه غ م في الاقتصاد ، جامعة السودان.
5- سوسن بشير عبد الله (2006م) الارتباط الخطى المتعدد والنموذج القياسي للناتج المحلى الاجمالى في السودان رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
6- سعيد احمد سليمان محمد ،(2017) اثر السياسات الاقتصادية الكلية في الإصلاح الاقتصادي في السودان ، رسالة دكتوراه عير منشورة جامعة النيلين.
7- سوسن كريم هودان ،(2006) اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية ، جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير غير منشورة.
8- ضيف أحمد("2014)أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989 - 2012).

9- علي سيف علي المزروعي (2012) الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي :دراسة تطبيقية على دولة الإمارات« العربية المتحدة خلال السنوات1990 - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،جامعة دمشق، كلية» ،2009 ، الاقتصاد، السنة 28 ، العدد1.
10- عمر محمود أبو عيدة ، (2015) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية :دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995- 2013) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، العدد3 .
11- عمر محمود ابوعيده ، (2013) أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011م ورقة علمية ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية.
12- محمد إبراهيم فضل محمد، (2012) بعض العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالى الحقيقي في السودان بالتركيز على الصادرات الزراعية ،دراسة تطبيقية للفترة (1970-2012م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القضارف.
13- محمد جبريل فضل الله الامين (2012م) اثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان، رسالة دكتوراه غ م في الاقتصاد ، جامعة النيلين.
14- مراد جابر الاغا (2005م) اثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى (دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة (1980-2003) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
15- محسن أحمد محمد الخضري، (1984) التضخم الهيكلي في الدول إفريقية ، بمصر وغانا ، حالة دراسية ،رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة.
16- موسى الفاضل مكي،(2015) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) الخرطوم، جامعة النيلين .
17- نهاد محمد بابكر علي،(2008) العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالى في السودان (دراسة تطبيقية لاختيار أفضل معادلة خطية خلال الفترة من 1982م- 2013م رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
18- التومة بشير شابيو الهادى ،(2011م) محددات الناتج القومى الاجمالى في السودان خلال الفترة 1975م- 2008 رسالة ماجستير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ج -الدوريات :

1- أمين عثمان الأمين (2005) التمويل الصناعي الواقع والتحديات ، مجلة المصرفي ، العدد الرابع ، الخرطوم .

2- سلسلة دراسات وبحوث ، بنك السودان إدارة السياسات (2004) تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2000.
3- حسن بشير محمد نور (2009)اثر السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي في السودان ، محلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.
4- عزالدين ادم ذوالنون، خالد حسن البيلي(2016) الاثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية ، مجلة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5- عبدالله علي احمد،(2009) الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994، مجلة المصرفي ، الخرطوم ، بنك السودان المركزي ، العدد الثاني والخمسون.
6- عبدالعزيز الزبير الطاهر،(2002) تمويل الثروة الحيوانية ، مجلة المصارف، اتحاد المصارف السوداني ، الخرطوم ، العدد الثاني.
7- عبدالله علي احمد (2009) الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994، مجلة المصرفي ، الخرطوم ، بنك السودان المركزي ، العدد الثاني والخمسون .
8- عبد الحسين جليل ألغالبي وآخرون (2008) استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد (1) .
9- مايكل ميكائيلي وآخرون، (1989) تعميم تحرير التجارة، مجلة التمويل والتنمية، العدد69، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية.
10- مهند السلمان، أحمد البكر(2016) إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي.
11- نعيمي أحمد، (2005) السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد12.
12- الصديق طلحة محمد رحمة (2009) التمويل الإسلامي في السودان ،التحديات والرؤى المستقبلية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم.
13- وراق علي وراق (2016) اثر عرض النقود على عجز الموازنة السودان خلال الفترة 1996-2014م ، مجلة جامعة النيلين ، المجلد الرابع ، العدد 15` .

د- التقارير

1- حكومة السودان ، الإستراتيجية القومية (1992-2002) المجلد الأول ، الخرطوم ، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية ، (1992م).
2- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، (2013م).

3- تقرير بنك السودان الخامس والثلاثون (1995- 2016).
4- تقرير صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري رقم 324 / 16 ، اكتوبر 2016م.
5- مؤتمر الاستثمار في السودان فبراير(2015) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، الخرطوم.

المراجع باللغة الإنجليزية

1- Christine Ammer and Adam S.Ammer, dictionary of business and economy, Macmillan publishing 49- co. New Yourk, 1977.
2- HarryD.hazchinson, Income ,employmenttal, Economic (Growth,hallInc ,84,p181.
3- Vanoli,A,A(2005) History of National Accounting Ios Press,Amsterdam,
4- Trading – secrets. Guru. Google

الملاحـــق

الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

IMP	EXP	G	TAX	MS	Rgdp	YEAR
1663	685	1173.8	825.67	1.596.1	12733.64	1997م
1997	682	1163.0	1163	2.069.5	18630.07	1998م
1415	780	1964.2	1540	2.579.3	15043.95	1999م
1553	1807	35220.0	1584	3.466.7	7947282	2000م
1585	1699	41860.0	1880	4.322.2	4946512	2001م
2446	1949	51790.0	2585	5.633.7	5194.121	2002م
2882	2542	73900.0	4521	7.340.9	14112.70	2003م
4075	3778	110380.0	6036	9.604.5	32483.03	2004م
6757	4824	138530.0	7177	14.031.4	22204.55	2005م
8073	5656	17096.2	9194	17.871	31273.55	2006م
8775	8879	20806.1	6529.5	19.714.6	47161.44	2007م
9352	11670	22440.0	7680.3	22.933.2	78504.46	2008م
9691	8257	20025.9	8655.8	28.314.5	103713.5	2009م
10045	11404	24162.0	10008.6	35.497.9	46112.43	2010م
9236	9656	28573.0	11183.3	41.853.0	116883.6	2011م
9230	4066	26272.0	15567.4	58.663.3	120735.1	2012م
9918	7086	36178.5	24133.7	66.445.7	215949.2	2013م
9,211,3	4,454,0	55632.0	35165.2	77.739.0	137591.1	2014م
9,509,1	3,169,0	61476	39276.5	93.642.6	212464.0	2015م
8,323,4	3,093,6	69,099,60	48642.6	120.800.1	439325.1	2016م

ملحق رقم (2)

القطاعات الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي 1997-2016م بملايين الجنيهات

العام	مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج %	مساهمة القطاع الصناعي	نسبة مساهمة قطاع الصناعة%	مساهمة القطاع الخدمي	نسبة مساهمة قطاع الخدمات%
1997م	736326.8	%46.6	177396.6	%15.10	621471.2	%38.2
1998م	869854.2	%39.6	352545.8	%17.8	894868.3	%42.6
1999م	992990.7	%37.7	3947734.3	%16.6	12184464.9	%45.7
2000م	12066579.0	%35.7	26558099	%22.3	14357377	%42.5
2001م	14547947.0	%35.8	32933469	%23.0	167702291	%41.2
2002م	17986261.0	%37.7	597062100	%25.0	18155.300	%38.0
2003م	21411031.0	%38.4	45362623	%22.7	21748445	%39.0
2004م	23369447.0	%34.0	38247605	%25.0	28739271	%41.8
2005م	28454698.0	%33.2	18735295	%23.9	36141858	%42.9
2006م	31276590.0	%31.8	113491677.4	%24.1	41827216.8	%42.6
2007م	42742974.0	%35.7	31551382.8	%28.7	42637427	%35.6
2008م	49032424.0	%36.5	38224248.8	%29.0	46982336	%34.8
2009م	44970895.7	%32.3	34427146.2	%27.9	56791730.4	%40.7
2010م	54464952.6	%33.9	36151343.4	%22.5	66375160.5	%43.6
2011م	58221327.4	%31.4	46810904279	%27.3	76155464.5	%41.3
2012م	76262263.7	%36.5	39779937959	%18.10	99458663.	%45.10
2013م	92990282.5	%33.0	63558625.47	%20.9	13933975.82	%46.1
2014م	150113.4	%31.9	97908.9	%20.8	223273.2	%47.3
2015م	183150.3	%31.4	117862.0	%20.1	281925.1	%48.5
2016م	218.878.9	%31.5	142.702.5	%20.6	331.933.2	%47.9

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 1997-2016م.

ملحق رقم (3)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

G	M	M2	X	T	RGDP	
24930.91	19610.45	30873.02	13088.01	10214.52	5.445648	Mean
19612.00	16498.15	18774.80	10948.70	544.4000	5.412585	Median
79989.90	58331.30	120800.1	33532.50	47225.70	11.52191	Maximum
1755.000	2835.300	1597.140	813.1000	6.234000	-1.967729	Minimum
23394.05	15966.06	33986.30	10696.53	15089.24	3.314965	Std. Dev.
0.962876	1.104912	1.348647	0.522891	1.417091	-0.136534	Skewness
2.883793	3.505466	3.775834	1.884671	3.662726	2.903771	Kurtosis
3.101686	4.282346	6.564429	1.948017	7.059825	0.069856	Jarque-Bera
0.212069	0.117517	0.037545	0.377567	0.029307	0.965675	Probability
498618.2	392209.0	617460.3	261760.2	204290.3	108.9130	Sum
1.04E+10	4.84E+09	2.19E+10	2.17E+09	4.33E+09	208.7908	Sum Sq. Dev.
20	20	20	20	20	20	Observations

ملحق رقم (4) استقرار معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(الفرق الاول).

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0009	-5.071301	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.857386	1% level	Test critical values:
	-3.040391	5% level	
	-2.660551	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RGDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 01:49

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.071301	0.233930	-1.186329	D(RGDP(-1))
0.6609	-0.446936	0.778678	-0.348019	C

-0.134499	Mean dependent var	0.616473	R-squared
5.167683	S.D. dependent var	0.592503	Adjusted R-squared
5.329443	Akaike info criterion	3.298816	S.E. of regression
5.428374	Schwarz criterion	174.1150	Sum squared resid
5.343085	Hannan-Quinn criter.	-45.96499	Log likelihood
1.622352	Durbin-Watson stat	25.71809	F-statistic
		0.000113	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (5) استقرار متغير الانفاق الحكومي(المستوي)

Null Hypothesis: G has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
1.0000	3.471591	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.959148	1% level	Test critical values:
	-3.081002	5% level	
	-2.681330	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(G)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 11:38

Sample (adjusted): 2002 2016

Included observations: 15 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0070	3.471591	0.414522	1.439050	G(-1)
0.0024	-4.173893	0.602842	-2.516199	D(G(-1))
0.0017	-4.406953	0.681108	-3.001611	D(G(-2))
0.0308	-2.557981	1.031457	-2.638448	D(G(-3))
0.0146	-3.013367	1.340726	-4.040100	D(G(-4))
0.0989	1.840064	4074.492	7497.326	C

4258.733	Mean dependent var	0.745089	R-squared
14444.65	S.D. dependent var	0.603473	Adjusted R-squared
21.35820	Akaike info criterion	9095.860	S.E. of regression
21.64142	Schwarz criterion	7.45E+08	Sum squared resid
21.35518	Hannan-Quinn criter.	-154.1865	Log likelihood
1.766208	Durbin-Watson stat	5.261302	F-statistic
		0.015545	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (6)استقرار متغير الواردات(الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.619484	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.886751	1% level	Test critical values:
	-3.052169	5% level	
	-2.666593	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M,2)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 11:40

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.619484	0.470634	-3.115353	D(M(-1))
0.0003	4.844657	0.440583	2.134472	D(M(-1),2)
0.0149	2.774307	2594.678	7198.432	C

-56.58824	Mean dependent var	0.808846	R-squared
19044.36	S.D. dependent var	0.781538	Adjusted R-squared
21.18457	Akaike info criterion	8901.310	S.E. of regression
21.33161	Schwarz criterion	1.11E+09	Sum squared resid
21.19919	Hannan-Quinn criter.	-177.0688	Log likelihood
2.075555	Durbin-Watson stat	29.61970	F-statistic
		0.000009	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (7)استقرار متغير عرض النقود(المستوي)

Null Hypothesis: M2 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
1.0000	3.446068	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M2)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 11:42

Sample (adjusted): 1998 2016

Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0031	3.446068	0.064673	0.222866	M2(-1)
0.8548	0.185825	2411.468	448.1117	C

6273.840	Mean dependent var	0.411263	R-squared
9493.966	S.D. dependent var	0.376632	Adjusted R-squared
20.78138	Akaike info criterion	7495.835	S.E. of regression
20.88080	Schwarz criterion	9.55E+08	Sum squared resid
20.79821	Hannan-Quinn criter.	-195.4231	Log likelihood
2.221318	Durbin-Watson stat	11.87538	F-statistic
		0.003084	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (8)استقرار الضرائب(المستوي)

Null Hypothesis: T has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
1.0000	3.701561	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(T)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 11:44

Sample (adjusted): 1998 2016

Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0018	3.701561	0.051481	0.190561	T(-1)
0.2519	1.186064	763.8156	905.9344	C

2481.216	Mean dependent var	0.446282	R-squared
3610.748	S.D. dependent var	0.413710	Adjusted R-squared
18.78658	Akaike info criterion	2764.733	S.E. of regression
18.88599	Schwarz criterion	1.30E+08	Sum squared resid
18.80340	Hannan-Quinn criter.	-176.4725	Log likelihood
1.587718	Durbin-Watson stat	13.70155	F-statistic
		0.001772	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (10) استقرار الصادرات(الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(X,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-12.32290	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.920350	1% level	Test critical values:
	-3.065585	5% level	
	-2.673459	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(X,3)

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 11:47

Sample (adjusted): 2001 2016

Included observations: 16 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-12.32290	0.246906	-3.042596	D(X(-1),2)
0.0000	6.958162	0.180351	1.254913	D(X(-1),3)
0.3911	-0.887166	1642.591	-1457.251	C

1775.106	Mean dependent var	0.937531	R-squared
24170.78	S.D. dependent var	0.927921	Adjusted R-squared
20.56105	Akaike info criterion	6489.266	S.E. of regression
20.70591	Schwarz criterion	5.47E+08	Sum squared resid
20.56847	Hannan-Quinn criter.	-161.4884	Log likelihood
2.014058	Durbin-Watson stat	97.55226	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (11) نتائج التكامل المشترك لاختبار الحدود

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(RGDP)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 05/11/18 Time: 11:59

Sample: 1997 2016

Included observations: 19

ECM Regression

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	4.837988	1.502932	7.271168	C
0.0178	-2.832728	6.61E-05	-0.0187	D(M2)
0.0002	5.713509	9.54E-05	0. 0545	D(X)
0.0003	-5.479490	0.210881	-1.15520	CointEq(-1)*

-0.053320	Mean dependent var	0.700553	R-squared
3.369352	S.D. dependent var	0.640664	Adjusted R-squared
4.428485	Akaike info criterion	2.019746	S.E. of regression
4.627314	Schwarz criterion	61.19061	Sum squared resid

4.462134	Hannan-Quinn criter.	-38.07060	Log likelihood
1.713301	Durbin-Watson stat	11.69746	F-statistic
		0.000328	Prob(F-statistic)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.35	2.26	10%	3.336090	F-statistic
3.79	2.62	5%	5	K
4.18	2.96	2.5%		
4.68	3.41	1%		

Null Hypothesis: No levels relationshipt-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-3.86	-2.57	10%	-5.479490	t-statistic
-4.19	-2.86	5%		
-4.46	-3.13	2.5%		
-4.79	-3.43	1%		

ملحق رقم (12) نتائج الاجل الطويل للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(RGDP)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 05/11/18 Time: 12:02

Sample: 1997 2016

Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0216	2.718860	2.67435	7.27168	C
0.0053	-3.543614	0.32685	-1.15520	RGDP(-1)*
0.0533	-2.190844	0.00149	-0.03207	M**
0.0500	2.228176	0.00109	0.02402	M2(-1)
0.1381	-1.611488	6.64E-5	-0.01070	G**
0.2782	-1.146720	0.00185	-0.02103	T**
0.0648	2.074032	0.00196	0.04071	X(-1)
0.1579	-1.526381	0.00123	-0.01870	D(M2)
0.0188	2.799025	0.00195	0.05405	D(X)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0123	-3.049869	9.27E-05	-0.02803	M
0.0500	1.947940	0.00108	0. 02130	M2
0.1817	-1.435435	6.45E-05	-9.26E-05	G
0.2962	-1.102253	0.001607	-0.00184	T
0.0206	2.746212	0.001280	0.03402	X

EC = RGDP - (-0.0003*M + 0.0002*M2 -0.0001*G -0.0002*T + 0.0004*X)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic

Asymptotic:

	n=1000			
3.35	2.26	10%	3.336090	F-statistic
3.79	2.62	5%	5	K
4.18	2.96	2.5%		
4.68	3.41	1%		
	Finite Sample: n=35		19	Actual Sample Size
3.763	2.508	10%		
4.443	3.037	5%		
6.04	4.257	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.858	2.578	10%		
4.608	3.125	5%		
6.37	4.537	1%		

Null Hypothesis: No levels relationshipt-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-3.86	-2.57	10%	-3.543614	t-statistic
-4.19	-2.86	5%		
-4.46	-3.13	2.5%		
-4.79	-3.43	1%		

ملحق رقم (13)نتائج اختبارات التشخيص

1/ لكشف مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6196	Prob. F(2,8)	0.508469	F-statistic
0.3425	Prob. Chi-Square(2)	2.142837	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/11/18 Time: 12:07

Sample: 1998 2016

Included observations: 19

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9019	0.127273	0.53883	0.068583	RGDP(-1)
0.8858	-0.148300	0.00199	-2.96E-05	M
0.8336	-0.217034	0.00144	-3.13E-05	M2
0.9780	0.028501	0.00157	4.49E-06	M2(-1)
0.8698	0.169253	7.58E-5	1.28E-05	G
0.7719	0.299859	0.00205	6.14E-05	T
0.8775	0.159142	0.00236	3.75E-05	X
0.8994	-0.130471	0.00101	-1.32E-05	X(-1)
0.9620	-0.049092	4.13770	-0.203125	C
0.7332	-0.353016	0.56485	-0.199402	RESID(-1)
0.3806	-0.927937	0.40655	-0.371783	RESID(-2)

1.43E-15	Mean dependent var	0.112781	R-squared
1.843767	S.D. dependent var	-0.996243	Adjusted R-squared
5.045663	Akaike info criterion	2.605031	S.E. of regression
5.592444	Schwarz criterion	54.28948	Sum squared resid
5.138200	Hannan-Quinn criter.	-36.93380	Log likelihood

1.504591	Durbin-Watson stat	0.101694	F-statistic
		0.999239	Prob(F-statistic)

2/ لكشف مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.7373	Prob. F(8,10)	0.630629	F-statistic
0.6057	Prob. Chi-Square(8)	6.371249	Obs*R-squared
0.8872	Prob. Chi-Square(8)	3.650290	Scaled explained SS

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 12:09

Sample: 1998 2016

Included observations: 19

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0818	1.934481	7.958044	15.39469	C
0.4593	-0.769686	0.97033	-0.746851	RGDP(-1)
0.9770	-0.029606	0.00444	-1.31E-05	M
0.4507	-0.784957	0.03605	-0.0287	M2
0.9488	-0.065881	0.00439	-2.89E-05	M2(-1)
0.9753	0.031704	0. 00198	6.27E-06	G
0.3706	0.937503	0. 00552	0.05107	T
0.7883	-0.275832	0.05709	-0. 00160	X
0.7246	-0.362342	0.00264	-9.56E-05	X(-1)

3.220559	Mean dependent var	0.335329	R-squared
6.729638	S.D. dependent var	-0.196408	Adjusted R-squared
7.135758	Akaike info criterion	7.360908	S.E. of regression
7.583124	Schwarz criterion	541.8296	Sum squared resid
7.211470	Hannan-Quinn criter.	-58.78970	Log likelihood
1.808864	Durbin-Watson stat	0.630629	F-statistic
		0.737250	Prob(F-statistic)

3/ التوزيع الطبيعي للنموذج

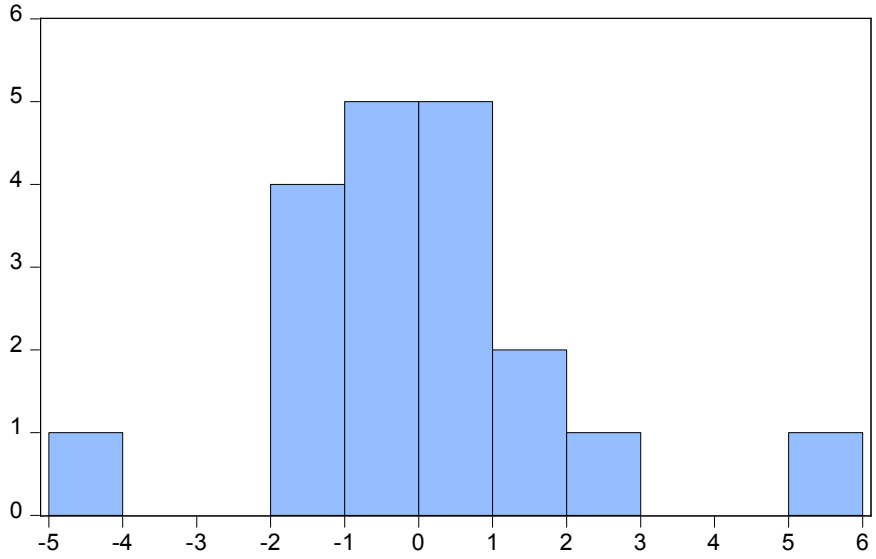

Series: Residuals	
Sample 1998 2016	
Observations 19	
Mean	1.43e-15
Median	-0.030049
Maximum	5.161634
Minimum	-4.011845
Std. Dev.	1.843767
Skewness	0.674430
Kurtosis	5.136566
Jarque-Bera	5.054268
Probability	0.079888

4/ مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

Variance Inflation Factors

Date: 05/11/18 Time: 12:11

Sample: 1997 2016

Included observations: 19

Centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient Variance	Variable
3.622853	13.51631	0.106332	RGDP(-1)
16.51887	45.50692	2.22E-08	M
51.74145	100.8235	1.50E-08	M2
47.71866	93.83498	2.17E-08	M2(-1)
7.127857	16.45421	4.41E-09	G
23.68896	36.01530	3.44E-08	T
12.48615	34.69067	3.79E-08	X
2.657158	7.180255	7.86E-09	X(-1)
NA	22.20770	7.152120	C

ملحق رقم (14) مقدرة النموذج على التنبؤ

Forecast: RGDPF	
Actual: RGDP	
Forecast sample: 1997 2016	
Adjusted sample: 1998 2016	
Included observations: 19	
Root Mean Squared Error	1.827225
Mean Absolute Error	1.353604
Mean Abs. Percent Error	35.31907
Theil Inequality Coefficient	0.146346
Bias Proportion	0.000009
Variance Proportion	0.062213
Covariance Proportion	0.937778
Theil U2 Coefficient	0.176217
Symmetric MAPE	37.57067